



جمهورية العراق
ديوان الوقف السني

كلية الإمام الأعظم (رمة الله) الجامعة
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

آراء الكوفيين النحوية في كتب التعليل النحوي جمعاً ودراسة

رسالة مقدّمة

إلى مجلس كلية الإمام الأعظم (رمة الله) الجامعة

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها (تخصص/نحو) •

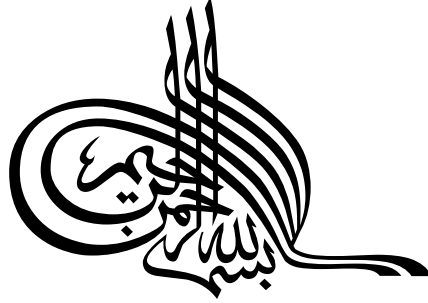
من الطالب

نصير كاظم اسماعيل

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الكريم علي عمر المغاري



﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ
مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ
أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾

صَلَّى
الْعَظِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((آراء الكوفيين النحوية في كتب التعليل النحوي- جمعاً ودراسة-)) التي قدّمها الطالب (نصير كاظم اسماعيل) قد جرت بإشرافي في كلية الامام الاعظم (ع) (عليه السلام) الجامعة ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

أ.د. عبد الكريم علي عمر

/ / ٢٠٢١م

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

معاون العميد للشؤون العلمية

/ / ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المقوم العلمي

اشهد أنني قد قرأت الرسالة الموسومة بـ (آراء الكوفيين النحوية
في كتب التعليل النحوي - جمعاً ودراسة -) التي قدّمها الطالب
(نصير كاظم اسماعيل) إلى مجلس كلية الامام الاعظم (ع) (ع) (ع)
الجامعة ، قسم اللغة العربية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة
ماجستير فلسفة في اللغة العربية وآدابها، ووجدتها صالحة من
الناحية العلمية.

المقوم العلمي

/ / ٢٠٢١ م

المقوم العلمي

/ / ٢٠٢١ م

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهدُ أننا اطلعنا على رسالة طالب الماجستير (نصير كاظم اسماعيل) الموسومة بـ (آراء الكوفيين النحوية في كتب التعليل النحوي- جمعاً ودراسة -) وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير. وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وما يتعلق بها ، ودفاعه عن رسالته ونقرُّ أنَّها جديرةٌ بالقبول لنيل درجة الماجستير في (اللغة العربية وآدابها) تخصص (لغة) بتقدير (مستوفٍ) وبدرجة (جيد جداً) عال .

أ.د. صالح حيدر علي الجميلي

أ.م.د. محمود عواد جمعة الكبيسي

(رئيساً)

(عضواً)

أ.م.د. احمد خالد محمود

أ.د. عبد الكريم علي عمر

(عضواً)

(عضواً ومشرقاً)

أوصي مجلس كَلِيَّة الامام الاعظم (رهمه الله) الجامعة بالمصادقة على قرار اللجنة .

الأستاذ الدكتور

مشعان محي علوان

عميد كلية الامام الاعظم (رهمه الله) الجامعة

/ / ٢٠٢١ م

الإهداء

إلى من أرشدني وعلمني ... ربي وخالتي ... عبر الأيام لي مساندا .

إلى المبرأ من كل عيب ... خير ولد آدم ... حسين المصطفى .

إلى من أشواق إليه أبي ... وأمي التي هي من الروح أغلى .

إلى اخوتي واخواتي ... الذين أشد بهم عضدا .

إلى زوجي ... دمت سندا وعزاً وفخراً .

إلى أولادي فهم بالقلب نزلوا .

نصير

الحفريات

المحتويات

٣-١	المقدمة
١٠-٤	التمهيد : نبذة عن آراء الكوفيين وكتب التعليل التراثية
٧-٤	أولاً: آراء الكوفيين
٨-٧	ثانياً: مفهوم التعليل النحويّ
١٠-٨	ثالثاً: الكتب التي ألفَتْ في (التعليل النحويّ)
٤٦-١١	الفصل الأول: آراء الكوفيين في الأحكام النحوية
٢٨-١٢	المبحث الأول: التقديم والتأخير
١٥-١٣	أولاً : تقديم الخبر على المبتدأ
١٦-١٥	ثانياً : تقديم خبر ليس عليها
١٨-١٦	ثالثاً : تقديم خبر (ما زال) عليها
٢٠-١٨	رابعاً : تقديم معمول خبر (ما) عليها
٢٢-٢٠	خامساً : تقديم معمول اسم فعل الأمر عليه
٢٤-٢٢	سادساً : تقديم التمييز على عامله
٢٦-٢٤	سابعاً : تقديم الحال على عاملها
٢٨-٢٧	ثامناً : الفصل بين فعل المدح وفاعله
٤٦-٢٩	المبحث الثاني: الحذف والإضمار
٣٣-٣٠	أولاً : حذف الفعل بعد (لولا)
٣٥-٣٣	ثانياً : حذف الفاء من (سوف)
٣٧-٣٥	ثالثاً : حذف حرف القسم وإبقاء عمله
٣٨-٣٧	رابعاً : حذف (إلى) بعد (حتى)
٤١-٣٨	خامساً: حذف (أن) وإبقاء عملها
٤٣-٤١	سادساً : ترخيم الاسم الرباعي
٤٤-٤٣	سابعاً : ترخيم المضاف
٤٦-٤٥	ثامناً : ترخيم الثلاثي
٨١-٤٧	الفصل الثاني: آراء الكوفيين في العامل والمعمول
٥٩-٤٨	المبحث الأول: عوامل الرفع
٥١-٤٨	أولاً : العامل في المبتدأ والخبر
٥٤-٥١	ثانياً : العامل في خبر (إنّ) وأخواتها
٥٦-٥٤	ثالثاً : العامل في رفع الفعل المضارع
٥٩-٥٧	رابعاً : إعمال الظرف من دون اعتماد

٧٢-٦٠	المبحث الثاني: عوامل النصب
٦١-٦٠	أولاً : إعمال اسم الفاعل في حالة المضي
٦٣-٦١	ثانياً : العامل في خبر (ما) الحجازية
٦٧-٦٣	ثالثاً : النصب على الخلاف
٦٩-٦٧	رابعاً : خبر كان منصوب على الحال
٧١-٦٩	خامساً : العامل في المستثنى بـ(إلا)
٧٢	سادساً : حتى تنصب بنفسها
٨١-٧٣	المبحث الثالث: عوامل أخرى
٧٥-٧٣	أولاً : التنازع في العمل
٧٧-٧٥	ثانياً: إعمال (أن) المخففة
٧٨-٧٧	ثالثاً : إلغاء (إن) عن العمل
٨١-٧٨	رابعاً : العامل في الشرط وجوابه
١٣٤-٨٢	الفصل الثالث: آراء الكوفيين في الأدوات وحروف المعاني
١١٣-٨٣	المبحث الأول: الأدوات
٩٣-٨٣	أولاً: أصل الأدوات
٨٥-٨٣	١-أصل (منذُ ومُذُ)
٨٦-٨٥	٢-أصل (اللهم)
٨٩-٨٧	٣-الأصل في إياك ونحوها
٩٣-٨٩	٤-الأصل في (هذا) و(هو) و(الذي)
١٠٧-٩٤	ثانياً: أدوات اختلفت في تسميتها
٩٦-٩٤	١-نعم وبئس اسمان
٩٨-٩٦	٢-رب اسم عند الكوفيين
١٠١-٩٨	٣-(أفعل) التعجب اسم عند الكوفيين
١٠٣-١٠١	٤-(حاشا) فعل عند الكوفيين
١٠٥-١٠٣	٥-(الآن) فعل عند الفراء
١٠٧-١٠٥	٦-كان وأخواتها حروف
١١٣-١٠٧	ثالثاً: أدوات أخرى
١٠٩-١٠٧	١-كلا وكلتا اسمان مثنيان
١١١-١٠٩	٢-اسم الإشارة هو اسم موصول
١١٣-١١١	٣-أيهم معرب عند الكوفيين في كل حال
١٣٤-١١٤	المبحث الثاني: حروف المعاني

١٢٣-١١٤	أولاً: معاني الحروف
١١٦-١١٤	١- أو بمعنى الواو أو (بل)
١١٨-١١٦	٢- مجيء (إن) بمعنى (إذ)
١٢٠-١١٨	٣- مجيء الواو زائدة
١٢٣-١٢١	٤- الألف واللام تكون بدلاً من هاء الضمير
١٢٨-١٢٣	ثانياً: أصل الحروف
١٢٦-١٢٣	١- لكن مركبة
١٢٧-١٢٦	٢- أصل نون التوكيد الخفيفة
١٢٨-١٢٧	٣- لام الابتداء هي لام القسم
١٣٤-١٢٩	ثالثاً: حروف أخرى
١٣٣-١٢٩	١- وظيفة أحرف العلة في التثنية والجمع والأسماء الستة
١٣٤-١٣٣	٢- الألف واللام في الاسم الظاهر
١٧٩-١٣٥	الفصل الرابع: آراء الكوفيين في مسائل متفرقة
١٤٩-١٣٦	المبحث الأول: آراء في الأفعال
١٣٨-١٣٦	أولاً : الأصل في الأفعال الإعراب
١٣٩-١٣٨	ثانياً : فعل الأمر معرب
١٤١-١٤٠	ثالثاً : الأفعال الواقعة بعد (إن) المخففة من الثقيلة
١٤٤-١٤١	رابعاً : علة خفة الاسم وثقل الفعل
١٤٦-١٤٤	خامساً : اكتفاء (ظن) بمفعول واحد
١٤٨-١٤٦	سادساً : مجيء الفعل الماضي حالاً من دون قد
١٤٩-١٤٨	سابعاً : ما جرى من الأفعال مجرى نعم وبئس
١٥٧-١٥٠	المبحث الثاني: آراء في العطف
١٥١-١٥٠	أولاً : العطف بـ(لكن) بعد الإثبات
١٥٣-١٥١	ثانياً : العطف على الضمير المتصل المرفوع
١٥٥-١٥٣	ثالثاً : العطف على الضمير المجزور
١٥٧-١٥٥	رابعاً : العطف على موضع (إن) واسمها
١٦٤-١٥٨	المبحث الثالث: آراء في الإعراب
١٥٩-١٥٨	أولاً : إعراب (ما) في (بئسما)
١٦٠-١٥٩	ثانياً: إعراب المصدر المؤول بعد فاعل (عسى)
١٦٢-١٦٠	ثالثاً : إعراب ضمير الفصل
١٦٤-١٦٢	رابعاً: إعراب جواب الطلب

١٧٩-١٦٥	المبحث الرابع: آراء أخرى
١٦٦-١٦٥	أولاً : أصل (الاسم) واشتقاقه
١٦٩-١٦٦	ثانياً : أصل الاشتقاق
١٧١-١٦٩	ثالثاً : المسألة الزنبورية
١٧٢-١٧١	رابعاً : تأكيد النكرة
١٧٤-١٧٣	خامساً : إقامة الظرف مقام الفاعل مع وجود المفعول
١٧٥-١٧٤	سادساً : الاعتماد في اسم الفاعل الواقع مبتدأ
١٧٧-١٧٥	سابعاً : أعرف المعارف
١٧٨-١٧٧	ثامناً : صرف ما لا ينصرف للضرورة
١٧٩-١٧٨	تاسعاً : التعجب من لوني (البياض والسواد)
١٨١-١٨٠	الخاتمة
١٩٥-١٨٢	المصادر والمراجع
A-B	ملخص الرسالة باللغة الانكليزية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي فضّلنا بالقرآن الكريم على الأمم أجمعين، وآتانا به ما لم يؤت أحداً من العالمين، أنزله هداية، وجعله للشرائع السماوية خاتمة، ثم جعل له من نفسه حجة على الدهر قائمة، والصلاة والسلام على من كان خلقه القرآن، ووصيته القرآن، وميراثه القرآن، القائل: ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه))، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فإنّ علوم العربية جميعها موصلة إلى معرفة كتاب الله العزيز بالوقوف على أسرار العميقة، والنحو واحد من أهم تلك العلوم وأرفعها قدراً ومنزلةً؛ إذ به تفتح مغاليق الكلم، ويستقيم النطق، ويقوم اللسان، ولتلك الأهمية رحلت أختار جانباً منه عسى أن أراه مخضراً يانعاً لأخرج تراث قوم بذلوا كل غالٍ ونفيس بعدما أخلصوا النية بعزم شديد، ورغبة جامحة في هذا المجال من العلم، وعلم الكوفيين في هذا الجانب واسع، ولكن قد أصابهم الحيف بما اتهمهم بعض النحاة، ورد بعض مسائلهم، لتوسّعهم وانفتاحهم على لغة العرب واعتمادهم على السماع على خلاف البصريين.

ولاشك أن البصريين هم أصحاب الفضل في تأسيس النحو وتأصيله، والكوفيون الأوائل كالكسائي والفراء قد استمدوا علمهم من البصريين، ولكن لا يعني هذا أن تغلق أبواب الاجتهاد والتفكير، ووجهات النظر في هذا الصرح الكبير، وإذا كانت أصول النحو ثابتة عند الفريقين، فلا ضير في الاختلاف في الجزئيات والفروع، وهذا الخلاف طبيعي؛ لأن اللغة كائن حي ينمو ويتطور، فإذا ظهر شيء فلا يمكن أن يهمل ويترك، ولا سيما إذا كانت العربية في عصورها الأولى لم يتسرب إليها اللحن، وجاءت الدراسة لتجمع جانباً من نحو الكوفيين لافتقاره إلى كتاب يلم آراءهم ومساءلهم النحوية، فاخترت كتب العلل التراثية لأجمع منها آراء الكوفيين،

غير أن مناقشة ناقل الرأي تختلف باختلاف طبيعة التفكير والاحتجاج، فكان عنوان الدراسة (آراء الكوفيين النحوية في كتب التعليل النحوي جمعًا ودراسة).

تمثلت الدراسة بجمع آراء الكوفيين من كتب العلل التراثية وتوثيقها من خلال الوقوف على كتب الكوفيين، وإن كانت قليلة كمعاني القرآن للفراء، ومجالس ثعلب، وكتب ابن الأنباري، أو ما نقله العلماء المتقدمون والمتأخرون عنهم؛ إذ ليس كل ما نسب إليهم هو صحيح، وبعد توثيق الرأي الكوفي نورد الحجج التي تعضده بالاعتماد على الكتب التي ذكرت الرأي المعني، ثم إيراد الرأي المخالف وبيان حججه، ومناقشة ذلك من الباحث والانتهاه بترجيح أحد الرأيين، أما المنهج المتبع في هذه الدراسة، فكان المنهج الوصفي مع الاستعانة بالمنهج المقارن.

وقد استقى البحث مادته العلمية من المصادر اللغوية، ومنها كتب العلل التراثية، فضلاً عن المصادر والمراجع النحوية التي ذكرت آراء الكوفيين نقلاً وتوثيقاً ودراسة، فقد تنوعت مصادر هذه الدراسة؛ إذ جمعت بين الكتب النحوية، واللغوية، وكتب معاني القرآن وإعرابه، وكتب التراجم، وكتب الخلاف النحوي، فضلاً عن الاستعانة بالدراسات التي كان لها فضل السبق في هذا الميدان.

فبدأت بالعمل متكلًا على الله ومستضيئًا بتوجيهات أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور (عبد الكريم علي عمر) الذي أعطاني من وقته الثمين ما يجعلني مدينًا له ما بقي العمر والذي كان له قصب السبق في إغناء هذه الرسالة وسد ثغراتها.

واقترضت طبيعة المادة المجموعة أن يُقسّم البحث على أربعة فصول مسبوقة بمقدمة بينت فيها منهج الدراسة، ومختومة بالنتائج التي توصل إليها البحث، أما الفصل الأول، فكان (آراء الكوفيين في الأحكام النحوية)، واشتمل على مبحثين، المبحث الأول: التقديم والتأخير، والمبحث الثاني: الحذف والإضمار، وأما الفصل الثاني، فكان (آراء الكوفيين في العامل والمعمول)، واشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: عوامل الرفع، والمبحث الثاني: عوامل النصب، والمبحث الثالث:

عوامل أخرى، وأمّا الفصل الثالث فكان (آراء الكوفيين في حروف المعاني والأدوات)، واشتمل على مبحثين، مبحث للحروف، ومبحث للأدوات، وكان الفصل الرابع (آراء الكوفيين في مسائل متفرقة)، كالأفعال والإعراب والعطف، وآراء أخرى.

وبعدُ، فإنّي أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور (عبد الكريم علي عمر المغاري)، الذي كان له فضل الإشراف على البحث وإتمام مسيرته، إذ قدّم لي يد العون والمساعدة بإبداء الملاحظات الدقيقة، والمؤازرة المعنوية والعلمية، والتوجيهات السديدة التي كان لها الأثر الكبير في ظهور البحث على هذه الصورة، فله مني وافر الشكر والامتنان.

وأقدم شكري وامتناني إلى الاستاذ الدكتور (مازن عبد الرسول) الذي اقترح عليّ العنوان ، وأساتذة قسم اللغة العربية في كلية الامام الاعظم (رحمه الله) الجامعة والذين لم يدخروا وسعاً في نصحي ، وإلى كل من مد يد العون لي فجزاهم الله عني خير الجزاء .

وأقدم بوافر شكري واحترامي لأعضاء لجنة المناقشة، التي سيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم الأثر البالغ في الارتقاء بمستوى الرسالة .

وفي الختام يطيب لي أن أدكر أنّي قدمت هذا الجهد المتواضع وتوخيت فيه الصواب والحذر ما استطعتُ، فإنّ أصبَتْ جادة الصّواب فذلك من الله وحده، وكرم فضله عليّ وهذا مُبتَغاي وأملِي، وإنّ كنتُ قد جانبَت الصّواب وتعثرت بي الخطي فذلك من ضعف الإنسان وقلة حيلته، وحسبي أنّي حاولت، وما توفّقي ولا احتسابي إلّا بالله، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

التَّهْيِـيْدُ

التمهيد

نبذة عن آراء الكوفيين وكتب التعليق.

أولاً: آراء الكوفيين.

لم يصل إلينا من الكتب التي ألفها نحاة الكوفة إلا القليل، ككتاب معاني القرآن للفراء، إذ ضاع الكثير من كتبهم المهمة، مثل كتب الكسائي، حتى أن المكتبات العربية لا تعرف الكثير مما يذكر له في النحو، وينسب إليه القدماء كتاباً اسمه: المختصر^(١)، ومن كتبهم التي ضاعت: كتاب الحدود للفراء، وهو كتاب نحوي، أودعه الفراء خلاصة نحوه ونحو أساتذته^(٢)، وجمع فيه كثيراً من أبواب النحو التي دار الخلاف حولها بين المذهبين.^(٣)

ولم يصل إلينا من كتب ثعلب النحوية كذلك، إلا ما أودعه في أماليه، ونقل سائر آرائه المتأخرون، والحال ينطبق على أبي بكر ابن الأنباري؛ فلم يصل إلينا كتابه: شرح الكافي، فضلاً عن كتب أخرى لم تصل إلينا.^(٤)

إن ضياع كتب الكوفيين جعل النحويين المتأخرين من أصحاب كتب العلال كالعكبري والخوارزمي يعتمدون في نقل آراء الكوفيين على ما أودعه البصريون الأوائل في كتبهم، ولا سيما السيرافي (٣٦٨هـ) والزجاجي (٣٤٠هـ)، وكان الأخير يعرض آراء

(١) ينظر: الفهرست ٩٠.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٢٤٠/١٦.

(٣) ينظر: الفهرست ٩١.

(٤) ينظر: نزهة الالباء ٢٦٥.

الكوفيين بألفاظ غير ألفاظهم؛ إذ كان ينقلها عن بعض البغداديين والكوفيين المتأخرين الذين عرضوها وفسروها، ونصّ على ذلك بقوله: ((وإنّما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا ممّا يحتجّ به من ينصر مذهبهم من المتأخرين، و على حسب ما في كتبهم إلا أنّ العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم و المعنى واحد، لأنّا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقّة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان، و ابن شقير، و ابن الخياط، و ابن الأنباري. فنحن إنّما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء و من جرى مجراهم، مع أنّه لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب لهم)).^(١)

فالنصّ السابق يجعل منهج البحث يشتمل على التوثيق مما نقله أصحاب كتب العلل عن الكوفيين؛ إذ إنّ الزجاجي أقدم المؤلفين الذين أخذت منهم مادة البحث هذه، وهو في نصّه السابق يصرح بأنّه أخذ آراء الكوفيين وحججهم ممن عاصره ونهج منهجهم ونصر مذهبهم، فما ظنّك بمن جاء بعد الزجاجي؟ من هنا كان مسار الدراسة يقتضي نقل رأي الكوفيين، ثمّ حججهم، ثمّ توثيق الرأي قبل مناقشته وبيان مؤيديه ومخالفيه.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ آراء الكوفيين التي نقلها لنا أهل اللغة والنحو سارت على منهج مغاير لمنهج البصريين، وهذا ما جعلها مدرسة مستقلة، غير أنّ القاعدة التي انطلقت منها مدرسة الكوفة هي مدرسة البصرة؛ إذ ((اجمع القدماء على أن نحو الكوفيين يشكل مذهباً مستقلاً، أو كما تقول بلغة العصر مدرسة مستقلة، سواء منهم

(١) الإيضاح في علل النحو: ١٣١-١٣٢.

أصحاب كتب الطبقات والتراجم مثل ابن النديم في كتابه الفهرست، والزبيدي في كتابه طبقات النحويين واللغويين، أو كتب أصحاب المباحث النحوية^(١).

وأما نشأة النحو العربي، فكان بصرياً؛ فهم الذين أرسوا علوم العربية وعلم القراءات والحديث الشريف خدمة للقرآن الكريم، وبعد أن اتضح منهج مدرسة البصرة، وتصدر علماءها للدرس، ظهرت مدرسة الكوفة برئاسة أبي جعفر (١٧٨هـ) الرؤاسي (١٧٨هـ)، ومعاذ بن مسلم، اللذين عدّهما القدماء في الطبقة الأولى من نحاة الكوفة^(٢).

ويرى الدكتور مهدي المخزومي ((أن الدراسة النحوية في الكوفة إنما تبدأ بالكسائي، فهو عالم أهل الكوفة وإمامهم، وهو الذي نهج النحو منهجاً جديداً، تولاه الفراء بعده بالرعاية، فهما رئيسا هذه المدرسة واليهما يعزى تأسيسها وتنظيم منهجها))^(٣)، أما شوقي ضيف، فيرى أنّ الكسائي والفراء ((هما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعاً أسسه وأصوله))^(٤).

غير أنّ نحو الكوفة كان مستنداً إلى البصريين كما أسلفنا، فأخذوا مادة درسهم الأول من كتاب سيبويه، فدرسه الكسائي على أبي الحسن الأخفش بعد المناظرة التي دارت بينهما^(٥).

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف ١٥٥.

(٢) طبقات النحويين ١٢٥.

(٣) مدرسة الكوفة ٧٩.

(٤) المدارس النحوية ١٥٤.

(٥) نزهة الالباء ١٠٨.

لكن استنادها على مدرسة البصرة لم يمنعها من تكوين أسسها وأصولها، ومنافسة مدرسة البصرة، بل ((استطاعت أن ترسم لنفسها منهجاً جديداً يخالف منهج أهل البصرة، وأن تفرض هذا المنهج على دارسي العربية في بغداد)).^(١)

ويمكن أن نلتمس ذلك في ما نُقل عن الكسائي؛ إذ قيل: إنه جالس الخليل، وسأله عن علمه، فأعلمه أنه أخذه من بوادي نجد، والحجاز، وتهامة، مما جعل الكسائي يشد الرحال إليها، ويجمع ما يجمع، ثم يرجع إلى البصرة، فيجد الخليل قد توفي فجالس يونس بن حبيب، وقد شهد له بذلك.^(٢)

ثانياً: مفهوم التعليل النحوي

العلة لغة: التعليل مصدر (علل)، والثلاثي منه (علّ)، ومعناه: مرض، فالعلة - بكسر العين - بمعنى المرض: علّ يعلّ واعتلّ، أي: مرض فهو عليل، وأعلمه الله، ولا أعلمك الله، أي لا أصابك بعلة^(٣)، وتأتي كذلك بمعنى الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته، كأنها صارت شغلاً ثابتاً منعه من شغله الأول، وتأتي كذلك بمعنى السبب: هذا علة لهذا، أي سبب له .^(٤)

والتعليل في اصطلاح النحويين: هو النظر في الأحكام النحوية وما يرونها من أسباب داعية لتلك الأحكام^(٥)، والعلة لفظ مرادف للتعليل في الدرس النحوي، و((هي

(١) مدرسة الكوفة ٩٢.

(٢) ينظر: نزهة الألباء ٥٩.

(٣) ينظر: لسان العرب ٤٧١/١١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٤٧١/١١-٤٧٢.

(٥) ينظر: الاقتراح: ٩٦.

ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه^(١) وهي ضرورة جعلتها الركن الرابع من أركان القياس، كما إنَّ قياس العلة معمول به بالإجماع^(٢)، فهي أداة إيضاح لما خرج عن الأصل؛ لأنَّ ما عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل^(٣).

ومهما يكن من أمر العلل، فقد كانت في خدمة القواعد النحوية والنصوص التي استنبطت منها تلك القواعد؛ إذ هي توضح القاعدة وتبين خصائصها وتبرر ورودها بشكلها الذي جاءت عليه، ولا بدَّ لكل حكم نحوي من علة تدعو إليه، لذلك كانت العلة وثيقة الصلة بالنحو العربي؛ إذ إنها قد تكون لتقعيد ظاهرة نحوية أو لتثبيت حكم نحوي.

وفي ما يخصَّ نشأة العلة، فلعلَّ عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي من أوائل النحاة الذين اهتموا بالعلة وبلغوا الغاية فيها؛ إذ قال عنه ابن سلام: ((وكان أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل))^(٤)، وكذلك قال عنه القفطي^(٥).

ثالثاً: الكتب التي أُلِّفَتْ في (التعليل النحوي):

إنَّ العناية بأمر العلة يزداد كلما تقدم الزمن بالنحويين، فبعد أن كان التعليل مذيلاً للحكم النحوي، صار مع مرور الزمن علماً يُفرد بالتأليف ويخص بالكتب، ولا سيما في القرن الرابع، فألف في العلة النحوية كثير من النحويين، غير أنه لم يصل إلينا

(١) التعريفات ١٥٤.

(٢) ينظر: لمع الأدلة ١٠٥.

(٣) ينظر: الإنصاف: المسألة ٤٠ - ٢٤٥/١.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١٤/١.

(٥) ينظر: إنباء الرواة ١٠٥/٢.

منها إلا القليل، وهي المعتمدة في هذا البحث، وهي من الأقدم إلى الأحدث: (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، و(علل النحو) لابن الوراق (ت ٣٨١هـ) و(علل التنثية) لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، و(ثمار الصناعة في العربية) للجليس النحوي (ت ٤٩٠هـ) و(تشریح العلل في شرح الجمل للخوارزمي) (ت ٦١٧هـ) و(اللباب في علل البناء والإعراب) للعكبري (ت ٦١٦هـ) و(رسالتان في العلة النحوية) للدمايني (ت ٨٢٧هـ)، ولم نجد في الأخير أي رأي للكوفيين بسبب إيجازه، أما الكتب الباقية فكان للباب الحظ الأكبر في نقل آراء الكوفيين.

هذا ما بين أيدينا من كتب العلل التي اعتمدها في بحثنا، وما سواها فيما أنه لم يصل إلينا، أو أنه لم يطبع، أو أننا لم نحصل عليه، غير أن الكتب التي ألفت في العلة كثيرة، وقد ذكرها المرحوم الدكتور محمود جاسم الدرويش في أطروحته للدكتوراه الموسومة بـ ((العلة النحوية - تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١هـ)))^(١) وهي :

١- العلل في النحو: لقطرب (ت بعد سنة ٢٠٦هـ).

٢- علل النحو: للمازني (ت ٢٣٠هـ).

٣- علل النحو: للحسن بن عبد الله الأصبهاني (ت ٣١١هـ).

٤- نقض علل النحو: للحسن بن عبد الله الأصبهاني (ت ٣١١هـ).

٥- العلل في النحو: لابن الحائك.

٦- المختار في علل النحو: لابن كيسان (ت ٢٩٩هـ).

(١) ينظر: الصفحات ٣٦ - ٤٦ من الأطروحة المعنية.

٧-الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.

٨- كتاب المجموع على العلل: لمبرمان (ت ٣٤٥هـ).

٩- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، بن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط١، ١٩٩٩م.

١٠- تقسيمات العوامل وعللها: للفارقي (ت ٣٩١هـ).

١١- علل التنثية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية - مصر. ١٢- شرح علل النحو: للبرجاني.

١٣- البرهان في علل النحو: لابن عبدوس.

١٤- كتاب العلل: لإسماعيل بن محمد النحوي.

١٥- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

١٦- الإعراب في علل الإعراب: أبو البقاء العكبري.

١٧- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل: لابن هشام الأنصاري (ت ٦٧٢هـ).

١٨- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: ليحيى الشاوي المغربي (ت ١٠٩٦هـ).

١٩- كتاب العلل: لعيسى بن موهوب.

ونضيف إلى ما سبق: كتاب ثمار الصناعة في علم العربية : الحسين بن موسى الشهير بالجليس النحوي (ت في حدود ٤٩٠هـ) تحقيق: حنا جميل حداد، وزارة الثقافة في الأردن، ط١، ١٩٩٤م. وتشریح العلل في شرح الجمل: القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٨م. و(رسالتان في العلة النحوية) : لمحمد بن عمر المعروف بالدمامي (ت ٨٢٧هـ) ، اعداد : شريف عبد الكريم النجار،مجلة الدراسات الاجتماعية ، صنعاء ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٤م .

الفصل الأول

آراء الكوفيين في الأحكام النحوية

الفصل الأول: آراء الكوفيين في الأحكام النحوية.

الحكم النحويّ هو ((إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً))^(١)، وهو وضع الشيء في موضعه، وهو خمسة أنواع: الواجب والممنوع والحسن والقبيح والجائز على السواء، كما أنّ الحكم الشرعي خمسة: واجب ومندوب ومباح ومكروه ومحظور (حرام).^(٢)

فالواجب نحو: رفع الفاعل ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتكثير الحال التمييز، والممنوع: ضدّ الواجب، والحسن نحو: رفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، والقبيح نحو: رفع المضارع في جواب شرط المضارع، والجائز، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل.

واتسمت الأحكام النحوية بنوعين من السمات: سمات ثابتة، وهي الأصول التي لم يختلفوا فيها، وسمات متغيرة، وهي الفروع التي اختلفوا فيها، وذهبوا فيها مذاهب شتى.^(٣)

وما يعني البحث في هذا الفصل هو آراء النحويين الكوفيين في الأحكام النحوية المتغيرة، والتي نقلها أصحاب كتب العلل، وقد تناول البحث هذا في بحثين: مبحث للتقديم والتأخير، ومبحث للحذف والإضمار.

(١) التعريفات للشريف الجرجاني ٩٢.

(٢) المحصول في علم أصول الفقه للرازي ٩٣/١.

(٣) ينظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (اطروحة دكتوراه) ١٤.

المبحث الأول: التقديم والتأخير.

التقديم والتأخير موضوع جامع بين النحو والبلاغة، وذكره جمع من العلماء الجهابذة عرضاً وتحليلاً، فقد علق سيبويه على كلام العرب قائلاً: ((إنهم يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى؛ وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))^(١)، فالمراد بالتقديم والتأخير: هو نقل لفظ عن رتبته في نظام الجملة العربية؛ فرتبة الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا جاء الكلام على عكس ذلك؛ قيل: إن فيه تقديمًا وتأخيرًا.

وتقديم جزء من الكلام أو تأخيره لا يأتي اعتباطاً في نظم الكلام وتأليفه، وإنما يكون عملاً مقصوداً يقتضيه دقة غرض بلاغي أو داع من دواعيه، والغرض الداعي لتقديم جزء من الكلام هو ذاته الغرض الداعي لتأخيره، وامتدح الشيخ عبد القاهر الجرجاني هذه الظاهرة قائلاً: ((هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، ولا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنتظر فتجد أن الذي راقك ولطفه عندك أن قدم فيه شيئاً وحول اللفظ عن مكان إلى مكان)).^(٢)

وسأذكر في هذا المبحث آراء الكوفيين التي نقلها لنا أصحاب كتب العلل في باب التقديم والتأخير، لتوثيقها ودراستها.

(١) الكتاب ١/٣٤.

(٢) دلائل الإعجاز ٩٦.

أولاً : تقديم الخبر على المبتدأ:

نقل العكبري عن الكوفيين امتناع تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنّ تقديم الخبر يؤدي إلى إضمار قبل الذكر، ورجح هو جواز تقديمه، قال: ((وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ، أَمَّا السَّمَاعُ فَقَوْلُ الشَّاعِرِ: { من الوافر }

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرَجِ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادُ فِي شَهْرِي قُمَاح^(١)

وَقَوْلُهُمْ: تَمِيمِي أَنَا، وَمَشْنُوهُ مِنْ يَشْنُوكَ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْخَبَرَ يَشْبَهُ الْفِعْلَ وَالْفِعْلُ يَتَقَدَّمُ وَيَتَأَخَّرُ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ يَشْبَهُ الْمَفْعُولَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِيرُ مَفْعُولًا فِي قَوْلِكَ طُنُنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَكَذَلِكَ خَبَرُ (كَانَ) يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا وَخَبَرُ (إِنَّ) يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا إِذَا كَانَ ظَرْفًا؛ فَكَذَلِكَ هَهُنَا، وَاحْتِجَّ الْآخَرُونَ بِأَنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ، وَهَذَا غَيْرُ مَانِعٍ مِنَ التَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ تَقْدِيرًا فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: (فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ)، وَكَقَوْلِكَ: ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدٌ، إِذَا جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ بِهِ التَّأْخِيرَ))^(٢)

وممن رجع مذهب البصريين: ابن جني^(٣) وابن يعيش^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، وغيرهم، وحببتهم أنّه جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم، كقول الشاعر (وقد مرّ في نصّ العكبري):

(١) البيت لمالك بن خالد الهذلي ، شهرا قماح: شهران في قلب الشتاء وهما كانون الاول والثاني، ينظر : ديوان الهذليين /٤٥١،

(٢) ينظر: للباب ١/١٤٢، وابن الحاجب النحوي ١٧٩-١٨٠.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٨٧/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٩٢/١ .

(٥) ينظر: ابن الحاجب النحوي ١٧٩-١٨٠.

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرَ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبَّ الزَادِ فِي شَهْرِي قِمَاح

والأصل : ما ابنُ الأعْرَ فتَى، وقول الآخر: { من الطويل }

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِد^(١)

والأصل : بنو أبْنَانَا بنونا ومعناه : بنو أبْنَانَا مثل أبْنَانَا ، ولا يجوز أن يكون (بنونا) المبتدأ وبنو أبْنَانَا (الخبر)؛ لأن قائل البيت يريد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء وليس العكس ، فجاز تقديم الخبر لوجود الدليل عليه، ومن السماع قولهم : (تميمي أنا) وهو قول حكاه سيبويه^(٢)، وقالوا في الأمثال: ((في أكفانه لُفَّ الميثُ))، و((في بيته يؤتى الحَكَمُ))، والتقدير : الميثُ لُفَّ في أكفانه، والحَكَمُ يؤتى في بيته.^(٣)

وتقدّمت حجة الكوفيين بأنّ تقديم الخبر في نحو (قائمٌ زيد) يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم في (قائم) على ظاهره (زيد)، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ظاهر الخلاف في المواضع التي يكون فيها الخبر مشتملاً على ضمير يعود على المبتدأ، وهذا بين من حجة الكوفيين، لأنّ في (قائم) ضميراً يعود على (زيد) المتأخر، ولكن الأبيات المتقدمة ليس فيها شيء من ذلك، فليس في (فتى) ضمير يعود على (ابن الأعْر) ولا في (بنونا) ضمير يعود على (بنو أبْنَانَا)، هذا ما يراه الباحث.

(١) نسب للفرزدق في الخزانة ، ٤٤٥/١ ، وليس في ديوانه.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢.

(٣) المثّلان في الإنصاف: المسألة ٩ - ٥٦/١.

أما تقديم الخبر المشتمل على ضمير، فيرى الباحث أن الكوفيين خرجوا على ما اعتادوا عليه في هذه المسألة، فطالما نراهم يجيزون الشيء ويمنعونه غيرهم؛ لأن قواعدهم مبنية على السماع وإن قلّ أو ندر، ولكنهم هنا منعوا تقديم الخبر على المبتدأ مع وجود السماع به.

ثانياً : تقديم خبر ليس عليها:

نسب إلى الكوفيّين وبَعْض البصريّين، جواز تقديم خبر (ليس) عليها، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١)، فنصب (يَوْم) بالخبر، وَلَا يَقَع الْمَعْمُول إِلَّا حَيْثُ يَقَع الْعَامِل، ولأنَّ (لَيْسَ) فعلٌ يَتَقَدَّم خبره على اسمه، فَكَذَلِكَ يَتَقَدَّم عَلَيْهِ ك(كَانَ)، وذهب فريق من النحاة إلى منع ذلك، ولم يسمهم العكبري ولكن ذكر حجتهم في ذلك، قال: ((وَحَجَّة مَنْ مَنَعَ أَنْ (لَيْسَ) فَعَلَ لَفْظِي جَامِدٌ قَوِيّ الشَّبَهَ بِالْحَرْفِ، فَلَمْ يَقَوْ قُوَّةَ أَخَوَاتِهِ... وَقَدْ أُجِيبَ عَنِ الْآيَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ آخَرَ يَفْسِرُهُ الْخَبَرُ، وَالثَّانِي: أَنَّ الظُّرُوفَ تَعْمَلُ فِيهَا رَوَائِحُ الْفِعْلِ)).^(٢)

ولم يتبنَ العكبري مذهباً من المذهبين السابقين^(٣)، وممن وافق مذهب المجيزين: قدماء البصريين، وابن بُرْهَانَ، والزَمَخْشَرِي، والشُّلُوبِيْن، وابن عصفور^(٤) وابن يعيش.^(٥)

أما الآية التي احتجوا بها على جواز التقديم، فتقرير الحجة منها أن (يوم يأتيهم) معمول لـ(مصرفاً)، وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود

(١) سورة هود: ٨

(٢) الباب ١٦٨/١-١٦٩، وينظر: المفصل ٣٥٥-٣٦٦، وشرح المفصل ٣٦٧/٤، وشرح التصريح ٢٤٥/١.

(٣) ينظر: التبيين ٣١٥-٣٢٠.

(٤) ينظر: شرح التصريح ٢٤٥/١.

(٥) ينظر: ينظر: شرح المفصل ٣٦٧/٤.

على العذاب، و(مصرفاً) خبرها، وتقديم المفعول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أنّ الخبر وهو (مصرفاً) يجوز تقديمه على ليس، لما جاز تقديم معموله عليها. (١)

أما المانعون، فلم يسمهم العكبري كما تقدم، ونُسب هذا القول إلى أكثر المتأخرين من نحوي البصرة والكوفة^(٢)، وقد ردّوا على احتجاج المجيزين، قالوا: لأنّنا لا نُسلم بأن (يوم) متعلق بمصرف ولا أنّه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل. (٣)

وذهب أبو البركات الأنباري إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنّ ليس فعل لا يتصرف، والفعل إنّما يتصرف في عمله إذا كان متصرفاً في نفسه، وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه لم يتصرف في عمله. (٤)

قال ابن مالك -وهو من المانعين-: ((والمنع أحبُّ إليّ؛ لشبهه (ليس)، بـ(ما) في النفي وعدم التصرف))^(٥)، وهو ما يميل إليه الباحث.

ثالثاً : تقديم خبر(ما زال) عليها:

نقل العكبري عن بعض الكوفيين قولهم بجواز تقديم خبر (ما زال) عليها، قال: ((وقال ابن كيسان وبقية الكوفيّين يجوز تقديم الخبر عليها؛ لأنّ (ما والفعل) صاراً في معنى الإثبات))، وذكر العكبري أنّ تقديم خبر (ما زال وأحواتها) عليها منعه

(١) ينظر: شرح التصريح ٢٤٥/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢٤٥/١.

(٣) ينظر: الانصاف: المسألة ١٨ - ، ١٣٢/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية ١١٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣٩٧ / ١.

البصريون والقراء؛ ((لأنّ (ما) أمّ حُرُوف النَّفْيِ، وَمَا فِي صَلَاة النَّفْيِ لَا يَتَقَدَّم عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ لَهُ صَدْر الْكَلَامِ، إِذْ كَانَ يَحْدُثُ فِيمَا بَعْدَهُ مَعْنَى لَا يَفْهَمُ بِالتَّقْدِيمِ، فَيُشَبِّه حُرُوفَ الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالنِّدَاءِ))^(١)، وَرَدَّ عَلَى حُجَّة الْكُوفِيِّينَ بِقَوْلِهِ: ((وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ النَّفْيِ بَاقٍ وَالْإِعْتِبَارُ بِهِ لَا بِالْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ (لَا تَفْعَل) يُسَمَّى (نَهْيًا)، وَلَوْ جَعَلْتَ مَكَانَهُ (اتْرَكَ الْفِعْلَ) كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا، وَيُسَمَّى الثَّانِي (أَمْرًا)).^(٢)

واحتج الكوفيون -كما مر في نصّ العكبري- بأنّ ما زال ليس بنفي الفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، والذي يدل على أنه ليس بنفي أنّ (زال) فيه معنى النفي و(ما) للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجابًا، أمّا حجة البصريين، فهي قولهم: إنّ (ما) لها صدر الكلام، فلا يقدم ما في خبره عليه.^(٣)

ومما احتج به الزجاجي للبصريين قوله: ((إذا قلت : (ما ضربتُ غير زيد)، ولا تقول (غير زيد ما ضربت) فلزم النفي، فهو مقوّم يمنع التقديم؛ لأنّ المانع إذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازمًا، والصحيح إذن منع التقديم)).^(٤)

وأجاز ابن مالك تقديم خبر مازال إذا كان ما بعدها منفيًا بغير (ما)^(١)، ويظهر من من كلام ابن الناظم أنه يُجيز هو وابن مالك تقديم الخبر على الفعل الناقص (مازال)، وما برح، وما فتى إلا في مادام.^(٢)

(١) اللباب ١/١٦٧.

(٢) اللباب ١/١٦٨، وينظر: الأنصاف: المسألة ١٧ - ١/١٢٦ وما بعدها، وشرح ألفية ابن معطي: ٢/ ٨٦١-٨٦٢، وشرح

المفصل لابن يعيش ٤/٣٦٨.

(٣) ينظر: الإنصاف: المسألة ١٧ - ١/١٢٦ وما بعدها، وشرح ألفية ابن معط: ٢/ ٨٦١-٨٦٢.

(٤) شرح الجمل ٣٨٩.

ونُسب إلى ابن خروف أنه اختار مذهب الكوفيين، فذهب إلى جواز تقديم الخبر على مازال^(٣)، وجاء شاهد على تقديم خبر ما برح بقول الشاعر: {من الرجز {

مه عاذلي فهائما لن أبرحا بمثل وأحسن من شمس الضحى^(٤)

ويرى الباحث أن امتناع تقديم خبر (ما زال) عليها أقرب إلى الصواب؛ لأنّ نحو تقديمه يحتاج إلى شواهد من لغة العرب، وليس بين أيدينا ما يؤيد مذهب الكوفيين.

رابعًا : تقديم معمول خبر (ما) عليها:

نقل العكبري عن الكوفيين قولهم بجواز تقديم معمول الخبر على (ما) في نحو: طعامك ما زيد أكلاً، وحجة الكوفيين تقتضي تشبيه (ما) ب(لم ، ولن ، ولا)؛ لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو : زيداً لم أضرب، وعمران أكرم، وبشرا لا أخرج، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف، فكذلك مع ما.^(٥)

(١) ينظر: تسهيل الفتوى ٥٤.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٣.

(٣) ينظر: الارتشاف ١١٧١/٣.

(٤) شرح الاشموني ٢٣٣/١.

(٥) ينظر: الأصول ٢٣٥/٢، والإنصاف: المسألة ٢٠ - ١٤٠/١، واللباب ١٧٧/١.

ثم قال العكبري: وهذا غير جائز ((نصبت الخبر أو رفعته؛ لأنَّ (ما) لها صدر الكلام وأجاز ذلك الكوفيون وقاسوه على (لَا) و (لم) و (لن)، وقد بينا فيما تقدّم أنَّ (ما) أصل حُرُوف النَّفْيِ فَلَا يَسُوَّى بَيْنَهُمَا))^(١)

وما ذكره العكبري هو حجة البصريين في عدم إجازتهم للتقديم، وهو أنهم لا يوقعون المفعول إلا حيث يصلح لناصبه أن يقعه، فلما لم يجز أن يتقدم الفعل على (ما) لم يجز أن يتقدم ما عمل فيه الفعل، والفرق بين (ما) وبين (لم، ولن) : أن (لن، ولم) لا يليهما إلا الفعل، فصارتا مع الفعل بمنزلة حروف الفعل^(٢)، و(ما) معناها النفي ويليهما الاسم والفعل، فأشبهت حروف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك هاهنا (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.^(٣)

أمّا قول العكبري أنَّ تقديم معمول خبر ما عليها لا يجوز سواء أكان الخبر مرفوعاً أم منصوباً^(٤)، فهذا ردّ على أبي العباس ثعلب الذي كان يجيز التقديم إذا كانت ردا للخبر، ولا يجيزه إذا كانت جواباً للقسم.^(٥)

وفصّل أبو حيان ذلك، فقال: ((وفي كتاب الإنصاف قال ثعلب: إن كانت رداً للخبر لمن قال: زيد آكل طعامك، فرد عليه نافياً، وما زيد أكلاً طعامك، جاز التقديم فتقول: طعامك ما زيد أكلاً، وإن كان جواباً للقسم إذا قال: والله ما زيد بآكل طعامك، كانت بمنزلة اللام في جواب الكلام فلا يجوز التقديم، فإن أدخلت الباء على الخبر

(١) اللباب ١٧٧/١-١٧٨، وينظر: الأصول ٢٣٥/٢، والإنصاف: المسألة ٢٠-١٤٠/١، والارتشاف ١٢٠١/٣.

(٢) ينظر: الأصول ٢٣٥/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: المسألة ٢٠-١٤٠/١.

(٤) ينظر: اللباب ١٧٧/١.

(٥) ينظر: الإنصاف : المسألة ٢٠-١٤٠/١.

فقوم لا يجيزون ذلك فيقولون: ما طعامك زيد بأكل، وما فيك زيد براغب، إلا أنهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء، ولا يجيزون النصب، ولا يجيزون طعامك ما زيد أكلاً أبوه، وأجازه بعض الكوفيين، ونصب الخبر عند البصريين (بما)، وعند الكوفيين بإسقاط الخافض^(١).

خامساً : تقديم معمول اسم فعل الأمر عليه:

جاء في كتاب اللباب في علل البناء والإعراب أن الكوفيين يجوزون تقديم معمول اسم فعل الأمر عليه، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾^(٢) ويقول الشاعر: { من الرجز }

يَا أَيُّهَا الماتحُ دلوي دونكا إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونكا^(٣)

ووافق العكبري مذهب البصريين، وأبطل ما احتج به الكوفيين، قال: ((وَالْجَوَابُ عَنْ الْآيَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ (كِتَابًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ وَحُرِّمَتْ يَدُّ عَلَى تَقْدِيرٍ: كَتَبْتُ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ كِتَابًا، وَعَلَيْكُمْ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ الْمَقْدَرِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: الزَمُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَعَلَيْكُمْ مَتَعَلِّقٌ بِ(كِتَابِ)

(١) الارتشاف ١٢٠١/٣.

(٢) سورة النساء: ٢٤.

(٣) بلا نسبة في الإنصاف: المسألة ٢٧ - ١٨٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣، الماتح هو المُسْتَقْبَى ينظر: لسان العرب

أَوْ حَالٌ مِنْهُ، وَأَمَّا النَّيْتُ فـ(دلوي) مرفوعٌ بِالْإِبتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ، نَبَّهَ بِذَلِكَ عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى تَقْدِيرٍ: خُذْ، وَفَسَّرَهُ: دُونَكَ^(١).

ونسب أبو البركات الأنباري الرأي المتقدم إلى الكوفيين عامتهم^(٢)، وبعد التحقيق في صحة النسبة، يرى الباحث أَنَّ الفراء لا يختلف مع البصريين في هذا الشأن، فقال عند قوله تعالى: ((كتاب الله عليكم)): هو ((كقولك: كتابا من الله عليكم، وقد قَالَ بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيدًا عليك، أو زيدًا دونك، وهو جائز، كأنه منصوب بشيء مضمَر قبله)).^(٣)

وكلامه لا يدل على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ لَأَنَّهُ أَرَادَ بِهَذَا الْقَلِيلِ الْجَائِزَ أَنْ يَكُونَ الْمَتَقَدِّمُ مَعْمُولُ فِعْلٍ مَضْمَرٍ يَفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ؛ إِذْ قَالَ: ((منصوب بشيء مضمَر قبله))، ففهمه بعض النحويين خلاف ما قصد، وقال في موضع آخر: ((ولا تَقَدِّمَنَّ مَا نَصَبْتَهُ هَذِهِ الْحُرُوفُ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ، وَالْأَسْمَاءُ لَا يَنْصَبُ شَيْئًا قَبْلَهُ تَقُولُ: ضَرْبًا زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ: زَيْدًا ضَرْبًا، فَإِنْ قُلْتَهُ نَصَبْتَ زَيْدًا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ قَبْلَهُ)).^(٤)

أَمَّا سَبِيوِيهِ، فَيَرَى أَنَّ (كتاب الله) مصدر مؤكد، إِذْ قَالَ: ((وقال: كتاب الله توكيدًا كما قال: صَنَعَ اللهُ، وَكَذَلِكَ وَعَدَ اللهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي قَبْلَهُ وَعْدٌ وَضَعٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَعَدًا، وَصُنْعًا وَخَلْقًا وَكِتَابًا، وَكَذَلِكَ دَعَا الْحَقَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَكَ: اللهُ أَكْبَرُ

(١) اللباب ١/٤٦١-٤٦٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: المسألة ٢٧-١/١٨٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠.

(٤) المصدر نفسه ١/٣٢٣.

دُعَاءُ الْحَقِّ، ولكنه تأكيد ... وقد زعم بعضهم أن كتابَ الله نصب على قوله عليكم كتاب الله^(١)، وهذا قول المبرد^(٢)، وابن السراج^(٣).

وقد أكد ذلك ابن يعيش إذ نَسَبَ إلى الفراء المنع^(٤)، فضلاً عن موافقة ابن جرير الطبري -وهو من حذّاق الكوفيين- لسيبويه في هذه المسألة؛ إذ قال : ((يعني تعالى ذكره كتاباً من الله عليكم، فأخرج الكتاب مصدراً من غير لفظه، وإنما جاز ذلك ، لأنّ قوله تعالى حُرِّمَتْ عليكم امهاتكم إلى قوله : كتاب الله عليكم بمعنى كتب الله تحريم ما حرّم من ذلك ... وخلاف ما وجهه إليه من زعم أنه نصب على وجه الإغراء)).^(٥)

سادساً : تقديم التمييز على عامله:

نُقل عن الكوفيين جواز تقديم التمييز على فعله، ونُقل الجواز عن المازني والمبرد كذلك، واحتجّوا بقول الشاعر: { من الطويل }

أَتَهَجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبِهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ^(٦)

ومما ذكروه أنّ العَامِلَ فِي هَذَا الْمَنْصُوبِ فعل متصرف، فَجَاز تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَالْحَالِ وَذَكَرَ الْعَكْبَرِيُّ أَنَّ التَّمْيِيزَ الْمَنْصُوبَ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، لَا يَحُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ ((الْمَنْصُوبَ هُنَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا حَوْلَ عَنْ ذَلِكَ

(١) الكتاب : ١ / ٣٨٢.

(٢) المقترض : ٣ / ٢٠٣ ، ٣ / ٢٨٠ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١٤٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١ / ١١٧ .

(٥) جامع البيان ٥ / ٧ .

(٦) البيت للمُخَبِّلِ السَّعْدِيِّ في ديوانه ٥٨ .

وَنَسَبَ الْفِعْلَ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُبَالِغَةً، ثُمَّ مَيَّزَ بِذِكْرِ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْأَصْلِ، فَلَوْ قَدِمَ لَصَارَ كَتَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ^(١)، وَرَدَّ عَلَى احتجاجهم بقوله: ((وَالْجَوَابُ عَنِ النَّبِيِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا: أَنَّ الرِّوَايَةَ (وَمَا كَانَ نَفْسِي)، فَهُوَ اسْمُ كَانَ، وَالثَّانِي: أَنَّ نَصْبَهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ كَانَ، أَي: مَا كَانَ حَبِيبُهَا نَفْسًا، أَي: إِنْسَانًا يَطِيبُ بِالْفِرَاقِ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ مِنْ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ عَلَى الْإِعْرَابِ فِي الْإِخْتِيَارِ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الْحَالِ فَفَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْحَالَ فَضْلَةٌ مُحَضَّةٌ، وَالْمُمِيزُ هُنَا فِي حَكْمِ اللَّازِمِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ فَافْتَرَقَا))^(٢)

وفي معاني القرآن ما يخالف النقل عن الكوفيين، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^(٣) تكلم عن التمييز الذي يسميه (المفسر)، فقال: ((ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: رأيه سفه زيدٌ، كما لا يجوز داراً أنت أوسعهم؛ لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزها))^(٤)، فظاهر كلام الفراء أنه يمنع تقديم التمييز على عامله بخلاف ما نُسبَ إلى الكوفيين.

ومذهب سيبويه امتناع تقديم التمييز على عامله^(٥)، وقد ذهب إلى هذا جمعٌ من من النحويين^(٦)، وخالفهم في ذلك المبرد إذ جَوَّزَ تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً

(١) الباب ١/٣٠٠.

(٢) الباب ١/٣٠٠-٣٠١ وينظر: الأصول في النحو ٢/٢٢٣-٢٢٤، والخصائص ٢/٣٨٦، وأسرار العربية ١٥٤.

(٣) سورة البقرة: ١٣٠

(٤) معاني القرآن ١/٧٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢٠٥.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٢٣-٢٢٤، والخصائص ٢/٣٨٦، وأسرار العربية ١٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٥.

متصرفاً، قال : ((واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً فجاز تقديمه لتصرف الفعل))^(١)، وهو مذهب المازني، والكسائي^(٢).

وتقدم في قول العكبري أن الحجة القياسية في تجويزه هو القياس على جواز تقديم الحال على صاحبها، وردت هذه الحجة بأن التمييز يختلف عن الحال؛ لأنّ الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة، كما كان التمييز كذلك^(٣)، أمّا الشاهد الشعري فله رواية أخرى على ما نقله أبو جعفر النحاس، قال: وسمعت أبا إسحاق يقول: ((إنما الرواية : وما كان نفسي)).^(٤)

ويرى الباحث أن حجة المجيزين ضعيفة؛ لأنّ السماع قليل جداً، ولم يذكرها غير البيت السابق، أمّا قياسهم تقديمه على الحال، فليس بشيء؛ لأنّ المعنى يختلف، فوصف الحال ليس كتبيين المراد من الجملة، ولا شك أنّ التبيين يأتي بعد الإبهام، فلما جاءت جملة مبهمة المعنى نحو: (طاب زيد)، جاء التمييز بعدها (نفساً) لإزالة هذا الإبهام، ولا فائدة من مجيء التبيين قبل الإبهام، وليس كذلك الحال، فقولنا: (ضاحكاً جاء زيد) لا يغير من حاله التي جاء بها، والله أعلم.

سابعاً : تقديم الحال على عاملها:

نقل ابن الوراق والعكبري عن الفراء: أنّه لا يجوز تقديم الحال على عاملها اللفظي (الفعل)؛ لما يلزم من تقديم الضمير على ما يرجع إليه، ورداً عليه وأنكرا

(١) المقتضب ٣/ ٣٦ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٦ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢/ ٣٨٤ .

(٤) إعراب القرآن ١/ ٢٠٠ .

حجته المتقدمة؛ لأنَّ النِّيَّةَ بِالضَّمِيرِ التَّأْخِيرَ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِهِمْ: فِي أَكْفَانِهِ لُفَّ الْمَيِّتِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾^(١)، (٢).

ونقل رأي الفراء السابق أبو البركات الأنباري^(٣)، ونسبه السيوطي إلى الكوفيين^(٤)، ويلحظ مما سبق أَنَّ العكبريَّ يذكر آراء متناقضة للكوفيين، فتقدم أَنَّهُ نقل عنهم جواز تقديم التمييز على عامله، وذكر أَنَّ حَجَّتَهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذَا الْمُنْصُوبِ فعل متصرف، فَجَاز تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَالْحَالِ^(٥).

فذكر أَنَّهُمْ قَاسُوا تَقْدِيمَ التَّمْيِيزِ عَلَى تَقْدِيمِ الْحَالِ، وَفِي مَسْأَلَةِ تَقْدِيمِ الْحَالِ يَنْقَلُ عَنِ الْفَرَاءِ امْتِنَاعَ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا، وَهَذَا تَضَارَبَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْكَوْفِيِّينَ فِي مَسْأَلَةِ التَّمْيِيزِ بَعْضُهُمْ، عَلَمًا أَنَّهُ نَسَبَ جَوَازَ التَّقْدِيمِ لِلْكَوْفِيِّينَ وَلِلْمَبْرِدِ وَالْمَازِنِيِّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْفَرَاءَ مَعْنَى بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَفْرُدُ لَهُ مَذْهَبًا خَاصًّا بِهِ، وَلَوْ ذَهَبَ خِلَافَ مَذْهَبِ الْكَوْفِيِّينَ لَصَرَّحَ الْعَكْبَرِيُّ بِذَلِكَ، وَقَدْ يَعْنِي بِالْكَوْفِيِّينَ: الْفَرَاءَ وَحْدَهُ، كَمَا فِي عَامِلِ الْمُسْتَثْنَى^(٦)، وَمَعَاقِبَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِلإِضَافَةِ^(٧).

وإن صح ما نُسِبَ لِلْفَرَاءِ، فَهُوَ يَمْنَعُ تَقْدِيمَ الْحَالِ عَامِلَهُ مَطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ؛ وَحِجَّتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَضْمَرُ

(١) سورة طه: ٦٧

(٢) ينظر: علل النحو ٣٧٢، واللباب ٢٨٨/١-٢٨٩.

(٣) ينظر: أسرار العربية ١٥١، والإنصاف: المسألة ٣١ - ٢٠٤/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٣٠٩/٢.

(٥) ينظر: اللباب ٣٠١-٣٠٠/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٣٠٤/١.

(٧) ينظر: اللباب ٤٤٥/١.

على المظهر -كما تقدم- فإنه إذا قال: (راكبًا جاء زيد) ففي (راكب) ضمير (زيد)، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمّر على المظهر لا يجوز، وتقدم أنّ ابن الوراق والعكبريّ عدّا الضمير المتقدم متأخرًا في المعنى، قال الأنباري: ((لأنّ (راكبًا) وإن كان مُقدّمًا في اللفظ، إلا أنه مؤخر في المعنى في التقدير، وإذا كان مُؤخّرًا في التقدير؛ جاز في التقديم، قال الله تعالى: {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى}، فالهاء في (نفسه) عائدة إلى (موسى) إلا أنه لما كان في تقدير التقديم، والهاء: في تقدير التأخير؛ جاز التقديم، وهذا كثير في كلامهم؛ فكذاك ههنا. (١)

ويبدو للباحت أنّ ابن الوراق، ومن بعده الأنباري والعكبريّ لم يوضحوا مذهب الفراء السابق، فظاهر ما نقلوه عنه أنّه يمنع تقديم الحال على عامله من دون تقييد لهذا المنع، ولكن حجة الفراء تقتضي أن يمنع تقديم الحال على العامل ومرفوعه (صاحب الحال) إذا كان ظاهرًا؛ لأنّ هذا التقديم يؤدي إلى تقدم المضمّر على الظاهر، وقد بين السيوطي ذلك، فقال: ((الرَّابِعُ وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ: إِنْ كَانَتْ الْحَالُ مِنْ مَرْفُوعٍ ظَاهِرٍ تَأَخَّرَتْ وَتَوَسَّطَتْ، وَالرَّافِعُ قَبْلَهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى الرَّفْعِ وَالْمَرْفُوعِ مَعًا، فَلَا يَجُوزُ رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ، فَيُؤَوَّلُ إِلَى تَقْدِيمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ لَفْظًا وَرَتَبَةً، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَرْفُوعٍ مُضْمَرٍ جَازَ تَأْخِيرُهَا وَتَوَسِيطُهَا وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الرَّافِعِ وَالْمَرْفُوعِ مَعًا نَحْوُ: قَائِمًا فِي الدَّارِ... وَرَاكِبًا جِئْتُ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَنْصُوبٍ ظَاهِرٍ أَوْ مَجْرُورٍ ظَاهِرٍ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهَا كَالْمَرْفُوعِ وَلَا تَوَسِيطُهَا، حَذَرًا مِنْ تَوْهَمِ الْمَفْعُولِ أَوْ مُضْمَرِ جَازِ التَّقْدِيمِ، نَحْوُ: ضَاحِكًا لِقَيْتِي هُنْدٌ، وَضَاحِكًا مَرَّتَ بِي هُنْدٌ)). (٢)

(١) أسرار العربية ١٥١، والإنصاف: المسألة ٣١ - ٢٠٤/١.

(٢) همع الهوامع ٣٠٩/٢.

ثامناً : الفصل بين فعل المدح وفاعله:

ذكر الجليس النحويّ عن الكسائي قوله بجواز (نعم فيك الراغب زيد)، وردّه الجليس النحويّ؛ لأنّه ((إن جعل (فيك) صلة الألف واللام، فالصلة لا تتقدم الموصول، وإن جعله أجنبيّاً، فنعم وبئس لا يعملان فيما بُعد عنهما، وحالت واسطة بينه وبينهما؛ لأنّهما ضعيفان غير متصرفين)).^(١)

فالجلس النحويّ يردّ مذهب الكسائي بطبيعة قواعد اللغة، وفاته الردّ عليه بعدم وروده عن العرب، فضلاً عن ما ذكره هو من قواعد اللغة، قال ابن السراج: ((ويجيز الكسائي: نعم فيك الراغب زيد، ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب، فمن قدر أن (فيك) من صلة الراغب، فهذا لا يجوز البتة، ولا تأويل له؛ لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول، فإن قال: أجعل (فيك) تبييناً وأقدمه كما قال تعالى: ﴿يَسِّرْ لِلْظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(٢)، قيل له: هذا أقرب إلى الصواب؛ إلا أن الفرق بين المسألتين أنك إذا قلت: نعم فيك الراغب زيد، فقد فصلت بين الفعل والفاعل، ونعم وبئس ليستا كسائر الأفعال؛ لأنهما لا تتصرفان، وإذا قلت: بئس في الدار رجلاً زيد، فالفاعل مضمّر في بئس، وإنما جئت برجل مفسراً، فبين المسألتين فرق، وهذه الأشياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه)).^(٣)

(١) ثمار الصناعة ١٠٣، وينظر: الأصول في النحو ١/١١٩، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٩٤.

(٢) الكهف: ٥٠.

(٣) الأصول في النحو ١/١١٩.

وعلق أبو علي الفارسي على من قال بجواز الفصل بين نعم وفاعلها، عند قوله تعالى: (بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)، فقال: ((إن هذا الفصل لم يقع بين الفعل والفاعل، ألا ترى: أنه جاء بعدما مضى الفاعل مضمرًا في الفعل)).^(١)

وعد الرضي الفصل بغير الظرف من الشاذ، فذكر أنه لا يجوز الفصل بين الضمير وتمييزه لشدة احتياجه إليه إلا بالظرف، وقد جاء شاذًا بغير الظرف نحو: نعم زيد رجلاً.^(٢)

والكوفيون يذهبون إلى إعراب المنصوب بعد نعم وبئس حالًا، وهي عند البصريين تمييز لا حال، وهو مفسر للضمير المستكن في بئس، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: هم، أي: الشيطان وذريته.^(٣)

فتبين للباحث أنّ الفصل بين فعل المدح وفاعله بفاصل يحتاج إلى دليل من السماع، وليس بين أيدينا ما يؤيد مذهب الكسائي.

(١) البغداديات ٢٠٣ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٤٩/٤ .

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦٣٩/٣ .

المبحث الثاني: الحذف والإضمار.

الحذف في اللغة: القطع، جاء في لسان العرب: ((حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ... وَالْحَذَافَةُ: مَا حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ فَطُرِحَ))^(١)، ولا يختلف مفهومه كثيرًا عن المفهوم اللغوي، فقال عنه سيبويه: ((اعلم أنهم مما يَحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشَّيء عن الشَّيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا... فما حُذِفَ وأصله في الكلام غير ذلك: لَمْ يَكُ وَلَا أَدْرَ، وأشباه ذلك))^(٢)، نستنتج من كلام سيبويه أن الحذف هو إسقاط شيء من الكلام لدليل.

وقد تميزت اللغة العربية من غيرها من اللغات بأنها تميل إلى الاختصار والإيجاز القولي؛ ذلك الإيجاز الذي يقتضي حذف مفردات أو جمل من دون الإخلال بالمعنى المراد، وعليه فقد ارتبط هذا الأسلوب بضوابط تحدّه، فهو لا يقع اعتباطًا، بل لعل وأغراض دلالية، منها^(٣): كثرة الاستعمال، والتخفيف والاختصار، والابتعاد عن الحشو والتكرار، والتعظيم، والتشويق، وغير ذلك، ويكمن وراء هذا الحذف شيء معيّن يعمل على تحريك الأذهان في تقدير المحذوف، فيجعل النظم عجيبيًا والتأليف رائعًا، ولذلك وصفه عبد القاهر الجرجاني بأنه ((باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبين)).^(٤)

(١) لسان العرب ٣٩/٩.

(٢) الكتاب ٢٤/١-٢٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١٠٢/٤.

(٤) دلائل الإعجاز ١١٢.

وقد عُني النحويون بالحذف في كتبهم، وكان الحذف لديهم على صور منها: حذف الحرف، واللفظة، والجملة، وقد أشار إلى ذلك ابن جنّي حين قال: ((قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))^(١)، وهو بذلك يشير أيضًا إلى أنّ صور الحذف هذه لا يمكن تحديدها أو معرفتها إلّا بوجود قرينة يستدلّ بها على مكان الحذف في الكلام، وهذه القرينة قد تكون لفظيّة، أو حالية.

والتفت أصحاب كتب العلل إلى هذا الأسلوب في كتبهم، ونقلوا عن الكوفيين مذهبهم في توجيه المذكور، وتقدير المحذوف، وسنذكر ذلك في الصفحات الآتية.

أولاً : حذف الفعل بعد (لولا):

نقل العكبريّ الخلاف في إعراب الاسم الواقع بعد (لولا)، فنقل مذهب الكوفيين في ذلك، قال: ((الاسم الواقع بعد (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره مُبتدأً وَقَالَ الكوفيُّون هُوَ فاعل فعل مَحذوف، وَمِنْهُمْ من يرفعه بنفس (لولا)، وَقَالُوا (لا) فِيهِ بِمَعْنَى (لم))، وذكر حجة الكوفيين في إعراب ما بعدها قائلاً: ((فإن قيل: لو كان ما بعدها مُبتدأً لم تقع موقعه (أنّ) الْمُفْتُوحَة وَقَدْ وَقعت، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(٢)، وَوُقُوع الْمَفْرَدِ بَعْدَهَا دَلِيلٌ عَلَى ارتفاعه بِفعل مَحذوف أو بها))^(٣).

وذكر من حججهم ثلاثة أوجه ((أحدها: أنّ (أنّ) الْمُفْتُوحَة تكون في مَوْضِع الْمُبْتَدَأِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَصِحُّ فِيهِ دُخُولُ (إنّ) الْمَكْسُورَة عَلَيْهَا لئلاَّ يتوالى حرفان

(١) الخصائص ٣٦٢/٢.

(٢) الصافات: ١٤٣

(٣) المصدر نفسه ١٣١/١-١٣٢.

بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَدْ أَمِنَ هَذَا فِي (لَوْلَا)، وَالثَّانِي: أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ هَهُنَا لَمَّا لَمْ يَظْهَرِ بِحَالٍ صَارَ الْكَلَامُ كَالْمَفْرَدِ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا جَعَلَ (لَا) بِمَعْنَى (لَمْ) وَالثَّانِي تَقْدِيرُ فَعْلٍ رَافِعٍ)).^(١)

أَمَّا رَدُّهُ عَلَى حُجَجِ الْكُوفِيِّينَ، فَنَذَكُرُ أَنَّ الْأَوَّلَ ((بَاطِلٌ لَوْجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ وَضْعَ (لَا) مَوْضِعَ (لَمْ) لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ (لَمْ) تَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ لَفْظًا، وَالثَّانِي: أَنَّ (لَوْلَا) هُنَا تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ أَوْ تَكْثُرُ فِيهَا وَ (لَمْ) لَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْفِعْلِ، فَلَا يَصِحُّ لَوْجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَحْذَفُ عَنِ الْفَاعِلِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ فَعْلٌ يَفْسُرُ الْمَحْذُوفَ وَلَيْسَ ذَلِكَ هَهُنَا، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوا لَصَحَّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ بِإِعَادَةِ (لَا) كَقَوْلِكَ: لَوْلَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو، كَقَوْلِكَ: لَوْ يَقُمُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو)).^(٢)

وَيَرَى الْعَكْبَرِيُّ مَا يَرَاهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَهُوَ إِعْرَابُ مَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأً، قَالَ: ((وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ (لَوْلَا) هَذِهِ تَقْتَضِي اسْمَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا خَبَرٌ بِدَلِيلٍ جَوَازٍ ظُهُورِهِ فِي اللَّفْظِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ، وَلَوْ كَانَتْ (لَوْلَا) عَامِلَةً أَوْ الْعَامِلِ مَقْدَرًا بَعْدَهَا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ، وَالثَّانِي أَنَّ (لَوْلَا): لَا تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ بَلْ تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَعَلَى الْأَفْعَالِ)).^(٣)

(١) الباب ١/١٣٢.

(٢) المصدر نفسه ١/١٣١-١٣٤، وينظر: المقتضب، ٣/٧٦، والإنصاف: المسألة ١٠ - ١/٦٠ وما بعدها، وشرح التصريح،

١/٢٢٧.

(٣) المصدر نفسه ١/١٣١.

وحجة البصريين -كما ذكر العكبري- أنَّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وبهذا استدلوا على أن (لولا) ليست رافعة للاسم بعدها وأنَّه يرتفع بالابتداء ؛ لأنها تدخل على الفعل وعلى الاسم.^(١)

فللكوفيين في إعراب ما بعد (لولا) مذهبان، الأول: أنَّ الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع لكونه فاعلاً لفعل محذوف وهو رأي الكسائي^(٢)، وقد ردَّ كثير من النحاة مذهب الكسائي ومن تابعه في هذه المسألة ومنهم أبو البقاء العكبري كما تقدم، واختاره بعض المتأخرين، ومنهم أبو البركات الأنباري، فذكر بعض ما يستدل به على مذهبهم إذ قال: ((والذي يدل على إن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أنَّ (إنَّ) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(٣) ، وقولك: (لولا أنَّ زيداً ذاهب لأكرمك)، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة، فلما وجب الفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه))^(٤)، ثم قال: ((والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون))^(٥).

وقول الكوفيين الثاني: أنَّ الاسم بعد (لولا) مرفوع بها، وهو رأي الفراء ومن وافقه من الكوفيين؛ إذ قال: إن الاسم بعد لولا يرتفع بـ(لولا) نفسها كارتفاع الفاعل

(١) ينظر: الإنصاف : المسألة ١٠ - ٦٢/١.

(٢) ينظر: شرح التصريح ٢٢٧/١.

(٣) سورة الصافات: ١٤٣

(٤) الإنصاف: المسألة ١٠ - ٦٠/١.

(٥) المصدر نفسه: المسألة ١٠ - ٦٣/١.

بالفعل، وجاء في معاني القرآن: ((ولولا ولوما لغتان في الخبر والاستفهام... وهما ترفعان ما بعدهما)).^(١)

ونُسب إلى الفرّاء أيضًا أن الاسم المرفوع بعد لولا، مرفوع بلولا نيابة عن فعل مضمر، قال ابن الشجري: ((والفرّاء يرفع الاسم الذي يلي (لولا) بها لنيابتها مناب (لو لم يُوجد))^(٢)، وهذا المذهب يمثل توافقًا بين الرأيين الكوفيين (مذهب الكسائي ومذهب الفرّاء).

ويظهر للباحث أنّ المعنى أهمّ من الإعراب، وجميعهم متفقون على معنى (لولا)، سواء كان ما بعدها مبتدأ أو فاعلاً، أو مرفوعاً بها، لا يغير ذلك من مقصد الكلام، فقولنا: لولا الهواء لماتت الأحياء، يعني أنّ وجود الهواء يمنع موت جميع الأحياء، فهذا المعنى يفهمه من يعربها مبتدأ، كما يفهمه من يعربها فاعلاً.

ثانيًا : حذف الفاء من (سوف):

ذكر العكبريّ حكاية ثعلب في حذف الفاء من (سوف) قال: ((وَقَدْ حُذِفَتِ الْفَاءُ مِنْ سَوْفَ فَقَالُوا: سَوَّ أَفْعَلُ، حَكَاهَا ثَعْلَبُ))^(٣)

ونقل هذه الحكاية الثمانيني (٤٤٢هـ)^(٤)، وأبو البركات الأنباري^(٥)، وابن عصفور^(٦)، ونقلها المرادي عن الكسائي، قال: سوف ((حرف تنفيس، يختص بالفعل

(١) معاني القرآن ، الفرّاء ٨٤/٢ - ٨٥ و ينظر : شرح التصريح ١٧٩/١ - ٢٦٣/٢.

(٢) الأمالي الشجرية ٢١١/٢.

(٣) اللباب ٣٨٣/٢.

(٤) ينظر: شرح التصريف ٤٣٠.

(٥) ينظر: أسرار العربية ١٦١،

(٦) ينظر: الممتع ٣٩٩.

بالفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، كالسين، وفيه لغات، حكاها الكوفيون، وهي: سف، وسو، وسي...قلت: نقل الكسائي، عن أهل الحجاز سو أفعل، بحذف الفاء في غير ضرورة^(١).

وقال أبو حيان: ((وحكى الكسائي أن ناسا من أهل الحجاز يقولون: سوف تعلمون بسكون الواو، وحكى أحمد بن عبد الجليل المروي في كتابه الذي سماه (توطئة المدخل): (سو أفعل)، و (سو أفعل) بفتح الواو، وسكونها لغتان، وحكى الكوفيون (سف)، وحكى ابن سيده (سى)، قال ابن مالك: واتفقوا على أن أصل (سو)، و (سف)، و (سى سوف)^(٢).

وزعم بعضهم أن هذا من الحذف مما جاء في الشعر، وليس بلغة، قال سعيد الأفغاني: ((وأما ما روه عن العرب من قولهم في (سوف أفعل): سو أفعل، وسف أفعل، فالجواب... إن هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين؛ فلا يكون فيها حجة، والوجه الثاني: إن صحت الرواية عن العرب، فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به لقلته...^(٣))).

وعدّ الدكتور رمضان عبد التواب التغييرات الحاصلة في (سوف) هي من صورها القديمة التي بليت ولم تعد موجودة في زماننا، قال: ((فمن الحقائق المقررة عند المحدثين من علماء اللغة أن كثرة الاستعمال تبلي الألفاظ، وتجعلها عرضة لقص أطرافها، تماما كما تبلى العملات المعدنية والورقية، التي تتبادلها أيدي البشر، وهذا هو ما حدث لسوف، التي توجد في صورتها القديمة في الآرامية، وقد روى لنا

(١) الجنى الداني ٤٥٨.

(٢) الارتشاف ٢٠٣٢/٤.

(٣) من تاريخ النحو العربي ٧٩.

اللغويون العرب صوراً عدة من صور البلي اللفظي في هذه الكلمة، فقد ذكروا أن العرب يقولون: سَوَ يكون، وَسَفَ يكون، وَسَايكون، وَسَيكون^(١).

ثالثاً : حذف حرف القسم وإبقاء عمله:

نقل العكبري عن الكوفيين جواز الجرّ في كلّ مقسم به، قال: ((واحتجوا لذلك بأشياء كلّها شاذّ قليل في الاستعمال لا يقاس عليه؛ لأنّ حرف الجرّ كجزء من المجرور وكجزء من الفعل من وجه آخر، فحذفه كحذف جزء منهما إذا بقي عمله، فأما إذا لم يبق، فالعمل للفعل، ولهذا لم يكن الضمير المجرور إلاّ متصلاً، ولأنّ عمل حرف الجرّ قليل ضعيف على حسب ضعفه، وإبقاء العمل مع حذف العامل أثر قوّته وتصرفه^(٢))).

ونقل مذهب الكوفيين كذلك أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)^(٣)، والرضي (٦٨٦هـ)^(٤) وبالرجوع إلى معاني القرآن للفراء نجده يوضح لنا مذهبه في ذلك؛ إذ قال: ((والعرب تُلقي الواو من القسم ويخفضونه سمعناهم يقولون: الله لتفعلن فيقول المجيب: الله لأفعلن؛ لأنّ المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير يريد: بخير، فلما كثرت في الكلام حذفت^(٥))).

(١) بحوث ومقالات في اللغة ٢٣.

(٢) اللباب ٣٧٧/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: المسألة ٥٧ - ٣٢٦/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٣٠٢/٤.

(٥) معاني القرآن ٤١٣/٢.

فظاهر كلام الفراء أنه يجيز إعمال حرف القسم فيما كثر استعماله، وليس في كل مقسم به - كما ذكر العكبري - وهذا يدلّ على أنّ النقل عن الفراء والكوفيين في هذه المسألة غير دقيق، فما أجاز الفراء أجاز سيبويه وغيره، فذكر سيبويه أنّ قول العرب: الله لأفعلن، بالجرّ جائز على إرادة الحرف المحذوف^(١).

وردّ المبرد إجازة سيبويه والفراء؛ لأنّ حرف الجر لا يعمل مضمرًا، قال: ((وَأَعْلَمَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ، يُرِيدُ الْوَاوَ فَيَحْذِفُهَا، وَلَيْسَ هَذَا بِجيدٍ فِي الْقِيَاسِ وَلَا مَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ وَلَا جَائِزٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ قَدْ قِيلَ وَلَيْسَ بِجَائِزٍ عِنْدِي؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَحْذِفُ وَيَعْمَلُ إِلَّا بِعَوْضٍ))^(٢).

وعلق أبو الفداء على قول المبرد قائلًا: وإنما يجوز الجرّ في اسم الله تعالى خاصة؛ لكثرة القسم به والنصب فيه وفي غيره^(٣).

وكان الأنباري قد نقل رأي الكوفيين، ونسب إليهم جواز إعمال حرف القسم بعد حذفه في كل مقسم به، وتقدم أنّ الفراء لم يردّ ذلك، وفي ردّه احتجاج الكوفيين نراه يوافق الفراء وسيبويه، إذ قال: ((أما احتجاجهم بقولهم: (الله لأفعلن)، فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال؛ فكذلك هاهنا: جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره.... وأما ما روي

(١) ينظر: الكتاب ٤٩٧/٣.

(٢) المقتضب ٣٣٦/٢.

(٣) ينظر: الكناش ٨٢/٢.

عن رؤية من قوله: خير عافاك الله، أي: بخير، فهو من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته
وشذوذه^(١).

وقد فات الأنباري أن الفراء عندما استشهد بقول رؤية السابق، لم يكن يريد به
دليلاً على جواز حذف حرف القسم من كل مقسم به وإبقاء عمله، وإنما ذكر هذه
الحكاية مثلاً على حذف حرف الجر فيما كان استعماله أقل من استعمال القسم بلفظ
الجلالة، وهذا أسلوب لإقناع القارئ بأن ما روي فيه حذف حرف الجر وهو قليل،
يدل على جواز حذف حرف الجر مما كان استعماله كثير.

رابعاً : حذف (إلى) بعد (حتى):

ذكر الجليس النحوي أن في حتى الجارة ثلاثة أقوال، لكنه لم يذكر إلا قولين،
(أحدهما أن تعمل بنفسها، وهو قول سيبويه، والثاني: أن تعمل بإضمار (إلى)، وهو
قول الكسائي^(٢)).

واختار الجليس النحوي قول سيبويه ((لأنها كما عطفت بنفسها، جرت بنفسها))^(٣).

ونُسب رأي الكسائي السابق إلى الفراء^(٤)، ونسبه السيوطي إلى الفراء
والكسائي^(٥)، وحجتهم أنها تجر بإضمار (إلى) كواو القسم، وواو (رب) في النيابة
عن الباء^(٦)، وما نسبه الجليس النحوي إلى سيبويه، نسبه غيره إلى البصريين،

(١) الإنصاف: المسألة ٥٧ - ٣٢٧/١ - ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٢) ثمار الصناعة ١٢٨.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٥٢، والجنى الداني ٥٤٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/٣٨٠.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٥٢.

فمذهبهم أنها جارة بنفسها^(١)، واستدلّ البصريون على كونها جارة للاسم بدليل حذف (ما) الاستفهامية بعدها نحو:

(فحَتَّام حَتَّامُ العنَاءِ الْمُطَوَّلُ ...)^(٢)

وَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ انْتَفَى كَوْنُهَا نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ عَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ لَا تَكُونُ عَوَامِلَ فِي الْأَفْعَالِ، بِخِلَافِ الْفَرَاءِ الَّذِي يَرَى أَنَّهَا نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا، وَلَيْسَتْ الْجَارَةُ، وَعِنْدَهُ أَنَّ الْجَرَ بَعْدَهَا إِنَّمَا هُوَ لِنِيَابَتِهَا مَنَابٍ (إِلَى)، ثُمَّ إِنَّهُ جَوَّزَ إِظْهَارَ (إِلَى) بَعْدَهَا، قَالَ: وَرَبَّمَا أَظْهَرُوا (إِلَى) بَعْدَهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، قَالُوا: جَاءَ الْخَبَرُ حَتَّى إِلَيْنَا، جَمَعُوا بَيْنَهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ إِغَاءِ أَحَدِهِمَا^(٣).

ويلحظ مما سبق أَنَّ (حتى) لا تجرّ بإضمار (إلى)؛ لأنَّ مثل ذلك يُخْرِجُ اللُّغَةَ عَنْ إِطَارِ التَّيْسِيرِ الَّذِي يَرَاهُ جُلُ الْبَاحِثِينَ مُطْلَباً رَئِيساً فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ.

خامساً : حذف (أن) وإبقاء عملها:

نقل ابن الوراق والعكبري عن الكوفيين قولهم: إِنَّ عَمَلَ (أَنْ) بَاقٍ بَعْدَ حَذْفِهَا، قَالَ الْعَكْبَرِيُّ: وَاحْتَجَّوْا ((بِأَشْيَاءَ جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ، وَهِيَ شَاذَّةٌ أَوْ مُتَأَوِّلَةٌ، وَقَدْ قَاسُوا ذَلِكَ عَلَى عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ، وَلَوْ جَازَ مِثْلَ ذَلِكَ لَجَازَ: يَضْرِبُ زَيْدٌ، وَأَنْتَ تُرِيدُ: لِيَضْرِبَ)).^(٤)

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٤٢.

(٢) صدره: (فَتَلَكَ وَلَاؤُهُ السُّوءِ قَدْ طَالَ عَهْدُهُمْ)، وهو للكُمَيْتِ فِي الْجَلِيسِ الصَّالِحِ ٦٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٧٥٢/٤، وجمع الهوامع ٣٨٠/٢.

(٤) الباب ٣١/٢-٣٢، وينظر: المقتضب ٨٥/٢، وعلل النحو ٤٤٣، والإنصاف: المسألة ٧٧- ٦٠/٢.

وذكر العكبري أنّ الجيد أن لا يبقى عمل لـ (أن) بعد حذفها، إلا أن يكون ثمّ بدل، مثل ألفاء ونحوها؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة ولا تعمل محذوفة، وقد ورد حذفها ورفع الفعل بعدها في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ (١)، (٢).

وذكر ابن الوراق أنّ حذف أن وإبقاء عملها قبيح عند البصريين؛ ((لأنّ (أن) مؤصولة بالفعل، ولا يجوز حذف المؤصول وتبقيّة الصلّة، ومع ذلك فهي عامل ضعیف؛ لأنّهُ حرف من الحُرُوف، ولا يجوز أن تعمل الحُرُوف مضمرة، وقد أجازوا النصب فيه، ووجه جَوَازِهِ إظهار (أن) في آخر البيت)). (٣). وَهُوَ قَوْلُهُ: { من الطويل }

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي (٤)
((فصارت (أن) في هذا الموضع كالعوض من المَحذُوف، وأما إذا لم يكن في الكلام (أن) تتعطف على المضمرة، فهو غير جائز، والكوفيون يجيزون مثل هذا، ويجعلون هذا مثل (أن) بعد ألفاء في الجواب)). (٥).

وفي كلام ابن الوراق والعكبري السابق إشارة إلى جواز نصب الفعل بعد إضمار (أن) قبله، ولكنّه قبيح أو غير جيد كما مرّ في قولهما، والغريب أنّ ابن الوراق

(١) سورة الزمر: ٦٤.

(٢) ينظر: علل النحو ٤٤٢، واللباب ٣١/٢.

(٣) علل النحو ٤٤٣.

(٤) البيت من معلقة طرفة بن العبد في ديوانه ٢٥.

(٥) علل النحو ٤٤٢-٤٤٣.

يصف مذهب الكوفيين بالقبح مرة وبعدم الجواز مرة أخرى، وهذا خلط في الاصطلاح؛ لأنّ القبح خلاف الممتنع أو غير الجائز.

والكوفيون لم يأبوا الرفع، ولكنهم أجازوا معه النصب؛ لأنّ المعنى إنّما حقّه ب(أن)، وقد أبان ذلك الشاعر بقوله السابق، فجعله بمنزلة الأسماء التي يجيء بعضها محذوفاً؛ للدلالة عليه.^(١)

ومما استدللّ به الكوفيون قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٢)، فنصب (لا تعبدوا) ب(أن مقدرة)؛ لأنّ التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذفت (أن) وأعملها مع الحذف، فدلّ على أنّها تعملُ النصب مع الحذف، وقالوا أيضاً: هذا على أصلكم ألزم؛ لأنكم تزعمون أنّها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، وكذلك بعد الواو واللام و(أو) و(حتى)، فكذاك وهنا.^٣

واحتجّ البصريون بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾^(٤)، فرفع الفعل بعد حذف (أن)^(٥)، وأجاز سيبويه في قوله (مرّه يحفرها) أن يكون الرفع على قوله: (مرّه أن يحفرها)، فلما حذفت (أن)، ارتفع الفعل بعدها، قال سيبويه: ((ولو قلت مرّه يحفرها على الابتداء كان جيّداً، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام، على: (مرّه أن يحفرها)، فإذا لم يذكروا (ان)، جعلوا

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ١٣٦

(٢) سورة البقرة: ٨٣ والقراءة في البحر المحيط ١/ ٤٥٧.

(٣) ينظر: الإنصاف: المسألة ٧٧ - ٢/ ٤٥٦

(٤) سورة الزمر: ٦٤

(٥) ينظر: المقتضب ٢/ ٨٥.

المعنى بمنزلته في (عسينا نفع)، وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به))^(١)، قالوا: والدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة؛ فينبغي ألا تعمل مع الحذف من غير بدل.^(٢)

والذي يراه الباحث أن مذهب الكوفيين ضعيف؛ إذ إن ترك عمل المضممر أقيس من إعماله، كما أن ورود ذلك نظاماً ونثراً يُعْضِده.

سادساً : ترخيم الاسم الرباعي:

نقل العكبري عن الفراء قوله: إن الاسم الرباعي إذا رُحِمَ حذفت منه حرفه الأخير مع الحرف الثالث إن كان ساكناً، نحو: (سَبَطَر)، تقول: (يَا سَب)، واحتج لذلك بأنه إذا بقي الساكن أشبه الأدوات، وأفسد العكبري رأي الفراء السابق، ورد على احتجاجه من وجهين، ((أحدهما: أن بناء المتحرك يلحقه بالأدوات ولم يمتنع، والثاني: أن الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنة لا نظير لها في الأسماء، كحذف التاء من (حَارِث)، فإنه جاء على (فاع)، ولا نظير له، فَعَلِمَ أَنَّ الحذف هُنَا والبناء عارضان لا يعتد بما يخرج عن النظائر لأجلهما)).^(٣)

ورد في المصادر الكوفية ترخيم الاسم الرباعي نحو: (حارث، ومالك، وعامر) بحذف الحرف الأخير، إذ قال أبو بكر ابن الأنباري: ((نقل الفراء عن لغات أنها ترخم عامراً، و حارثاً، و مالكا، فتقول (يا حار، و يا عام، و يا مال)، وقال: وقرأ

(١) الكتاب ٣ / ٩٩

(٢) ينظر: الإنصاف: المسألة ٧٧ - ٢ / ٤٥٨، واللباب ٢ / ٣١.

(٣) اللباب ٣٤٨ / ١ وينظر: الإنصاف: المسألة ٥٠ - ١ / ٢٩٦-٢٩٧، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٧، وتوضيح المقاصد

بعض القراء^(١) قوله تعالى: ﴿وَنَادُوا يَا مَالٍ لِّيقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٢)، وأنشد لزهير بن أبي سلمى: { من الوافر }

أَلَا يَاحَارِ وَيَحْكَ لَا تَلْمُنِي وَنَفْسُكَ لَا تُضَيِّعُهَا وَ دَعْنِي^(٣) ^(٤)

وهذا يطابق القاعدة النحوية العامة في الترخيم، وسكوتهم على بقية مسائل الترخيم يدل على موافقتهم القواعد النحوية^(٥).

أما حجة الفراء في ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن، فلأن الحرف إذا سقط من هذا النحو، بقي آخره ساكنًا، فلو قلنا: إنه لا يحذف؛ لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات، وبعض الأسماء المبنية، وذلك لا يجوز، قال الأنباري: ((، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه لو كان هذا مُعتبرًا؛ لكان ينبغي أن يُحذف الحرف المكسور، لئلا يؤدي ذلك إلى أن يُشابه المضاف إلى المتكلم، ولا قائل به؛ فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه))^(٦).

وتقدم أنّ البصريين يمنعون ما ذهب إليه الفراء؛ لأنه كما بقيت حركة الاسم المرخم بعد دخول الترخيم، كما كانت قبل دخول الترخيم، فكذلك السكون؛ لأنه

(١) هي قراءة منسوبة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -عليه السلام- ينظر: الإنصاف: المسألة ٥٠ - ٢٩٦/١

(٢) سورة الزخرف: ٧٧.

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٦٤.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال: ٩٩.

(٥) ينظر: آراء النحويين الكوفيين في شرح المفصل: ٤٦.

(٦) أسرار العربية ١٨١.

موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرّك، (فكما بقيت الحركة في المتحرّك)، فكذا السكون في الساكن. ^(١)

سابعًا : ترخيم المضاف:

نقل العكبري عن الكوفيين جواز ترخيم المضاف، وحجّتهم بما جاء في الشعر من ذلك نحو:

(يا آل عكرم ...) ^(٢)

(أبا عرو ...) ^(٣)

يُريد: يا عكرمة ويا عروة؛ ولأنّ المُضَاف إِلَيْهِ تتمة للمنادى فَصَارَ كأنّه آخره، وَالْجَوَاب: أمّا الشعر؛ فَلَا حِجَّة فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا رَحَّمَ فِي غير النداء لِلضَّرُورَةِ، وَأَمَّا الْمُضَاف إِلَيْهِ فَهُوَ مَعْرَبٌ غير منادى كَمَا سَبَقَ ^(٤).

أمّا حجة السماع التي احتجّ بها الكوفيون، فقد أورد سيبويه ترخيم المضاف إليه في قول زهير السابق، وعدّه من ((باب ما رخت الشعراء في غير النداء

(١) ينظر: الإنصاف: المسألة ٥٠ - ٢٩٦/١-٢٩٧، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣، وتوضيح المقاصد ١١٣٨/٣.

(٢) عبارة من بيت لزهير: (خُدُوا حِرْكَكُمْ يَا آلَ عَكْرَمَ وَانْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْغَيْبِ يُذَكِّرُ) ديوان زهير بن أبي سلمى: ٢١٤.

(٣) البيت هو: (أبا عرو لا تَبْعِدُ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ) ولم ينسبه أحد إلى قائل. ينظر: شرح المفصل ٣٧٥/١.

(٤) اللباب ٣٤٦/١-٣٤٧، وينظر: الإنصاف: المسألة ٤٨ - ٢٨٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٥/١، وشرح التصريح

اضطراراً^(١)، واستند العكبري في قوله السابق على كلام سيويه في تأويل البيت، وعدّه الأنباري ردّاً للبصريين على شواهد الكوفيين^(٢).

أمّا ترخيم المضاف، فذكر ابن مالك أنّه كثير، وجاء ترخيم المضاف مع حذف المضاف إليه إلا أنه نادر^(٣)، وعلل الرضي منع ترخيم المضاف إليه عند البصريين، فقال: يجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه، بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجاً تامّاً، بحيث يصح حذفه مباشرة أو حذف آخره، بدليل أن إعراب المضاف باقٍ والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة^(٤).

ونسب السيوطي جواز ترخيم المضاف إليه إلى الكوفيين وابن مالك، ونقل عن أبي حيان قوله: ((وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ آخِرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَقَوْفًا مَعَ الْوَارِدِ وَمَنْعَهُ إِذَا كَانَ غَيْرَهَا لَكَانَ مَذْهَبًا))^(٥).

ويرى الباحث أنّ احتجاج الكوفيين مقبول، فالمضاف إليه جزء من المضاف، وهو وما أضيف إليه بمثابة الكلمة الواحدة، فصحّ لذلك ترخيمه، بدليل ما ورد منه في الشعر على قلته.

(١) الكتاب ٢/٢٧١.

(٢) ينظر: الإنصاف: المسألة ٤٨ - ١/ ٢٨٤ وما بعدها.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد ١٩٠، والارتشاف ٥/٢٢٢٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي ١/ ٣٩٦.

(٥) همع الهوامع ٢/٧٨.

ثامناً : ترخيم الثلاثي:

نقل العكبري عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي غير المؤنث إذا كان الأوسط متحرّكاً نحو (عمر)، واحتجّوا بأنّ في الاسماء المعربة ما هو على حرفين نحو (يد) و (دم) و (غد).^(١)

وخالفهم العكبري، وردّ على احتجاجهم بقوله: إنّ ((تلك الأسماء محذوفة اللامات اعتباطاً؛ فلا يُقاس عليها؛ ولذلك قلت جداً، فإن قيل: رَحِمُوا (ثبة)، قيل: إنّ تاء التّأنيث كاسم ركب مع اسم بدليل أنّ ما قبلها لا يكون إلّا مفتوحاً، فتحذف كما يحذف الثاني من المركب فكان التّرخيم لم يحذف من الاسم شيئاً)).^(٢)

ونسب أبو البركات الأنباري الرأي السابق إلى الكوفيين، ثم قال: ((وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق))^(٣)، وأضاف من حجج الكوفيين قولهم: إنّ ((الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزاً)).^(٤)

ونسب ترخيم الثلاثي محرك الوسط إلى الكوفيين إلّا الكسائي وقيل: إنّ الأَخْفَشَ وافق الكوفيين على ذلك، أمّا ساكن الوسط، فنقل ابن عُصْفُور الإجماع على عدم جوازه، وليس كما ذكر، إذ الخلاف فيه كما تقدم.^(٥)

(١) ينظر: الباب ٣٤٧/١.

(٢) الباب ٣٤٨/١.

(٣) الإنصاف: المسألة ٤٩ - ٢٩٢/١.

(٤) الإنصاف: المسألة ٤٩ - ٢٩٣/١.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٨١/٢.

قال ابن مالك: ((ومما انفرد به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الوسط ك (حكم)، فإنه إذا قيل في ترخيمه: يا حك، لم يلزم منه عدم النظير، إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما متحرك ك(غد ويد)، فلو كان الثلاثي ساكن الثاني ك(بكر)، لم يجز ترخيمه بإجماع؛ لأن ترخيمه موقع في عدم النظير)).^(١)

وتفصيل الفراء السابق يقتضي منه إجراء ((حركة الوسط مجرى الحرف قياساً على إجرائهم نحو: سقر، بحركة وسطه مجرى زينب، في إيجاب منع الصرف، لا مجرى هند، في إجازة الصرف وعدمه)).^(٢)

وتجدر الإشارة هنا أنّ ما لم يرد به سماع، وما لا يقبله قياس يدخل في إطار عدم المقبولية وضعف العلة وعدم الحجّة.

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣، وينظر: اللوحة ٦٤٥/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٢٥٦/٢.

الفصل الثاني

آراء الكوفيين في العامل والمعمول

الفصل الثاني: آراء الكوفيين في العامل والمعمول

عرف علماء اللغة والنحو العامل النحوي بتعريفات كثيرة، ولم يختلفوا في أنه الاسم، أو الفعل، أو الحرف الذي يؤثر في ما بعده رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وجزمًا؛ وعرفه الزبيدي بقوله: ((العاملُ في العربية: مَا عَمِلَ عَمَلًا مَا، فَرَفَعَ، أَوْ نَصَبَ، أَوْ جَرَّ، وَقَدْ عَمِلَ الشَّيْءُ فِي الشَّيْءِ: أَخَذَتْ فِيهِ نَوْعًا مِنَ الْإِعْرَابِ))^(١)، وعرفه التهانوي بقوله: ((هو عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)).^(٢)

وعدّ الجرجاني العوامل مئة، وقسمها على قسمين: لفظية ومعنوية؛ ثم قسم العوامل اللفظية إلى قسمين: سماعية، وقياسية؛ وعدّ للسماعية منها واحدًا وتسعين عاملًا، والقياسية سبعة عوامل؛ أمّا العوامل المعنوية فاثنتان؛ فهي مئة عامل بالجملة.^(٣)

وأصبح العامل من أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة ومناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها فوضعوا الأبواب في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغيرها، ليدلّ ذلك على حركته وحالته الإعرابية التي تساعد في الكشف عن المعاني اللغوية.^(٤)

وستتناول في الصفحات القادمة آراء الكوفيين في العامل والمعمول التي نقلها لنا أصحاب كتب التعليل، وسنعرضها في ثلاثة مباحث: عوامل الرفع، وعوامل النصب، وعوامل أخرى.

(١) تاج العروس ٥٩/٣٠.

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ١١٦٠/٢.

(٣) ينظر: العوامل المائة النحوية ٩٩/١.

(٤) ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٥١.

المبحث الأول: عوامل الرفع:

المشهور عند العلماء أنّ الأصل في الأسماء الرفع، والأصل في الأفعال البناء، وعلى هذا الأساس سنبدأ بذكر آراء الكوفيين في عوامل الأسماء المرفوعة ثم نتلوها بآراء الكوفيين في عامل رفع الفعل المضارع وغيره.

أولاً : العامل في المبتدأ والخبر:

اختلف النحويون في عامل المبتدأ على أقوال، وذكر هذا الخلاف بعض أصحاب كتب العلل، فنقل الجليس النحوي والعكبري مذهب الكوفيين^(١) في ذلك، وهو قولهم: إنّ الرفع ((للمبتدأ الخبر... وقد ألزموا على ذلك تجويز كون الشيء عاملاً في شيء ومعمولاً له في حال واحدة... وجعلوا شاهدهم على جوازه قوله تعالى: ﴿أَيَّامَاتٍ دَعَوْا لَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾^(٢)، فقالوا: إنّ (أيًا) جازم لـ (تدعوا) و(تدعوا) ناصب لـ (لأيّ)، وذهب عليهم أنّ (أيًا) لم يجزم (تدعوا) بنفسه، بل بحق المشابهة والملاءمة لما هو محمول عليه ومتضمن لمعناه، وهو (إن))^(٣)

وقيل: إنّ العامل في المبتدأ الابتداء، وهو مذهب جمهور البصريين^(٤)، وقيل: إنّ عامل الرفع في المبتدأ معنويّ ليس في تقدير اللفظ، إلا أنّهم جعلوا ذلك المعنى مضارعة للفاعل، ونُسب هذا القول للزجاجي^(٥)، ومن تابعه^(٦)، واعترض على ذلك الجليس النحويّ؛ فذكر بإزاء هاتين المضارعيتين مباينتين، إحداهما أنّ العامل في

(١) وينظر رأيهم أيضاً في شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، وأوضح المسالك ١٩٣/١، وشرح الأشموني ١٨٣/١.

(٢) سورة الإسراء: ١١٠.

(٣) ثمار الصناعة ٨٢. وينظر: اللباب ١٢٦/١.

(٤) ينظر: اللباب ١٢٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، وشرح الأشموني ١٨٣/١.

(٥) الجمل في النحو ٣٦.

(٦) ينظر: ثمار الصناعة ٨٢، واللباب ١٢٦/١.

المبتدأ معنويّ والعامل في الفاعل لفظي، والثانية: أنّ خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله، فقال: ((ونحن نكشف عن كون المبتدأ أم المرفوعات وأصلها وقطبها، وذلك من حيث كان واقعاً في صدر الكلام ومتقدماً على غيره لفظاً أو تقديرًا، فيظهر استحقاقه بنفسه لا قياساً على غيره للاختصاص بأشرف حركات الاعراب وأشرقها وأقواها، وهي حركة الرفع، وأنّ الفاعل أولى بأن يكون ارتفاعه لمضارعتة المبتدأ...)).^(١)

وأضاف العكبريّ مذهبين إلى ما تقدم ذكره، أحدهما للكوفيين، وهو قولهم إنّ العامل فيه العائد من الخبر، وردّ على ذلك من وجهين ((أحدهما أنّ المضمر فرع المظهر فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى، والثاني: أنّ الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول))^(٢)، والآخر للمبرد، وهو قوله: إنّ العامل فيه تجرّده عن العوامل اللفظية، وإسناد الخبر إليه، وردّه بقوله: إنّ ذلك عدم العامل ((وعدم العامل لا يكون عاملاً، فإن قيل: العدم يكون أمانة لا علة، قيل: الأمانة يستدلّ بها على أنّ ثمّ عاملاً غيرها، وقد اتفقوا على أنّه لا عامل يستدلّ عليه بالعدم))^(٣)

واختلف النحويون كذلك في رافع الخبر، وذكر هذا الخلاف الجليس النحويّ والعكبري، فذكر العكبري خمسة أقوال في عامل الخبر، ((أحدها الابتداء... والقول الثاني: أنّ المبتدأ هو العامل في الخبر... والقول الثالث: أنّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر... والقول الرابع: أنّ العامل في الخبر التعري من العوامل، وقد أفسدناه، والقول الخامس: أنّ العامل هو المبتدأ، وهو قول الفراء، وسمّوهما المترافعين، وشبهوهما بأسماء الشرط، وإنّما تعمل في الفعل ويعمل الفعل فيها))^(٤)

(١) ثمار الصناعة ٨٢.

(٢) الباب ١٢٧/١، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣.

(٣) الباب ١٢٦/١، وينظر: ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، وشرح الأشموني ١٨٣/١.

(٤) الباب ١٢٨/١-١٢٩، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، وأوضح المسالك ١٩٣/١، وشرح الأشموني ١٨٣/١.

ونسب الجليس النحويّ القول الأخير للكوفيين^(١)، ولعلّ العكبريّ كان يقصدهم حينما أضاف ضمير الجمع إلى الفعل في قوله: (وسمّوهما.. وشبّهوهما)، وضعف العكبريّ قولهم؛ لأنّ المُبتدأ لا يصلح للعمل كما تقدم، ولأنّ تشبيهه بأسماء الشرط لا يصحّ^(٢).

أما ابن الوراق فيرى أنّ الرفع للمبتدأ هو تعريفه من العوامل^(٣)، وهو عامل الابتداء؛ لأنّ النحويين فسروا الابتداء بالتجرد من العوامل، وفسر بعضهم الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً تحقيقاً^(٤)، وقال السيوطي: ((اختلف في الابتداء فالأصحّ أنه جعل الاسم أولاً ليخبر عنه وقيل تجرده من العوامل اللفظية أي كونه معرّياً عنها)).^(٥)

واختار كلّ من الجليس النحويّ، والعكبريّ قول البصريين في رفع المبتدأ والخبر، قال الجليس النحويّ: ((المبتدأ والخبر أخوان؛ لأنّ عامل الرفع في المبتدأ هو نفسه عامل الرفع في الخبر، إمّا وحده في قول، وإمّا مع المبتدأ في قول آخر))^(٦)، وأراد بذلك أنّ عامل الرفع هو الابتداء كما تقدم، وقال العكبريّ: ((والدليل على أنّ العامل فيه أوليته واقتضاؤه ثانياً من وجهين، أحدهما: أنّ هذه الصفة مختصة بالاسم، والمختصّ من الألفاظ عامل فكذلك من المعاني، والثاني: أنّ المبتدأ معمّول، ولا بدّ له من عامل ولا يجوز أن يعمل في نفسه، لامتناع كون المعمّول عاملاً في نفسه، كما يمتنع أن يكون الشيء علّة لنفسه)).^(٧)

(١) ينظر: ثمار الصناعة ٨٢.

(٢) ينظر: اللباب ١/١٢٩.

(٣) ينظر: علل النحو ٢٦٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١.

(٥) همع الهوامع ١/٣٦٥.

(٦) ثمار الصناعة ٧٨.

(٧) اللباب ١/١٢٦.

وخلاصة ما تقدم أنّ مذهب جمهور البصريين أنّ رافع المبتدأ والخبر عامل معنويّ هو الابتداء، ومذهب الكوفيين أنّ المبتدأ والخبر ترافعا، أي: كل واحد منهما عامل في الآخر، أمّا المذاهب الأخرى فلم ترتق إلى شهرة هذين المذهبين.

وضَعَف الدكتور شوقي ضيف مذهب الكوفيين قائلاً: ((وهو رأي واضح الضعف؛ لأنه ينتهي بالكوفيين إلى الدور المحال، كما يؤول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به)).^(١)

واختار مذهب الكوفيين ابن جني وأبو حيان والسيوطي، قال أبو حيان: ((وأقول: الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر، وهو اختيار ابن جني)).^(٢)

وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: ((إذا كان الابتداء سبباً في رفع المبتدأ فعلاً، فهلاً رفع هذا الابتداء (المعنوي) الفعل الماضي لأنّه واقع في الابتداء أصالة نحو (قام زيد)).^(٣)

ثانياً : العامل في خبر (إنّ) وأخواتها:

ذكر الخوارزمي والعكبري مذهب الكوفيين في خبر الحروف المشبهة بالأفعال، إذ قالوا: ((إنّ هذه الحروف تنصب الاسم، والخبر مرفوع على حاله قبل دخولها، لا عمل لها فيه))^(٤)، واحتجّ الكوفيون بقول الشّاعر: {من الرجز {

لَا تتركني فيهم شطيرا
إنّي إذن أهلك أو أطيروا^(٥)

(١) المدارس النحوية ١٦٨.

(٢) ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، وينظر: همع الهوامع ٣٦٥/١.

(٣) مباحث لغوية ٢٤.

(٤) تشریح العلل ١٤١، وينظر: الأصول في النحو ٢٣٠/١، والإنصاف: المسألة ٢٢-١٤٤/١، واللباب ٢١٠/١.

(٥) لم ينسبه أحد لقائل، وهو بلا نسبة في الإنصاف: المسألة ٢٢-١٤٤/١، وشرح الكافية الشافعية ١٥١٦/٣.

فَنَصَبَ (أَهْلَكَ) بِ(إِذْنٍ) وَلَمْ يَجْعَلْ خَبَرَ (إِنَّ)، واحتجوا أيضا بقول العَرَب: إِنَّ بك تكفل زيد، فَجَعَلَ الْفِعْلُ فِي اسْمِهَا وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الْفَاعِلَةُ فِي الْخَبَرِ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ.^(١)

وردّا عليهم ذلك بأنّ هذه الحروف شابحت الأفعال ((من جهة اللفظ والمعنى، فأعملت في الاسمين، لزيادة مزيتها على سائر الحروف بحصول المشابهة بينها وبين الأفعال))^(٢)، ((ومما يزيد ذلك وضوحاً أنّ لها معاني في دخولها في الجملة، فتأثيرها المعنوي في الخبر أدخل وأظهر في المقصود من تأثيرها في الاسم، مثاله قولك: إِنَّ زيدا منطلق، فهي للتأكيد بالاتفاق، والتأكيد إنما يكون في الانطلاق لا في زيد، فإذا أثر معناها في الخبر، فلأنّ يؤثّر عملها فيه أولى... فظهر بهذا أنّ هذه الحروف عاملة في الخبر والاسم جميعاً)).^(٣)

وأضاف العكبري: ((أَنَّ خَبَرَ (إِنَّ) مَرْفُوعٌ وَلَا بَدَلُ لَهُ مِنْ رَافِعٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ بِغَيْرِ (إِنَّ)، إِذْ لَا عَامِلَ سِوَاهَا، وَالَّذِي كَانَ قَبْلَ دُخُولِ (إِنَّ) هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَقَدْ بَطَلَ ابْتِدَاؤُهُ وَلِهَذَا لَا يَعْمَلُ الْخَبَرُ هُنَا فِي الْإِسْمِ لِعَمَلِ (إِنَّ) فِيهِ، فَلِذَلِكَ لَا يَعْمَلُ الْمُبْتَدَأُ هُنَا فِي الْخَبَرِ))^(٤)

قال العكبري: ((أَمَّا الْبَيِّنُ فَمِنْ الشَّدُوذِ، وَتَأْوِيلُهُ أَنَّهُ حَذَفَ الْخَبَرَ لِدَلَالَةِ الْبَاقِي عَلَيْهِ، تَقْدِيرُهُ: إِنِّي أَذَلُّ، فَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْمَذْكُورَةُ فَلَا حُجَّةَ فِيهَا؛ لِأَنَّ اسْمَ (إِنَّ) مَحْذُوفٌ وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ فَتَقْدِيرُهُ إِنَّهُ بِكَ تَكْفُلُ زِيدًا)).^(٥)

ومما احتجّ به الكوفيون: أنّ الأصل في هذه الأحرف ألاّ تتصب الاسم، وإنما نصبته؛ لأنّها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأنّ الفرع أبداً يكون أضعف من

(١) ينظر: اللباب ٢١١/١

(٢) تشريع العلال ١٣٩، وينظر: اللباب ٢٠٨/١.

(٣) تشريع العلال ١٤١.

(٤) اللباب ٢١١/١.

(٥) اللباب ٢١١/١.

الأصل فينبغي ألا يعمل في الخبر جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول؛ لأنهم إذا أعملوه عمله أدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها .^(١)

واستدل ابن السراج على فساد مذهب الكوفيين بأنّ الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه، ومع ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعا أو نصبا عمل في خبره؛ ألا ترى إلى (ظننت) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك (كان وأخواتها)، فكما جاز ذلك في المبتدأ والخبر جاز مع (إن)، لا فرق بينهما في ذلك، إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بأن وأخواتها .^(٢)

وزاد ابن يعيش على كلام ابن السراج بقوله: ((كان الأصل في العمل جري على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعا على الأفعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر)) .^(٣)

وحكم الأنباري بفساد قول الكوفيين كذلك، فقال: ((والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام لعرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب)) .^(٤)

ويرى الباحث أنّ تحديد العامل في خبر إنّ لا يغير من قواعد اللغة العربية، فالفرق بين المذهبين أنّ البصريين يقولون في الخبر: خبر إنّ مرفوع، ويقول فيه

(١) ينظر: الإنصاف : المسألة ٢٢ - ١٤٤/١ .

(٢) ينظر: الأصول : ٢٣٠/١ .

(٣) شرح المفصل: ٢٥٥/١ .

(٤) الإنصاف : المسألة ٢٢ - ١٥٠/١ .

الكوفيون: خبرٌ مرفوع، فالرفع باقٍ، ومعنى الجملة باقٍ، والاختلاف فقط في سبب الرفع (عامل الرفع).

ثالثاً : العامل في رفع الفعل المضارع:

جاء في بعض كتب علل النحو الأقوال في عامل الرفع في الفعل المضارع، وثلاثة من هذه الأقوال منسوبة لعلماء الكوفة (الكسائي وثلعب والفراء)، فالأول قول الكسائي: ((إنَّ عامل الرفع فيه حرف المضارعة، وهو خطأ؛ لأنَّ حرف المضارعة موجود معه في حال النصب والجزم، فإنَّ اعتذر له بتغليب أقوى العاملين، قيل: لا يجتمع عاملان على معمول واحد، والثاني: قول ثلعب: إنَّ المضارعة نفسها عاملة الرفع فيه، والثالث قول الفراء: إنَّ تجرده من العوامل عامل الرفع فيه تشبيهاً بالمبتدأ، وهذا أيضاً وهم وغلط في الأصل والفرع، أي: المقيس والمقيس عليه؛ لأنَّ فقدان العامل لا يكون عاملاً؛ لأنَّ عدم الشيء لا يوجب بذاته وجود غيره))^(١)

ومذهب ابن الوراق والجليس النحوي والعكبري أنَّ رافع الفعل المضارع: وقوعه بنفسه موقع الاسم ((لأنَّك تقول: هذا رجل يكتب، ومررت برجل يكتب، ورأيت رجلاً يكتب، فيقع (يكتب) في المواضع الثلاثة موقع (كاتب)، إلا أنَّ إعرابه فيها واحد لم يتغير؛ لأنَّ عوامل الاسم لا تؤثر في الفعل، وصار وقوعه بنفسه موقع الاسم يعمل فيه الرفع؛ لأنَّه معنوي، والفعل معه مجرد من العوامل اللفظية، فأشبهه الابتداء، فارتفع الفعل من حيث ارتفع المبتدأ))^(٢)

قال ابن الوراق: ((وإنَّما استحقَّ الرَّفْعُ لُوقُوعَهُ مَوْقِعَ الْإِسْمِ لَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: بِأَنَّ وُقُوعَهُ مَوْقِعَ الْإِسْمِ مَعْنَى لَيْسَ بِلَفْظٍ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُتَجَرِّدٌ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، فَمَنْ حَيْثُ اسْتَحَقَّ الْمُبْتَدَأُ الرَّفْعَ، أُعْطِيَ الْفِعْلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الرَّفْعَ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِسْمِ وَحْدَهُ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ يَقُومُ، وَهُوَ

(١) ثمار الصناعة ٧٦-٧٧، وينظر: علل النحو ١٨٨-١٨٩، واللباب ٢٥/٢، وتُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٩/٣، ومعاني القرآن للفراء ٥٣/١، والمقتضب ٥/٢،

٨٠/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣.

(٢) ثمار الصناعة ٧٦، وينظر: علل النحو ١٨٧، واللباب ٢٥/٢.

فِي مَوْضِع (قَائِمٍ)، وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَقَع مَوْضِع الْإِسْم مَعَ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: أُرِيدُ أَنْ تَذْهَبَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: أُرِيدُ ذَهَابَكَ، وَالْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ: أَلَا يَقَع مَوْضِع الْإِسْم بِنَفْسِهِ، وَلاَمَعَ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: إِنْ تَأْتَنِي آتِكَ، وَكَذَلِكَ: لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ الْإِسْم مَوْضِعَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَيَكُونُ بِمَعْنَاهُ، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ قَدْ حَصَلَ عَلَى الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَكَانَ الْإِسْمُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَعْرَابِ، كَانَ وَقُوعُ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعِهِ أَقْوَى أَحْوَالَهُ، فَوَجَبَ أَنْ يُعْطَى أَقْوَى الْحَرَكَاتِ، وَهُوَ الرَّفْعُ...))^(١)

وقد أشار الفراء إلى مذهبه السابق عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٢)، فقال: ((رفعت (تَعْبُدُونَ)؛ لِأَنَّ دُخُولَ (أَنْ) يَصْلَحُ فِيهَا، فَلَمَّا حُذِفَ النَّاصِبُ رُفِعَتْ...فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت)).^(٣)

أما الأنباري فنسب قول الفراء السابق إلى الكوفيين، وذكر حجتهم، وهي أَنَّ هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فالنواصب نحو: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكِي، وما أشبه ذلك، والجوازم نحو: لَمْ، وَلَمَّا، وَلَامَ الْأَمْرِ، وَلَا فِي النَّهْيِ، وَإِنْ فِي الشَّرْطِ، وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع.^(٤)

وما ذهب إليه أصحاب كتب العلل هو مذهب البصريين^(٥)، قالوا: ((وَهَذَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِنَّمَا أَعْرَبَ لِمُضَارَعَتِهِ الْأَسْمَاءَ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا لَوْقُوعِهِ مَوْضِعَ الْإِسْمِ حَتَّى

(١) علل النحو ١٨٧-١٨٨.

(٢) سورة البقرة: ٨٣.

(٣) معاني القرآن ٥٣/١.

(٤) الإحصاف: المسألة ٧٤- ٤٤٨/٢-٤٤٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٩/٣، ومعاني القرآن للقرطبي ٥٣/١، والمقتضب ٥/٢، ٨٠/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣.

يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يَنْصِبُهُ أَوْ يَجْزُمُهُ، وَيَكُونُ فِي الرَّفْعِ مَضْمُومًا وَفِي النِّصْبِ مَفْتُوحًا وَفِي الْجَزْمِ سَاكِنًا، تَقُولُ: هُوَ يَضْرِبُ وَلَنْ يَضْرِبَ وَلَمْ يَضْرِبْ)). (١)

قال السهيلي: فإن قيل: فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل... فالجواب: أن رفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له، فلم يقو قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ، كما تقدم بيانه)). (٢)

واختار ابن مالك مذهب الفراء، ونسبه إلى حذاق الكوفيين، قال: ((وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنى، وهو إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول، لسلامته من النقض، بخلاف الأول؛ فإنه ينتقض بنحو، (هلا تفعل) و(جعلت أفعل) و(مالك لا تفعل) و(رأيت الذي يفعل)، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم، لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب)). (٣)

(١) اللع لابن جني ١٢٤.

(٢) نتائج الفكر في النحو ٦٢-٦٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩-١٥٢٠.

رابعًا : إعمال الظرف من دون اعتماد:

نقل العكبري عن الكوفيين قولهم بجواز إعمال الظرف المتقدم وإن لم يعتمد على شيء، ووافقهم في ذلك الأخفش والمبرد^(١)، أمّا احتجاج الكوفيين ومن وافقهم، فقالوا: إنّ الأصل في قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو: حلّ أمامك زيد، وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به، كما يرتفع بالفعل^(٢)، قال ابن الوراق: إذا كان الظرف (أمامك) في (زيد أمامك) منصوب بإضمار فعل، فإذا قدّمت (أمامك) على (زيد)، فكيف يصلح أن ترفع (زيدًا) بالابتداء وقد تقدّمه فعل؟^(٣)

وإنّما قال الكوفيون ذلك؛ لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدّم على المبتدأ، مفردًا كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع (زيد) في نحو: في الدار زيد، وقائم زيد، على الفاعلية لئلا يتقدّم الضمير على مفسّره^(٤)، ورجّح ابن هشام مذهب الكوفيين، فذهب إلى أنّ الاسم يرتفع بالظرف من دون اعتماد على الفاعلية؛ لأنّ الأصل عدم التقديم والتأخير.^(٥)

ونقل العكبري عن سيبويه أنّ الظرف إذا تقدم على الاسم، لا يعمل إلا باعتماده على أحد سبعة أشياء، وهي: المبتدأ، على أن يكون هو خبرًا، أو الصفة، أو الصلّة، أو الحال، أو كان معه استيفهام، أو حرف نفي، أو كان عاملاً في (أن) والفعل بعده، فإن اعتمد على شيء مما ذكر عمل عمل الفعل في الفاعل لقوّته بما اعتمد عليه، وجاز أن يكون خبراً مقدّماً، وردّ على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من أربعة أوجه:

أحدها: أنّ العامل يتخطّى الظرف فيعمل فيما كان مُبتدأ كقولك إنّ خلفك زيداً، ولو كان عاملاً لم يُبطله عامل آخر.

(١) ينظر: اللباب ١/ ١٤٣.

(٢) ينظر: الإنصاف : المسألة ٢٩-١/ ٤٤.

(٣) ينظر: علل النحو ٢٦٥.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٨.

(٥) ينظر: معني اللبيب ٥٧٩.

الوجه الثاني: أَنَّكَ تَضْمُرُ الْمُبْتَدَأَ فِي الظَّرْفِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ، كَقَوْلِكَ: فِي دِرَاهِ زَيْدٍ، وَلَوْ كَانَ عَامِلًا لَكَانَ وَقَعًا فِي رَتْبَتِهِ، وَلَزِمَ فِيهِ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا.

الوجه الثالث: أَنَّ مَعْمُولَ الْخَبَرِ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَالْمَعْمُولُ تَابِعُ الْعَامِلِ، وَالتَّابِعُ لَا يَقَعُ مَوْقِعًا لَا يَقَعُ فِيهِ الْمُنْبُوعُ.

الوجه الرابع: أَنَّ الظَّرْفَ وَحَرْفَ الْجَرِّ غَيْرَ مُشْتَقَّيْنِ وَلَا مُعْتَمِدَيْنِ، فَلَمْ يَعْمَلَا.^(١)

وأوَدَّ الإشارةَ إِلَى أَنَّ مَا نُسِبَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ جَاءَ بِخِلَافِهِ عَنِ الْفَرَّاءِ؛ إِذْ قَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾:^(٢) ((إِنْ شَتَّتْ جَعَلَتْ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا فِي مَوْضِعٍ رَفِيعٍ بِالْبَاءِ))^(٣) أَي: الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ فِي قَوْلِ الْحَارِثِ بْنِ حُلْزَةِ الْيَشْكِرِيِّ: {مِنْ الْخَفِيفِ}

إِنَّ إِخْوَانَنَا الْأَرَاقِمَ يَغْلُو نَ عَلَيْنَا فِي قَوْلِهِمْ إِحْفَاءُ

قَائِلًا: ((وَالْإِحْفَاءُ يَرْتَفِعُ بِ(فِي قَوْلِهِمْ)))).^(٤)

وهذه النصوص توهم بأنَّ الفراء، وابن الأنباري يقولان بالمذهب الذي نسبهُ أبو البركات والعكبري إلى الكوفيين، وهو رفعُ الاسم بالظرف، ومن المعروف لدينا أَنَّ الكوفيين يذهبون إلى أَنَّ المبتدأ والخبر يترفعان^(٥)، والأسماء المرفوعة في النصوص السابقة كُلُّهَا مبتدآت، والحروف التي سبقتها أخبار، فقَوْلُ الْفَرَّاءِ: إِنَّ مَجْرَاهَا مَرْفُوعٌ بِالْبَاءِ، وقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ: إِنَّ (إِحْفَاءَ) مَرْفُوعٌ بِ(فِي قَوْلِهِمْ)، يقصدان بحرف الجر (الخبر) المكون من الجار والمجرور، ولا يدل على أنهما يريدان أَنَّ كُلًّا مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَرْفُوعٌ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ قَبْلَهُ.

(١) ينظر: اللباب ١/ ١٤٣-١٤٤، وشرح الرضوي على الكافية ١/ ٢٤٨، وموصل الطلاب ٨٣، وجمع الهوامع ٣/ ١١٣.

(٢) سورة هود: ٤١.

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٤.

(٤) شرح القضاة السبع الطوال: ٤٤٨.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ٥٥، ٦٠.

ويرى الباحث أنّ مذهب الكوفيين -إنّ صحت نسبته- مقبول؛ لأنّ الظرف قويّ قوّة الفعل، فصَحَّ ارتفاع الاسم بعده به، والله أعلم.

المبحث الثاني: عوامل النصب:

للكوفيين آراء في عوامل النصب، ونقل بعض هذه الآراء أصحاب كتب التعليل، وسندرسها في ما يأتي:

أولاً : إعمال اسم الفاعل في حالة المضى:

نقل الجليس النحويّ والعكبريّ مذهب الكسائي، في جواز إعمال اسم الفاعل إن دلّ على المضى، واحتجّ بقوله سبحانه: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(١)، ولم يوافقاه وردًا على استشهاده بأنّ الكلام خرج مخرج الحكاية للحال، كأنّها حاضرة^(٢)، ونسب المرادي رأي الكسائي السابق إلى هشام وابن مضاء القرطبي^(٣).

ونسبة الرأي السابق للكسائي توحى بأنّ الفراء لم يوافقاه، بل ذهب مذهب جمهور البصريين، بدليل قول شوقي ضيف: إن الكسائي ((تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية مجوزًا مثل: (زيد معطٍ عمرا أمس درهمًا)، وتابعه في ذلك تلميذه هشام، بينما ظلّ الفراء مع جمهور البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي)).^(٤)

أمّا الآية التي احتجّ بها الكسائي، فتقدم ردّ الجليس النحويّ والعكبريّ عليه، وقيل أيضًا: لا حجة له؛ لأنّ المعنى يبسط ذراعيه، فيصحّ وقوع المضارع موقعه بدليل أنّ الواو في (وَكَلَّبُهُمْ) واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال: (جاء زيد وأبوه يضحك)،

(١) سورة الكهف: ١٨

(٢) ينظر: ثمار الصناعة ١٠٨، واللباب ٤٣٧/١، وينظر رأي الكسائي في شرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، وينظر: الموفي في النحو الكوفي ٤١، والملحة ٣٤٣/١، وشرح الأشموني ٢١٦/٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٨٤٩/٢.

(٤) المدارس النحوية ١٧٩.

ولا يحسن (وأبوه ضحك)؛ ولذا قال سبحانه وتعالى: (وَنُقَلِّبُهمْ) بالمضارع الدالّ على الحال، ولم يقل: (وقلبناهم) بالماضي.^(١)

وفي حكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعا في زمن المتكلم، الثانية وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال، قال بعضهم لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده.^(٢)

ويظهر مما سبق أنّ حجة الكسائي ضعيفة، لأنّ السماع فيها معدوم سوى الآية السابقة التي أولها النحويون بتأويلات حسنة.

ثانياً : العامل في خبر (ما) الحجازية:

المشهور لدى النحاة ألاّ تعمل (ما)؛ لأنّها غير مختصة، فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما؛ ولهذا لم يعملها بنو تميم وإنّما أعملها أهل الحجاز لشبهها بـ(ليس)، وذكر العكبري أنّها تشبه ليس ((في أربعة أشياء النفي ونفي ما في الحال ودخولها على المبتدأ والخبر ودخول الباء في خبرها، وقد تقرّر أنّ الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعداً حمل عليه ما لم يفسد المعنى...ولمّا أشبهتها عملت في المبتدأ والخبر كـ(ليس))^(٣)

ونقل عن الكوفيين قولهم: إنّ خبرها منصوب بحذف حرف الجر^(٤)، وحجة الكوفيين بينها ثعلب فيما نقله عنه أبو جعفر النحاس، قال ثعلب: ((إنك إذا قلت ما

(١) ينظر: شرح المفصل ١٠٠/٤، وشرح الأشموني ٢١٦/٢، والتصريح ١٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٤١٩/٣، وحاشية الصبان ٤٤٤/٢.

(٣) اللباب ١٧٥/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١٧٥/١.

زيد بمنطلق، فموضع الباء موضع نصب، وهكذا سائر حروف الخفض، قال: فلما حُذِفَتِ الباء نصبت لتدل على محلّها، وما تعمل (ما شيئاً)).^(١)

وهذا قول الفراء أيضاً؛ فَقَدْ نَصَّ على ذلك بقوله: ((لأنَّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلّا بالباء، فلما حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه ونصبوا ذلك...)).^(٢)

أمّا مذهب العكبري، فهو مذهب البصريين الذي أكّده سيبويه بقوله: ((وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهَلْ، وهو القياس؛ لأنها ليست بفعلٍ وليست ما كَلَيْسَ ولا يكون فيها إضمارٌ، وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بَلَيْسَ؛ إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها لات في بعض المواضع))^(٣)، وهذا قول المبرد أيضاً.^(٤)

وردّ العكبري على الكوفيين بأنّ ما قالوه ((فاسدٌ لثلاثة أوجه أحدها: أنّ هَذَا يَفْتَضِي أنّ حرف الجرّ فيه أصلٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، والثّاني: أنّ هَذَا إِيْجَابُ الْعَمَلِ بِالْعَدَمِ، والثّالث: أنّ حروف الجرّ تحذف في مَوَاضِعٍ وَلَا يجب النصب، كَقَوْلِكَ: بحسبك قولُ السوء وكفى بالله شهيدا وَمَا جَاءَنِي من أحد)).^(٥)

ونكر الأنباري أنّ حروف الجرّ تحذف في مَوَاضِعٍ وَلَا يجب النصب، كَقَوْلِكَ: بحسبك قولُ السوء وكفى بالله شهيدا وَمَا جَاءَنِي من أحد، وهذا رأي أبي البركات الأنباري الذي ردّ حجة الكوفيين وأفسدها مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّهِ نَصِيرًا﴾^(٦)، ولو حذف حرف الجرّ لكان: وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً نصيراً بالرفع، وهذا دليل على أن حذف حرف الجرّ لا يوجب النصب؛ لأنه لو كان

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٣٩/١٢.

(٢) معاني القرآن ٤٢/٢.

(٣) الكتاب ٥٧/١، وينظر: شرح الكافية الشافية ٤٣٥/١.

(٤) ينظر: المقتضب ١٨٨/٤.

(٥) اللباب ١٧٥/١، وينظر: التبيين ٣٢٦.

(٦) سورة النساء: ٤٥.

حذف حرف الجرّ يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون في كلّ موضع، ولا خلاف في أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجر، ولا تنتصب بحذفه.^(١)

ثالثاً : النصب على الخلاف :

الخلاف: هو مصطلح كوفي مرادف للصرف^(٢)، جعله بعض الكوفيين عاملاً للنصب في مسائل، منها: عامل النصب في المفعول معه، فنقل العكبري مذهب الكوفيين في ناصبه، وهو الخلاف، ((ومعنى كلامهم أنّ الاسم الثاني غير مشارك للأول في الفعل المذكور، فلم يُرفع لذلك، بل نُصب كما يُنصب المفعول للخلاف))^(٣)، وذكر العكبري مذهب سيبويه في ذلك، فقال: ((مذهب سيبويه والمحققين أنّه الفعل المذكور، كَقَوْلِكَ: (قُمْتُ وزيدًا)، فالناصب (قُمْتُ)؛ لأنّ الاسم منصوب والنصب عمل، ولا بدّ للعمل من عامل و(الواو) غير عاملة للنصب، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلاّ الفعل))^(٤)، وظاهر قوله أنّه يوافق مذهب سيبويه.

ونقل كذلك مذهب الزجاج ومذهب الأخفش وردّ عليهما: ((قال الزجاج: الناصب له فعل مَحذُوف تَقْدِيرُهُ (قُمْتُ) أو (لا بست) أو (صاحبت) زيدًا، ولا يعمل الفعل المذكور لحيلولة الواو بينهما، وهذا ضَعِيف؛ لأنّ الفعل المذكور إذا صحّ أن يعمل لم يُجْعَل العمل لمَحذُوف وقد صحّ بما تقدّم وأما الواو فغير مانعة لوجهين، أحدهما: أنّ بها ارتباط الفعل بالاسم فأثر فيه في المعنى، فلا يمنع من تأثيره فيه لفظًا، والثاني: أنّها في العطف لا تمنع كَقَوْلِكَ ضربت زيدًا وعمرًا، فالناصب لـ(عَمَرُوا) الفعل المذكور لا الواو، ولا فعل مَحذُوف... وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ يَنْتَصِبُ الْإِسْمُ انْتِصَابَ الظُّرُوفِ؛ لِأَنَّهُ نَابَ عَنْ (مَعَ) كَمَا أَنَّ (غَيْرًا) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ تَعَرَّبَ إِعْرَابَ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (إِلَّا)، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِبَعْدِ مَا بَيْنَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَبَيْنَ الظُّرُوفِ وَ(مَعَ) ظَرْفٌ وَ(الْوَاوُ) قَائِمَةٌ مَقَامَهَا فِي الْمَعْنَى؛ فَإِذْنِ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا

(١) أسرار العربية ١١٩.

(٢) ينظر: المصطلح النحوي الكوفي واثره على النحاة المحدثين: ١٢١.

(٣) اللباب ٢٨٠/١.

(٤) اللباب ٢٧٩/١، وينظر: الكتاب ٢٩٨/١، والأصول في النحو ٢٠٩/١، وأسرار العربية ١٤٥، والإنصاف: المسألة ٣٠-٢٠٠/١، وشرح المفصل ٢٤٦/١.

يصلح أن يكون ظرفًا، ولا فرق بين تَقْوِيَةِ الْفِعْلِ بِحَرْفِ الْجَرِّ وَالْوَاوِ حَتَّى يَتَّصِلَ مَعْنَاهُ بِالْإِسْمِ، إِلَّا أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ عَمِلَ وَالْوَاوِ لَا تَعْمَلُ، فَكَانَ وُصُولُ الْفِعْلِ إِلَى الْإِسْمِ بَعْدَ الْوَاوِ كَعَمَلِ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ)) (١)

أحتج البصريون بأن معنى قولهم: (استوى الماء والخشبة): (استوى مع الخشبة)، إلا أنهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعًا في كلامهم، فقوي الفعل بالواو، فتعدى إلى الاسم فنصبه كما قوي بالهمزة في (أخرجت زيدًا)، وقاسوا هذا على نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية إلا (٢)، قال سيبويه: ((والواو لم تغيّر المعنى ولكنها تُعْمَلُ في الاسم ما قبلها، ومثل ذلك...و)) (استوى الماء والخشبة))، أي: بالخشبة، و(جاء البرد والطيالسة)، أي: مع الطيالسة)) (٣).

ومما ورد منه في الشعر قول الشاعر: { من الوافر }

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مكان الكليتين من الطّحال (٤)

وأما حجة الكوفيين، فتقدمت في قول العكبري، وبيانها بأنه إذا قيل: ((استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرار الفعل فيقال: (استوى الماء واستوت الخشبة)؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي؛ فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن (جاء زيد وعمرو)، فقد خالف الثاني، الأول فانصب على الخلاف)) (٥).

وتقدم أنّ الأخفش يرى أنّ المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، وشرح ابن جني مذهبه قائلاً: أنّ ((الواو في قولك (قمت وزيدًا) إنّما هي واقعة موقع (مع)، فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذف (مع)، وقد كانت منتصبة على الظرف، ثمّ أقمت الواو مقامها، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها، وإذا كان ذلك كذلك، وقد كانت (مع) منصوبة بنفس (قمت) بلا واسطة،

(١) اللباب ٢٨١/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ١٤٥، والإنصاف: المسألة ٣٠- ٢٠٠/١- ٢٠١، وشرح المفصل ٢٤٦/١.

(٣) الكتاب ٢٩٨/١.

(٤) وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١٠/١.

(٥) أسرار العربية ١٤٥، وينظر: الإنصاف: المسألة ٣٠- ٢٠٠/١، وشرح الأشموني ٤٩٢/١.

فكذلك يكون انتصاب (زيد) بعد الواو المقامة مقامها جاريًا مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما يتناولها (قمت) بلا وساطة حرف)).^(١)

ومن مواضع النصب على الخلاف التي نُسبت إلى الكوفيين: إضمار (أن) بعد الواو في نحو قَوْلِكَ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ إِذَا نَهَيْتَهُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، والمشهور أَنَّ الفعل منصوب بـ(أن) المضمرة، ونقل العكبري عن الكوفيين قولهم: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الصَّرْفِ، وَهُوَ مَعْنَى الْخِلَافِ، قَالَ: إِنَّ ((الْوَاوُ هُنَا لَيْسَتْ عَاطِفَةً فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَ النَّهْيِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَعَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ جَزْمَ الثَّانِي، فَإِذَا لَمْ تُرَدْ هَذَا الْمَعْنَى عَدَلَتْ إِلَى تَقْدِيرٍ يَصِحُّ مَعَهُ هَذَا الْمَعْنَى، وَذَلِكَ بِإِضْمَارِ أَنْ، لِيَصِيرَ الْمَعْنَى: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ مَعَ أَنْ تَشْرَبِ اللَّبْنَ؛ لِأَنَّكَ تَرِيدُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَالْوَاوُ وَمَعَ تَفِيدَانِ الْجَمْعِ، وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ (أَنْ)؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَعْمَلُ بِنَفْسِهَا كَمَا أَنَّ مَعَ لَا تُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ)).^(٢)

وقد أوضح الفراء مصطلح الصرف في كتابه (معاني القرآن)، والصرف عنده أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطِفَ عليها كقوله: {من الكامل}

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ ، إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ^(٣)

((ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) على (تأتي مثله)، فلذلك سُمي صرفًا؛ إذ كان معطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فِيهِ الحادث الَّذِي قبله، ومثله من الأسماء التي نصبتها العربُ وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تُرَكَتِ الْأَسَدُ لِأَكْلِكَ، وَلَوْ خُلِّيتِ وَرَأْيُكَ لَصَلَّلتَ: لَمَّا لَمْ يَحْسَنَ فِي الثَّانِي أَنْ تَقُولَ: لو تُرَكَتِ وَتُرِكَ رَأْيُكَ لَصَلَّلتَ، تَهَبَّيُوا أَنْ

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٣٨.

(٢) اللباب ٢/٤٠، ونقل رأي الكوفيين كذلك الأتباري في الإنصاف: المسألة ٧٥ - ٤٥٢/٢، والمرادي في توضيح المقاصد ١/٣٠٣.

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: الديوان النذل ٢٣١.

يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله... والصرف في غير (لا) كثير إلا أنا أخرنا ذكره حتى تأتي مواضعه)).^(١)

ويبدو أن الفراء كان مبتكراً لهذا المصطلح إذ كرره في معانيه في مواضع عديدة^(٢)، والعكبري يرى أن الفعل منصوب بأن مضمرة كما تقدم، وهو مذهب البصريين الذي نقله الزجاج عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعَمُّونَ﴾^(٣)، قال: ((وإعراب (ولا تلبسوا) الجزم بالنهي، وعلامة الجزم سقوط النون، أصله أن يكون نصباً وعلامة النصب أيضاً سقوط النون، أما إذا نصبت فعلى معنى الجواب بالواو ومذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجماعة من البصريين أن جميع ما انتصب في هذا الباب فبإضمار أن، كأنك قلت: لا يكن منكم إلباس الحق وكتمانانه كأنه قال: وأن تكتموه))^(٤)، وقال سيبويه في الآية السابقة: هو ((على النهي وإن شئت جعلته على الواو))^(٥)، وأنشد لذلك: { من الوافر }

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف^(٦)

وقال: ((ولما لم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل على (لبس) وهو اسم لما ضمته إلى الاسم وجعلت (أحب) لهما ولم ترد قطعه، لم يكن بد من إضمار (أن)).^(٧)

(١) معاني القرآن ١ / ٣٤ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٣٤ - ٣٩١ - ٧٩/٢ .

(٣) سورة البقرة: ٤٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٢٤ .

(٥) الكتاب ٣ / ٤٤ .

(٦) نُسب هذا البيت لميسونة بنت بجلد الكلبية . ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٤، الشفوف: جمع شَفَّ وشَفَّ شَفَّ اي رَقِيقٌ ينظر: لسان العرب ٩ / ١٨٠

(٧) الكتاب ٣ / ٤٦ .

ومن مواضع النصب على الخلاف التي قال بها الكوفيون: نصب الفعل بعد الفاء السببية على الخلاف: نقل رأي الكوفيين الجليس النحوي، والعكبري^(١)، والكلام في هذه المسألة كالقلام في المسألة التي قبلها، قال أبو البركات الأنباري: ((والقلام في هذه المسألة على طريق الإجمال كالقلام في المسألة التي قبلها))^(٢).

وأرى أنّ مصطلح الخلاف (الصرف) مقبول، ولا سيما أنّ معناه قريب من المعنى الذي يقصده سيبويه ومن تابعه، فكلاهما يراد به عدم الجمع بين الشيء وما يخالفه في المعنى، غير أنّ الكوفيين اتخذوا من هذا المعنى عاملاً ينصب المعمولات في المسائل المتقدمة.

رابعاً : خبر كان منصوب على الحال:

ذكر العكبري الخلاف في عامل خبر كان وأخواتها، فنقل عن الكوفيين أنّه ((يُنْتَصَبُ عَلَى الْقَطْعِ يَعْنُونَ الْحَالِ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى انْتِصَابِهِ بِ(كَانَ) أَنَّهُ اسْمٌ بَعْدَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَلَيْسَ بِتَابِعٍ لَهُ، فَأَشْبَهَ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَلَا يَصَحُّ جَعْلُهُ حَالاً؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً وَلَا مَضْمَرًا، وَلِيَصَحُّ حَذْفُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ خَبَرُ كَانَ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودُ الْجُمْلَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، فَقَالَ قَائِلٌ: كَانَ النَّفْيُ عَائِدًا إِلَى الْقِيَامِ لَا إِلَى (كَانَ)).^(٣)

وليس في مصادر الكوفيين ما يدلّ على ما نُسب إليهم، فالفرّاء يرى أنّ (كان) هي التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤): ((فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها))^(٥)، وعدّ (ظنّ) وأخواتها أفعالاً

(١) ينظر: ثمار الصناعة ١٥١، واللباب ٣٧/٢-٣٨.

(٢) الإنصاف: المسألة ٧٦ - ٤٥٤/٢.

(٣) اللباب ١٦٧/١، وينظر: الأصول في النحو ٢٢٠/١، والإنصاف: المسألة ١١٩-١٢٧/٢.

(٤) سورة آل عمران: ٣١.

(٥) معاني القرآن ١٣/١.

ناقصة وهي محتاجة إلى اسم وخبر، قال: ((وقد تقوله العرب في ظننت وأخواتها مِنْ رَأَيْتُ وَعَلِمْتُ وَحَسِبْتُ فيقولون: أَظَنَّنِي قَائِمًا، وَوَجَدْتَنِي صَالِحًا؛ لِنَقْصَانِهِمَا وَحَاجَتَهُمَا إِلَى خَيْرٍ سِوَى الْاسْمِ)).^(١)

ونقل عنه ثعلب أَنَّ (غَدْوَةً) منصوب بكان، قال ثعلب: ((الفرّاء يقول: لَدُنْ غَدْوَةٌ، يَنْصَبُ وَيَرْفَعُ وَيَخْفُضُ، فَتَأْوِيلُ الرَّفْعِ (لَدُنْ كَانَ غَدْوَةً)، وَيَنْصَبُ بِخَيْرٍ كَانَ))^(٢)، ونقل أبو بكر ابن الأنباري عن الكسائي أَنَّهُ يَسْمِي المرفوع و المنصوب بعد (كَانَ) بِأَنَّهُ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا، فَقَالَ الْكَسَائِيُّ: ((إِذَا كَانَ خَيْرٌ (كَانَ) مُؤَنَّثًا وَاسْمُهَا مذكرًا وَأَوَّلِيَّتُهَا الْخَبَرُ، فَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُؤَنِّثُ (كَانَ) وَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْاسْمَ مُؤَنَّثٌ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُؤَنَّثًا)).^(٣)

وما يلحظ على نقل العكبري أَنَّهُ نقل عن الكوفيين القول بنصب كان على الحال، ولم يتطرق إلى مفعول (ظن) الثاني، وذكر أبو البركات الأنباري قبله الخلاف في مفعول ظنّ الثاني، فنقل عنهم: ((أَنَّ خَيْرَ (كَانَ) والمفعول الثاني لـ(ظَنَنْتُ) نصب على الحال، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ نَصْبَهُمَا نَصْبُ الْمَفْعُولِ، لَا عَلَى الْحَالِ)).^(٤)

أما ابن السراج، فنسب إلى الكوفيين أَنَّهُمْ يجعلون (مَرَّ) ناقصًا و تامًا، فالناقص ينصبون به الخبر نظير (كان)، قال: ((نقول: (مَرَّ بُزَيْدٌ وَاقِفًا) فتتصب واقفًا على الحال، و الكوفيون يجيزون نصبه على الخبر، يجعلونه كنصب خبر كان و خبر الظن، ويجيزون فيه إدخال الألف واللام، ويكون (مَرَّ بُزَيْدٌ) عندهم على ضربين: (مَرَّ بُزَيْدٌ) فتكون تامّة، و(مَرَّ بُزَيْدٌ أَخَاكَ) فتكون ناقصة، إِنَّ

(١) معاني القرآن ١٠٦/٢.

(٢) مجالس ثعلب ٣٦.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال: ٥٥١.

(٤) الإنصاف: المسألة ١١٩ - ٦٧٦/٢.

أَسْقَطْتُ الْأَخَ، كَنَقْصَانِ (كَانَ) إِذَا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ) ثُمَّ أَسْقَطْتُ (الْأَخَ) كَانَ نَاقِصًا حَتَّى تَجِيءَ بِهِ، وَ هَذَا الَّذِي أَجَازُوهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ عِنْدِي مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَا مَوْجُودٍ فِيهِمَا يَوْجِبُهُ الْقِيَاسُ)).^(١)

ومما احتج به الكوفيون -إن صح ما نسب إليهم- ((على أن خبر (كان) نصب على الحال أن (كان) فعل غير واقع أي: غير متعد، والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع، نحو: ضَرَبَا رَجُلًا، وَضَرَبَا رَجُلًا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (كَانَ)، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: كَانَا قَائِمًا، وَكَانَا قِيَامًا، وَيدلّ على ذلك أيضا أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فتقول: فَعَلْتُ زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ فِي كُنْتَ أَخَاكَ: فَعَلْتُ بِأَخِيكَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِيًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا نَصْبَ الْحَالِ، لَا نَصْبَ الْمَفْعُولِ؛ فَإِنَّا مَا وَجَدْنَا فَعَلًا يَنْصَبُ مَفْعُولًا هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا الْحَالُ، فَكَانَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ أَوْلَى، وَلَئِنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: (كَانَ زَيْدٌ فِي حَالَةِ كَذَا) وَكَذَلِكَ يَحْسُنُ أَيْضًا فِي ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا: (ظَنَنْتَ زَيْدًا فِي حَالَةِ كَذَا)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ)).^(٢)

ويظهر مما سبق عدم صحّة النسبة إلى الكوفيين في هذه المسألة، فيسقط الترجيح بين المذهبين، وعدّ القول في خبر كان مذهبًا واحدًا.

خامسًا : العامل في المستثنى بـ(إلا):

جاء في كتاب اللباب الأقوال في ناصب المستثنى بـ(إلا)، فنقل العكبري عن الكوفيين أنّ إلا مركبة من (إنّ) و (لَا)، فإذا نصبت كان بـ(إنّ)، وإذا رفعت كان بـ(لَا)، ويرى هو أنّ المستثنى بـ(إلا) منصوب بالفعل المقدّم وما في معناه بواسطة (إلا)، وهو مذهب البصريين كما سيأتي، ونقل عن الزجاج أنّه منصوب بـ(إلا)؛ لأنها في معنى أستثني، وَحَجَّةُ الْأَوَّلِينَ ((أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ هُنَا

(١) الأصول ٢٢٠/١.

(٢) الإنصاف : المسألة ١١٩ - ٦٧٦/٢.

لَا يَصِلُ إِلَى الْمُسْتَنْتَى بِنَفْسِهِ وَبِ(إِلَّا) وَصَلَ إِلَيْهِ، فَصَارَ كَوَاو (مَعَ) وَكحروف الجَرِّ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ (غَيْرًا) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ لَمَّا كَانَتْ مُبْهَمَةً كَالظَرْفِ، وَاتَّصَلَ الْفِعْلُ بِهَا بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ ثُمَّ مَا يَصِحُّ عَمَلُهُ فِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ)).^(١)

وَرَدَّ الْعَكْبَرِيُّ عَلَى رَأْيِ الْآخَرِينَ، فَرَدَّ عَلَى رَأْيِ الزَّجَاجِ بِقَوْلِهِ: ((وَأَمَّا الزَّجَاجُ، فَيَبْطُلُ مَذْهَبُهُ مِنْ أَوْجِهِ، أَحَدُهَا: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ (غَيْرِ) وَلَا يَصِحُّ مَعَهَا تَقْدِيرُ (أُسْتَنْتَى)؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ (زَيْدٌ) دَاخِلًا فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ وَغَيْرِهِ مَخْرَجًا مِنْهُ وَهَذَا مَعْنَى فَاسِدٍ، وَالثَّانِي: أَنَّ إِعْمَالَ الْحُرُوفِ بِمَعَانِيهَا غَيْرُ مَطْرُودٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ وَهَمَزَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَغَيْرَهُمَا لَا تَعْمَلُ بِمَعَانِيهَا وَكَذَلِكَ (إِلَّا)، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَيْسَ تَقْدِيرُ (إِلَّا) بِ(أُسْتَنْتَى) أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِهَا بِ(تَخَلَّفَ) أَوْ (امْتَنَعَ) وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يَرْفَعُ، وَالرَّابِعُ: أَنَّ الْمُسْتَنْتَى يَرْفَعُ فِي مَوَاضِعَ مَعَ وَجُودِ (إِلَّا) فِي الْجَمِيعِ فَلَوْ قَدَرْتَ بِ(أُسْتَنْتَى) لَمَّا جَازَ إِلَّا النَّصَبُ، وَالْخَامِسُ: أَنَا إِذَا قَدَرْنَا (أُسْتَنْتَى) صَارَ الْكَلَامُ جَمْلَتَيْنِ وَتَقْدِيرُهُ بِالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ أَوْلَى)).^(٢)

وَرَدَّ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ بِقَوْلِهِ: ((وَأَمَّا مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، فَيَبْطُلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهِ أَحَدُهَا: أَنَّ دَعْوَى التَّرْكِيبِ فِيهَا خِلَافُ الْأَصْلِ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ظَاهِرٍ، وَلَا دَلِيلٍ بَحَالٍ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ ذَلِكَ لَمْ يُلْزَمُ بَقَاءُ حُكْمِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَفْرُودِينَ كَمَا فِي (لَوْلَا) وَ (وَكَانَ) وَغَيْرَهُمَا؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ يَحْدُثُ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ، وَبِحُدُوثِهِ يَبْطُلُ الْعَمَلُ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّ النَّصَبَ بِ(إِنَّ) فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا نَصَبْتَ افْتَقَرَتْ إِلَى خَبَرٍ، وَلَا خَبَرَ، وَ(لَا) لَا تَعْمَلُ الرَّفْعَ وَلَوْ عَمِلَتْ لَافْتَقَرَتْ إِلَى خَبَرٍ أَيْضًا)).^(٣)

وَفِي صَحَّةِ النِّسْبَةِ إِلَى الْكُوفِيِّينَ نَظَرَ، فَفِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ مَا يَخَالِفُ مَا نَقَلَ الْعَكْبَرِيُّ عَنْهُ، فَقَالَ فِي (إِلَّا): ((وَنَرَى أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ (إِلَّا) إِنَّمَا جَمَعُوا بَيْنَ

(١) اللباب ٣٠٣/١ وينظر: الإنصاف: المسألة ٣٤- ٢١٢/١، والجنى الداني ٤٧٧، وائتلاف النصرة ١٦٤.

(٢) اللباب ٣٠٣/١-٣٠٤.

(٣) اللباب ٣٠٤/١-٣٠٥.

(إن)؛ التي تكون جحدًا، وضمّوا إليها (لا) فصارا جميعًا حرفًا واحدًا، وخرجوا من حدّ الجحد)).^(١)

فتبين من نصّ الفراء أنّ العكبريّ وقبله أبو البركات الأنباري وهما في فهم الكلام الذي نسباه إلى الفراء؛ لأنّ الفراء لم يقل إنّ إلّا مركبة من إنّ الثقيلة و(لا) كما يزعمان، وإنما قال من (إن) التي تكون جحدًا أي: إنّ النافية بمعنى ما.

ومذهب العكبري السابق في عامل المستثنى هو مذهب سيبويه، إذ يرى سيبويه أن ناصب المستثنى هو ما قبل (إلّا) وهذا رأي ابن السراج أيضًا^(٢)، أمّا المبرد، فكلامه يوحي أنّ ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف المقدّر بـ (أعني أو استثنى)، قال: ((والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولًا، ثم تأتي بالمستثنى بعد فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القوم إلّا زيدًا، ومررت بالقوم إلّا زيدًا، وعلى هذا مجرى النفي، وإن كان الأجود في غيره، نحو: ما جاءني أحد إلّا زيدًا، وما مررت بأحد، وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدًا فيهم، فلمّا قلت: إلّا زيدًا كانت إلّا بدلًا من قولك: أعني زيدًا، واستثنى في من جاءني زيدًا، فكانت بدلًا من الفعل)).^(٣)

قال المرادي : وهذه أقوال أكثرها ظاهر البعد، ورجّح أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعلٍ أو غيره بتقوية (إلّا).^(٤)

ويرى الباحث أنّ قول سيبويه ومن وافقه أنّ عامل المستثنى هو ما تقدمه من فعل بتقوية (إلّا)، لا يختلف عن قولنا: إنّ العامل في المستثنى الفعل وإلّا، فيكون فيه عاملان، غير أنّ كلام سيبويه ومن تبعه يوحي بأن العمل للفعل، وأنّ إلّا تقوي هذا العمل، وقد قالوا ذلك كي يبعدوا من التساؤل عن عمل الفعل اللازم في المستثنى المنصوب.

(١) معاني القرآن ٣٧٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٣٠/٢، والأصول في النحو: ١ / ٢٨١ .

(٣) المقتضب ٣٩٠/٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٥١٧.

سادسًا : حتى تُنصب بنفسها:

نقل العكبري عن الكوفيين قولهم: إِنَّ (حتَّى) هِيَ النَّاصِبَةُ للفعل بعدها؛ لأنَّ أن لا تظهر مَعَهَا فِي غَالِبِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَصَارَتْ بَدَلًا مِنْهَا، ونقل عن الكسائي قوله: النصب بـ (إلى وكي) بعد (حتَّى)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِمَا، ولم يعلق العكبري على مذهب الكسائي، لكنّه عدّ مذهب الكوفيين فاسدًا؛ لِأَنَّ (حتَّى) حرف جرّ بِمَعْنَى إِلَى وَبِمَعْنَى اللَّامِ، وليست بَدَلًا من (أن).^(١)

ولم يذكر الفراء العامل في نصب الفعل المضارع بعد (حتى)، ولكنه ذكر أنَّ الاسم المجرور بعدها بـ(إلى)، قال في قوله تعالى: ﴿تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ﴾^(٢)، و﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٣) : ((لا يكونان إِلَّا خَفَضًا؛ لأنه ليس قبلهما اسم يُعْطَفُ عليه ما بعد حتى، فذهب بحتى إلى معنى إلى)).^(٤)

وذكر أبو حيان أنَّ من ذهب إلى أنها ناصبة بنفسها أجاز إظهار (أن) بعدها توكيدًا نحو: لأسيرن حتى أن أصبح القادسية، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.^(٥) أما البصريون، فعللوا النصب بعد حتى بـ(أن) المضمرة، قالوا: ((ولا نعرف في العربية أنَّ ما يعمل في اسم يعمل في فعل، ولا ما يكون خافضًا لاسم يكون ناصبًا لفعل، فقد بان أنَّ حَتَّى لا تكون ناصبةً، كما أنَّك إذا قلت: جاء زيدٌ ليضربك، فالمعنى جاء زيدٌ لأنَّ يضربك؛ لأنَّ اللام خافضة للاسم، ولا تكون ناصبة للفعل، وكذلك ما كان زيدٌ ليضربك، اللام خافضة، والناصب (ليضربك) أن المضمرة، ولا يجوز إظهارها مع هذه اللام)).^(٦)

ويظهر للباحث أنَّ مذهب البصريين أقرب للقياس؛ لأنه لا يوجد في العربية ما يعمل في الاسم ويعمل في فعل، ولا ما يكون ناصبًا لفعل وجارًا للاسم في آن واحد.

(١) ينظر: اللباب ٤٤/٢-٤٥.

(٢) سورة الداريات: ٤٣.

(٣) القدر: ٥.

(٤) معاني القرآن: ١٣٧/١.

(٥) ينظر: الارتشاف ١٦٦/٤.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٠١/١، وينظر: الإنصاف: المسألة ٨٣- ٤٨٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٠/٤، والارتشاف ١٦٦/٤.

المبحث الثالث: عوامل أخرى.

أولاً : التنازع في العمل:

جاء في كتب العلل خلاف النحويين في نحو: قام وقعد زيدٌ، فالاختيار عند الكوفيين إعمال الفعل الأول؛ وحجّتهم أنّه أسبق الفعلين، وإلزام فاعل الثاني يجري ذكره في المتقدم، وقد أجازوا إعمال الثاني، والاختيار عند البصريين إعمال الثاني في المفعول [أي: المعمول] المذكور؛ لأنّه أقرب الفعلين إليه، وإلزام فاعل للأول على شريطة أنّ الثاني يفسره؛ لأنّه هو، وقد أجازوا إعمال الأول. (١)

وحجة البصريين في ذلك هي السماع؛ ((لأنّ أكثر ما وقع فيه في القرآن وفصيح الشعر على إعمال الثاني، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (٢)، ولو أعمل الأول لقال: أفرغه عليه قطراً)). (٣)

واختار أصحاب كتب العلل مذهب البصريين، قال العكبري: والدليل على أنّ الثاني أولى بالعمل السماع والقياس، وذكر الأمثلة السابقة ثم قال: ((وأما القياسُ فَهُوَ أَنَّ الثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْمِ وَإِعْمَالُهُ فِيهِ لَا يُغَيِّرُ مَعْنَى، فَكَانَ أَوْلَى، كَقَوْلِهِمْ: خَشَنْتَ بَصْدْرَهُ وَصَدْرَ زَيْدٍ، بَجَرِّ الْمُعْطُوفِ وَكَذَا قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ، أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ)). (٤)

(١) ينظر: ثمار الصناعة ٩٦. وتشرح العلل ٩١، والإنصاف: المسألة ١٣-٧١/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢، وتوضيح المقاصد ٦٣٦/٢.

(٢) سورة الكهف: ٩٦.

(٣) ثمار الصناعة ٩٦، وينظر: الإنصاف: المسألة ١٣-٧٣/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤١/٢.

(٤) اللباب ١٥٤-١٥٥، وينظر: الإنصاف: المسألة ١٣-٧٤/١.

ومما احتجّ به الكوفيون قول امرئ القيس: {من الطويل}

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(١)

فإنّما أعمل فيه الأول لأمر منع من إعمال الثاني، وذلك أنّه لو أعمل الثاني، لكان التقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب كثيرًا من المال، قال الجليس النحوي: ((ولا يلزم مثل ذلك في إعمال الأول؛ إذ لا دليل عليه في البيت من هاء ترجع إلى الأول، فالذي يقوي في نفسي وما سبقني إليه أحد أنّ قوله: ولم أطلب، معناه: ولم أسع، وهو غير متعديّ، فلذلك لم يخلف به ولا أعمل الأول، ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك، حتى جعلوا البيت شاهدًا لجواز إعمال الأول)).^(٢)

والفائدة في الخلاف السابق تكمن في نحو قولنا: ضربت وضربني زيدًا أو زيدًا، فالبصريون ((يقولون على أصل اختيارهم: ضربت وضربني زيدًا... والكوفيون يقولون على أصل اختيارهم: ضربت وضربني زيدًا، فيؤخرون مفعول الأول؛ لأنّ الفعلين قد صارا كالفعل الواحد، فإن قدم في المسألة (ضربني) فإن البصريين يقولون: ضربني وضربت زيدًا، فيضمرون الأول على شريطة التفسير، وأمّا الكوفيون، فإن الفراء لا يجيز هذه المسألة؛ لأنّ فيها إضمارًا قبل الذكر، والكسائي يجيزها إلا أنّه يرى أنّ الفاعل يحذف حذفًا^(٣)، وردّ الجليس النحوي رأي الكسائي؛ لأنّ حذف فاعل الفعل خطأ بخلاف حذف المفعول^(٤).

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ النحويين يختلفون في أولى الفعلين في العمل، غير أنّهم يجيزون إعمال الأول والثاني في المعمول، فسيبويه لا ينكر عمل الأول في

(١) ديوان امرئ القيس ٣٩.

(٢) ثمار الصناعة ٩٧.

(٣) المصدر نفسه ٩٧. وينظر: الباب ١٥٣/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٩٧.

المعنى دون اللفظ، ويرى في الفعل الثاني أنه يعمل في اللفظ والمعنى^(١). وإذا عمل أحد الفعلين فلا بد من وجود فاعل في الآخر، ولعل سيبويه أشار إلى عمل الأول من قول امرئ القيس، ثم قال: (فإنما رفع؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك، ونصب فسد المعنى)^(٢).

وظاهر كلام ابن السراج يدلّ على جوازه إعمال الأول والثاني في الكلام، فقال ((تقول ما أحسن وأجمل زيداً، إن نصبت زيداً بـ (أجمل، فأن نصبته بـ (أحسن) قلت ما أحسن وأجمله زيداً، تريد ما أحسن وأجمله، وعلى هذا مذهب إعمال الفعل الأول))^(٣)، وجاء إعمال الأول في قوله تعالى: ﴿كَادِيزِيعُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾^(٤)، ووجه الرضي القول في الآية أنّ ((في كاد ضمير الشأن ويجوز أن يكون من باب التنازع وقد أعمل الأول، ولو أعمل الثاني لقال: كادت)).^(٥)

ثانياً : إعمال (أن) المخففة:

نقل العكبري عن الكوفيين امتناع عمل (أن) بعد التّخفيف، لِضَعْفِهَا، وذهب هو إلى أنّ (أن) المخففة من الثقيلة يجوز فيها الإعمال والإلغاء، والدليل على جواز الإعمال أنّ المثقلة مشبهة بالفعل، وقد عمل الفعل بعد تخفيفه بالحذف كَقَوْلِكَ: لم يَكْ وَلَا أدرِ، ثم قال ردّاً على حجة الكوفيين: ((وَيَكْفِي فِي ضَعْفِهَا جَوَازُ إِبْطَالِ عَمَلِهَا لَا وَجُوبِهِ)).^(٦)

ومما جاء من الشعر بتخفيف (أن) قوله: { من الطويل }

(١) ينظر: الكتاب ٧٦-٧٧.

(٢) الكتاب ٧٩/١.

(٣) الأصول في النحو: ١٠٦/١.

(٤) التوبة: ١١٧.

(٥) شرح الرضي ٢١٧/٤.

(٦) اللباب ٢٢٢/١.

فيوماً توافينا بوجهٍ مقسّمٍ كأنْ ظَبِيَّةٌ تعطوا إلى وارقِ السَّلَمُ^(١)

قال العكبري: يروى ((بِالرَّفْعِ مَعَ الإِلْغَاءِ وَالتَّقْدِيرِ: كَأَنَّهَا ظَبِيَّةٌ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الإِعْمَالِ وَالْخَبَرِ مَحْذُوفٍ، أَيْ: كَأَنَّ ظَبِيَّةً هَذِهِ الْمَرْأَةَ، وَبِالْجَرِّ عَلَى زِيَادَةِ (أَنْ) وَالْجَرِّ بِكَافِ التَّشْبِيهِ)).^(٢)

ونُقل عن سيبويه موافقة الكوفيين في أَنَّ (أَنْ) المخففة المفتوحة لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا في مضمّر، وتكون حرفاً مصدرياً كسائر الحروف المصدرية، وما ذهب إليه العكبري من أنها تعمل في المضمّر، وفي الظاهر.. نُقل عن طائفة من المغاربة، والمذهب الثالث فيها: أنها تعمل في مضمّر لا ظاهر وعليه الجمهور.^(٣)

وإذا دخلت (أَنْ) المفتوحة المخففة على فعل ليس لليقين، فعند البصريين هي (المصدرية)، وأما المخففة، فبين الرضي علّة وقوع فعل اليقين بعدها بقوله، ((إذا خففت المشددة تقاصرت خطاها، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة.. ولا تقع إلاّ بعد فعل التحقيق، كالعلم، وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن، والانكشاف والظهور، والنظر الفكري، وذلك انها بعد التخفيف شابته لفظاً ومعنى أن المصدرية)).^(٤)

وقد بين أبو حيان أَنَّ المسوغ في هذه المسألة هو تعاقب كل من (أَنْ) المخففة والناصبية فيما بينهما ومما يعضد مذهب الكوفيين في هذه المسألة القراءة المنسوبة إلى ابن محيصن (أَنْ يَتِمَّ الرضاعة) برفع (يَتِمُّ)^(٥)، من قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ

(١) البيت لأرقم بن علباء الشكري ينظر: شرح أبيات سيبويه ٣٦٦/١.

(٢) اللباب ٢٢٢/١.

(٣) ينظر: الجني الداني: ٢١٩، وهمع الهوامع ٥١٤/١.

(٤) شرح الرضي ٣٢/٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٤٦.

يُتِمُّ الرِّضَاعَةَ^(١) ، أمّا الزمخشري، فعَدَّ رفع الفعل بعد (أَنْ) لغة من لغات العرب .^(٢)

ويرى الباحث أَنَّ إعمال (أَنْ) المخففة من الثقيلة يعتمد على ما بعدها، فإن كان ما بعدها اسمًا، فهذا لا يمنع من إعمالها، لأنّها لا تلتبس بالمصدرية، وإن كان ما بعدها فعلًا لليقين فهذا بحث سنتناوله فيما يأتي، وإن كان ما بعدها فعلًا ليس لليقين فالأولى أن نعتها مصدرية لإزالة اللبس بين المخففة والمصدرية.

ثالثًا : إلغاء (إِنَّ) عن العمل:

جاء في (اللباب في علل البناء والإعراب) أَنَّ ضمير الشَّان والقَصَّة يكون اسم (إِنَّ) كَمَا كَانَ اسم (كَانَ)، إِلَّا أَنَّ (كَانَ) يَسْتَتِرُ فِيهَا الضَّمِيرُ؛ إِذْ كَانَتْ فِعْلًا، وَ(إِنَّ) لَا يَسْتَتِرُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ، وَإِنْ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، كَانَ ضمير القصة محذوفًا للعلم به، ونقل العكبري في اللباب عن الكسائي أَنَّ (إِنَّ) في الجملة السابقة ملغاة عَنِ الْعَمَلِ، وَعَدَّ الْعَكْبَرِيُّ قَوْلَهُ ضَعِيفًا؛ لِقُوَّةِ شَبهِهِ (إِنَّ) بِالْفِعْلِ .^(٣)

ويظهر أَنَّ نقل العكبري السابق جاء بخلافه، فجاء في ارتشاف الضرب لأبي حيان أَنَّ مذهب الكسائي، والفراء أنه لا يجوز حذف ضمير الشَّان، إذا أدى إلى أن يكون بعد إن وأخواتها اسم يصح عملها فيه، سواء أكان معمولًا لفعل متأخر أم مبتدأ، قد رفع ظاهرًا سد مسد خبره، أم لم يكن، فإن وقع بعدها فعل تقدم معموله ظرفًا أو مجرورًا نحو: إن في الدار قام زيد، وإن عندك جلس عمرو، فذهب الكسائي إلى أن (إِنَّ) مبطلّة في اللفظ عاملة في مضي الفعل .^(٤)

ومذهب الكسائي السابق في عدم جواز حذف ضمير الشَّان هو مذهب جمهور النحويين، قال ابن السراج: ((واعلم: أنهم يقولون: إنه زيد منطلق، يريدون: أن الأمر زيد منطلق، وإنما أظهروا المضمّر المجهول في (إن وظننت) خاصة، ولم يظهروا

(١) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٢) ينظر: المفصل ٤٢٩.

(٣) ينظر: اللباب ٢١٩/١.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٢٤٧/٢-١٢٤٨، وجمع الهوامع ٤٩٧/١.

في (كان)؛ لأن المرفوع ينستر في الفعل والمنصوب يظهر ضميره فمن قال: كان زيد منطلق قال: إنه زيد منطلق وإنه أمة الله ذاهبة وإنه قام عمرو^(١).

وقال ابن يعيش: ((ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر...وتعمل فيه هذه العوامل، فإذا كان منصوباً، برزت علامته متصلة، نحو قولهم: ظننّته زيد قائم، وحسبته قام أخوك، فالهاء ضمير الشأن والحديث، وهي في موضع المفعول الأول، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني، وهي مفسّرة لذلك المضمّر، وتقول: إنّه زيد ذاهب، فالهاء ضمير الأمر، و(زيد ذاهب) مبتدأ وخبر في موضع خبر الأمر، ولا يجوز حذف هذه الهاء إلا في الشعر، لا يجوز في حال الاختيار (إن زيد ذاهب) على معنى (إنّه زيد ذاهب))^(٢).

فظهر أنّ كلام العكبري السابق خلاف ما نُقل عن الكسائي، فالعكبري ينسب للكسائي أنّ نحو: إنّ زيد قائم، جائز عنده باعتبار الغاء إنّ عن العمل، ولم يذكر النحويون ذلك، بل نقل عنه أبو حيان والسيوطي -كما تقدم- أنّه لا يجوز حذف هذا الضمير في نحو: إنّ زيد قائم، بل يجوز حذفه إذا جاء بعده ما لا صحّ عمله فيه، كالفعل، وفي هذه الحالة نُقل عنه أنّ (إنّ) ملغاة عن العمل في اللفظ، وعاملة في مضي الفعل في نحو: إنّ في الدار قام زيد، وما قاله الكسائي صحيح، فالمراد من قوله أنّ العمل لا يظهر في الفعل ولكنه مقدر، وهذا مشابه لقولنا: إنّ الجملة الفعلية في محل رفع، أو نصب، والله أعلم.

رابعاً : العامل في الشرط وجوابه:

جاء في كتاب الإيضاح، واللباب الخلاف في الجّازم لفعل الشرط وجوابه، فنقل العكبري عن الكوفيين أنّ (إنّ) تجزم الأول وينجزم الجواب على الجوار، وقال

(١) الأصول ٢٣٢/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣٣٦/٢.

((محققو البصريين (إن) هي الجازمة لهما، وَقَالَ بعضُهم: (إن) تجزم الأول ثم تجزمان الجواب، وقال بعضُهم: (إن) تَجْزِمُ الأولَ ثم يَجْزِمُ الأولُ الجواب،)).^(١)

وظاهر كلام الزجاجي في الإيضاح أنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ فعل الشرط وجواب الشرط عمل كلَّ منهما بالآخر، قال: ((أيهم تر يأتك، ومن تضرب أضرب، قال أهل الكوفة: هذا نظير قولنا زيد قائم، ترفع زيدًا بقائم وقائمًا بزيد. فعاب البصريون ذلك عليهم وهم يقولون أيًا تضرب أضرب، إن أيًا منصوب بتضرب، وتضرب مجزوم بأي)).^(٢)

وهذا يعني أنَّ النقل عن الكوفيين اختلف عند أصحاب كتب العلل، فالكبري نقل عنهم أنَّ جواب الشرط يُجزم على الجوار، وفعل الشرط مجزوم بأداة الشرط الجازمة، أمَّا الزجاجي فنقل عن الكوفيين أنَّ فعل الشرط وجوابه عمل كل منهما في الآخر، وقد ذكر الكبري حجة كل فريق منهم، فحجَّة الكوفيين أنَّ الحرف ليس في قوِّته العمل في الفعلين، والفعل لا يعمل في الفعل، فتعيَّن أنَّ يكون على الجوار؛ لما فيه من مشكلة للأول، وحجَّة البصريين: أنَّ ((إن) تقتضي الفعلين فعملت فيهما، كالابتداء وكان وإنَّ وظننتُ، وحجَّة القول الثالث: أنَّ إن ضعيفة؛ فلا تعمل في شئين، فتقوى بالثاني، واحتج الفريق الرابع بأنَّ الفعل الأول يقتضي الثاني فعمل فيه.^(٣)

ولم يحدد الكبري اختياره من مذاهب البصريين السابقة، واكتفى بالرد على الكوفيين بقوله: ((إنَّ عمل الفعل في الفعل غير سائغ؛ لأنَّ الفعل لا يقتضي الفعل ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول، وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره، وأمَّا الإعراب على الجوار فلا يُصار إليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة)).^(٤)

(١) اللباب ٥١/٢.

(٢) الإيضاح ١٤٠.

(٣) ينظر: اللباب ٥١/٢.

(٤) اللباب ٥٢/٢.

ويبدو لي أنّ العكبريّ وضّح في هذه المسألة إبطال مذهب الكوفيين فحسب، حتى وإن ظهر للمتلقي عدم وضوح مذهبه.

ويمكن تلخيص المذاهب في جازم جواب الشرط في ما يأتي:

القول الأول: أنّ أدوات الشرط هي الجازمة له؛ وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافيّ إلى سيبويه، القول الثاني: أنّه مجزوم بفعل الشرط؛ وهو مذهب الأخفش، واختاره ابن مالك في التسهيل، القول الثالث: أنّه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معاً؛ ونُسب إلى سيبويه، والخليل، والأخفش، والمبرد، القول الرابع: أنّه مجزوم على الجوار؛ وهو مذهب الكوفيين، القول الخامس: أنّ الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مُشتركين ثم مختصين، ولعدم دخول لام الابتداء عليهما؛ وهو مذهب المازنيّ، القول السادس: أنّه مجزوم بفعل الشرط، ونسبه الزجاجي للكوفيين كما تقدم.^(١)

ولعل مذهب الكوفيين الذي نقله العكبريّ هو الأشهر، وهو ما نقله غيره من النحويين، كأبي البركات الأنباري، الذي ذكر من حججهم: ((أنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، فكان محمولاً عليه في الجزم، والحمل على الجوار كثير في كلامهم...كقولهم: جُرْ ضَبْ خَرِبٍ، وما أشبه ذلك))، وردّ عليهم بقوله: ((وهذا ليس بصحيح؛ لأن الحمل على الجوار قليل، يُقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه لقلّته)). واختار ((أن يكون العامل هو حرف الشرط، بتوسط فعل الشرط؛ لا أنّه عامل)).^(٢)

ويرى الباحث أنّ فعل الشرط وجوابه متلازمان، وهما مشابهان للمبتدأ والخبر، فالقول في عامل الخبر كالقول في عامل جواب الشرط، فمن قال هنا: إن جواب

(١) ينظر: الكتاب ٦٣/٣، والمقتضب ٤٩/٢، والإيضاح للزجاجي ١٤٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٣/١، والارتشاف ١٨٧٧/٤.

(٢) أسرار العربية ٢٣٨-٢٤٠. وينظر: الإنصاف: المسألة ٨٤-٩٣/٢ وما بعدها.

الشرط مجزوم بحرف الشرط وفعل الشرط أظنه يرى هناك أنّ الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، والله أعلم.

الفصل الثالث

آراء الكوفيين في الأدوات وحروف المعاني

الفصل الثالث

آراء الكوفيين في الأدوات وحروف المعاني

عرف سيبويه الحروف إذ جعلها القسم الثالث من أقسام الكلام، فقال: ((الكلم اسمٌ، وفعلٌ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))^(١)، فالحروف هي ألفاظ وُجِدَتْ في اللغة لتدلّ على معنى متعلّقٍ بغيرها، وقد عُنِيَ بدراستها سائرُ أهل اللغة والنحو؛ لأنّها وسائلُ الربط في التركيب الذي ينصبُّ عليه عمل النحوي، واختلفوا في حقيقة دلالتها على المعنى، هل تدلّ في نفسها؟ أو في غيرها؟ والغالب لديهم، أنّها تدلّ على معنى في غيرها.^(٢)

ولم يرد في كتاب سيبويه ذكرٌ لمصطلح الأداة، وأطلق النحويون المتأخرون لفظ الأداة على بعض الأبواب النحويّة العامة، نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات القسم، وأدوات الشرط، ولفظ الحرف لديهم يقابل الاسم والفعل، أمّا الأداة فمدلولها أعمّ، إذ تشمل الحرف وغيره^(٣)، وهذا المعنى هو ما نقصده في هذا الفصل.

وقد عُنِيَ أصحاب كتب العلل بهذه الحروف والأدوات في كتبهم، ونقلوا لنا آراء الكوفيين فيها، وسنتناول ذلك في الصفحات القادمة مقسمًا على مبحثين: مبحث للحروف، ومبحث للأدوات:

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/٤٨٣، ٤٢٧، والجنى الداني ٢٠.

(٣) ينظر: اللحة ١/٤٦١، والجنى الداني ٣١، ومع الهوامع ٢/٥٤٥.

المبحث الأول: الأدوات.

لا يختلف مدلول الأداة في هذا المبحث عن المعنى الذي تقدم في الصفحة السابقة؛ إذ إنها تشمل الحرف وغيره، لكننا سنذكر تحت هذا العنوان الأدوات التي ليست بحروف، فقد تكون فعلاً أو اسماً؛ لأنّ الحروف أفردنا لها مبحثاً خاصاً.

أولاً: أصل الأدوات :

١- أصل (منذُ ومنذُ):

جاء في بعض كتب العلل قول الكوفيين: إنّ (منذ) مركبة، فذهب بعضهم إلى أنّ أصلها: من إذ، وأصل: مذ: من، ووافقهم الزجاجي على ذلك^(١)، وذهب الفراء إلى أنّ أصل (منذ): (من ذو) الّتي بِمَعْنَى (الَّذِي) فِي اللُّغَةِ الطَّائِيَّةِ^(٢)، قال الجليس النحوي: وهم بذلك ((يجيزون وضع (من) موضعها، ويعتلون لذلك بقوله عز وجل: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى اتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾^(٣)، وتقديره عندنا: من تأسيس أول يوم...)).^(٤)

ونقل العكبري عن البصريين قولهم: إنّ (منذ) مفردة^(٥)، وذكر الجليس النحوي أنّها أصل لـ(مُذ) ((لأنّها أتمّ الكلمتين، ومذ فرع لها ومختصرة منها، وذلك أنّ منذُ لما كانت مبنية، وكان أصل البناء السكون، التقى فيها ساكنان: النون والذال، ولما كان

(١) ينظر: ثمار الصناعة ١٣٣.

(٢) ينظر: اللباب ٣٦٩/١.

(٣) سورة التوبة ١٠٨.

(٤) ثمار الصناعة ١٣٣، وينظر: الإصناف: المسألة ٥٦ - ٣١٦/١، وشرح المفصل ١١٩/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٣.

(٥) ينظر: اللباب ٣٦٩/١.

حق الساكنين إذا التقيا أن يحذف أحدهما أو يحرك، اعتُمد في منذُ الحالان جميعاً، فحذت نونها تارة، فرجعت إلى مذُ، ومن أجل هذا الحذف غلبت الاسمى على مذُ، وإنما اختصت النون بالحذف ليؤمن اللبس في الخط، وحركت ذالها تارة، فصارت منذُ، وخصت بالضمّ اتباعاً للميم، كذلك مذ إذا لقيها ساكن)).^(١)

ويترتب على كل مذهب من المذاهب السابقة تقدير، ففي قولك: مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ يَوْمَانِ، تقديره على مذهب الفراء: من الذي هُوَ يَوْمَانِ، ف(يَوْمَانِ) خبر مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَقَالَ غيره من الكوفيين: هُوَ فَاعِلٌ فعل مَحْذُوفٍ، أَي: من إِذْ مَضَى يَوْمَانِ، وَعَلَى قول البصريين (مُنْذُ) مُبْتَدَأٌ، و(يَوْمَانِ) خبره، وَالتَّقدير: أمد ذَلِكَ يَوْمَانِ.^(٢)

ومما احتجّ به الكوفيون على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من (مِنْ و(إِذْ))، فتغيرا عن حالهما في أفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت (مِنْ) بالذال وضمت الميم؛ للفرق بين حالة الأفراد والتركيب، وأما الفراء فاحتج على أن الاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدأ محذوف؛ لأن مذ ومنذ عنده مركبتان من (مِنْ و(ذُو)) التي بمعنى الذي كما تقدم، وهي لغة مشهورة^(٣)

قال ابن يعيش بعد أن ذكر مذهب الكوفيين وحججهم: ((وهذه دَعَاوى لا دليل عليها، والأصلُ عدمُ التركيب)).^(٤)

(١) ثمار الصناعة ١٣٣.

(٢) ينظر: الباب ٣٧٠/١.

(٣) ينظر: الإنصاف المسألة ٣١٦-٣١٧/١-٥٦.

(٤) شرح المفصل ١١٩/٣.

وردّ الرضيّ على الكوفيين بقوله: إنّ ((أثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى، وينبغي ألا تكون (منذ) الجارة، على المذهبين، مركبة، إذ يتعذر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفاً موافقاً للفظ، للفظ هذا الاسم المركب)).^(١)

٢- أصل (اللهم):

جاء في كتب علل النحو مذاهب النحويين في أصل (اللهم)، فنقل عن الكوفيّين قولهم: إنّ (اللهم): عوض من (يا الله أمّا بخير)^(٢)، ونسب ابن الوراق مذهب الكوفيين السابق للفراء^(٣)، ولا عجب في اختلاف النسبتين؛ إذ اعتاد العكبريّ على أنه ينسب قول الفراء للكوفيين، وقد يذكر مذهب الفراء ويريد به الكوفيين.

وقد ردّ ابن الوراق والعكبريّ على قول الكوفيين السابق، وعدّاه غلطاً لوجهين ((أحدهما: أنه لو كان كذلك لكثير الجمع بينهما، ولمّا لم يأت ذلك إلا في الضرورة علم أنه عوض، فلم يجمع بينه وبين المعوض، والثاني: أنه يصح أن يقع بعد هذا الاسم (أمّا بخير) وما أشبهه كقولك: اللهم أغفر لي، وأن يقع بعده ضدّ هذا المعنى كقولك: اللهم العن فلانا وما أشبهه)).^(٤)

وأجاز الكوفيّون الجمع بين (يا) النداء و(اللهم)؛ بناء على رأيهم أن الميم ليست عوضاً منه بل، ((الميم.. بقية جملة محذوفة، وهي (أمّا بخير)، وليست عوضاً من

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٠٨-٢١٠.

(٢) ينظر: الباب ٣٣٨/١.

(٣) ينظر: علل النحو ٣٤٤.

(٤) الباب ٣٣٨/١، وينظر: علل النحو ٣٤٤.

حرف النداء، ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار^(١)، وأنكر البصريون ذلك لاجتماع التعريفين، وهما تعريف النداء، وتعريف العلمية^(٢).

وجاء الجمع بينهما في قول الشاعر: { من الرجز }

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما^(٣)

قال الزجاجي: ((ولا يعتد البصريون بهذا الشعر ولا يرونه حجة، ولو كان القول على ما ذهب إليه الفراء، لما امتنع من حرف النداء؛ لأنّ تصيير الشئئين شيئاً واحداً لا يمنع من دخول حرف النداء، ألا ترى أنا ننادي (معدى كرب) (ورام هرمز) (وبعلبك)، وما أشبه ذلك، وهما اسمان جعلنا اسماً واحداً..)).^(٤)

ومذهب سيبويه والخليل أن (اللَّهُمَّ) لا يُوصف؛ لأنَّه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصَّوْت، يَعْنِي غير مُتَمَكِّن فِي الإِسْتِعْمَال، أمَّا قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾^(٥)، فعلى نداء آخر، أي: يَا فَاطِر، وَذَهَب الْمُبَرِد وَالزَّجَّاج إِلَى جَوَّاز وَصَفَهُ بِمَرْفُوعٍ عَلَى اللَّفْظِ وَمَنْصُوبٍ عَلَى الْمَوْضِع، وَجَعَلَا (فَاطِر) صِفَةً لَهُ، وَقَالَ أَبُو حَيَّان: وَالصَّحِيح مَذْهَبُ سَيْبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِيهِ مِثْلَ اللَّهُمَّ الرَّحِيمِ أَرْحَمَنَا، وَالْآيَةُ وَنَحْوُهَا مُحْتَمَلَةٌ لِلنَّدَاءِ.^(٦)

(١) حاشية الصبان ٢١٧/٣، وينظر: همع الهوامع ٦٤/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف المسألة ٤٦-١-٢٧٥.

(٣) رجح البغدادي نسبته لأمية بن أبي الصلت ينظر الخزائنة ٢/ ٢٩٥.

(٤) اللامات ٩١.

(٥) سورة الزمر: ٤٦

(٦) ينظر: الجمل في النحو للخليل ١٣٦، والكتاب ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٣٩/٤، وهمع الهوامع ٦٤/٢.

٣-الأصل في إياك ونحوها:

ذكر العكبري اختلاف النحويين في (إيّا) وما اتصل بها من ضمائر، فنقل عن الفراء قوله: إنّ الكاف (وغيرها مما اتصل بها) هُوَ الضَّمِير، و(إيّا) أُتِيَ بِهَا لِيَعْتَمِد الضَّمِير عَلَيْهَا؛ إِذِ الْحَرْفُ الْوَاحِدُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، قَالَ الْعَكْبَرِيُّ: ((وَهَذَا ضَعِيفٌ... لِأَنَّ (إيّا) عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، وَتِلْكَ عِدَّةُ الْأَسْمَاءِ الْمَتَوَسِّطَةِ بَيْنَ الْخَمَاسِيَّةِ وَالثَلَاثِيَّةِ، فَهِيَ أَقْوَى مِنَ الْأَصْلِ الثَّلَاثِيِّ، فَيَبْعَدُ أَنْ يُؤْتَى بِهَا لَتَقْوِيَةِ مَا هُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ)). (١).

وذكر العكبري المذاهب الأخرى غير مذهب الفراء، فنقل عن سيبويه قوله: إنّ (إيّا) ((اسم مُضمر وَالْيَاءُ وَالْكَافُ وَغَيْرُهُمَا حُرُوفٌ مَعَانٍ، وَالْأَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ حَدَّ الْإِسْمِ الْمُضْمَرِ مَوْجُودٌ فِي (إيّا)؛ وَلِذَلِكَ لَا يَتَنَكَّرُ بِحَالٍ، وَالْيَاءُ وَالْكَافُ لَوْ كَانَا اسْمَيْنِ لَكَانَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ، وَلَا عَامِلٌ لَهُمَا هُنَا، أَوْ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ، وَالْإِسْمُ الْمُضْمَرُ لَا يُضَافُ؛ فَصَارَتِ الْكَافُ هُنَا كَالْكَافِ فِي ذَاكَ وَأَوَّلِكَ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: كِلَاهُمَا مُضْمَرٌ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَشْبَهَ الْمَظْهَرِ لِكَثْرَةِ حُرُوفِهِ... وَقَالَ آخَرُونَ: الْجَمِيعُ اسْمٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَعِيدٌ أَيْضًا؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مَا يَتَغَيَّرُ الْحَرْفُ مِنْهُ لِتَغْيِيرِ الْمَعَانِي، أَمَّا الْحُرُوفُ الزَّائِدَةُ عَلَى الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ، فَتَخْتَلِفُ لِاخْتِلَافِ الْمَعَانِي)). (٢).

ويلحظ أنّ الخلاف السابق لم يكن بين الكوفيين والبصريين فحسب، بل هو خلاف بين البصريين أنفسهم، وهذا ظاهر من نصّ العكبري الأخير، أمّا سبب خلاف الكوفيين في (إيّاك)، فهو اجتماع مضميرين الأوّل منفصل والثاني متصل، والأوّل يحتاج الثاني لتعيين المقصود من الإتيان بالمضمر. (٣).

(١) الباب ٤٨٠/١، وينظر: سر صناعة الإعراب ٣١٩/١-٣٢٠، والإنصاف المسألة ٩٨-١٠٧/٢، وإتلاف النصرة ٨٨ و الجنى الداني ٥٣٦.

(٢) الباب ٤٧٩/١-٤٨٠.

(٣) ينظر: الإنصاف المسألة ٩٨-١٠٧/٢.

أما البصريون فذهبوا إلى أنَّ (أَيَّا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء، قال سيبويه: ((حدثني من لا أتهم عن الخليل أنَّه سمع إعرابياً يقول: إذا بلغ الرَّجُل الستين فإِيَّاه و إِيَّا الشَّوَابِ))^(١)، فأُضِيْفَت (إِيَّا) إلى (الهاء) مرَّةً و إلى الاسم الظاهر مرَّةً ثانية، و أُكِّدَ في مرَّةٍ ثالثة بقول الخليل: ((لو إنَّ رجلاً قال: إِيَّاكَ نفسك، لم أعنفه، لأنَّ هذه الكاف مجرورة)).^(٢)

فمذهب الخليل أن (إِيا) مضاف إلى الهاء والكاف في إِيَّاكَ وإِيَّاه، وأن الكاف وأخواتها ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف، وتابعه الأخفش والمازني^(٣)، ومذهب البصريين غير الخليل أن يكونَ الأول المضمر، ولا محل للمتصل من الإعراب^(٤)، أما ابن السراج، فقد ذهب إلى أن القياس يوجب أن يكون (إِيا) مثل الألف والنون في (أنت) فيكون (إِيا) اسم وما بعده للخطاب، ويقوي ذلك عنده أن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف، و(إِيا) مع ما يتصل بها كالشيء الواحد، نحو: أنت .^(٥)

واختار ابن مالك مذهب الخليل ومن تبعه، واستدلَّ لهم من عدة أوجه، منها: أنه لو كانت اللواحق ب(إِيا) حروفا لم يحتج إلى الياء في (إِياي)، كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا)، وأن غير الكاف من لواحق (إِيا) مجمع على أسميتها مع غير (إِيا) ومختلف عليه معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، فألحقت الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد .^(٦)

(١) الكتاب ٢٧٩/١، وينظر: سر صناعة الإعراب ٢٧٦/١.

(٢) الكتاب: ٢٧٩/١.

(٣) ينظر: الأصول ١١٧/٢، وشرح التسهيل ١٤١/١.

(٤) ينظر: شرح التصريح ١٠٤-١٠٥.

(٥) ينظر: الأصول ١١٧/٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل ١٤١/١، ١٤٢.

وخلاصة القول فيما سبق أربعة مذاهب: مذهب الفراء: أنّ ما اتصل بـ(إيا) هو الضمير، وإيا جيء بها ليعتمد الضمير عليها، ومذهب سيبويه ومن تبعه أنّ إيا هي الضمير وما اتصل بها حروف لا محل لها من الإعراب، ومذهب الخليل ومن تبعه أنّ إيا وما اتصل بها كلاهما مضمّر، ومذهب ابن السراج أنّها اسم واحد مثل (أنت).

ويبدو للباحث أنّ مذهب الفراء أقرب للصواب، فلو تأملنا في التغييرات التي تحدث لـ(إياك وإياه وإياها ..) لوجدنا أنّ التغيير يكون بحسب نوع الضمير، وإيا ثابتة، كأنها زيادة جيء بها لتسهيل النطق، وهذا القول أقرب الأقوال لمذهب الخليل، ولعله يجانب الصواب.

٤- الأصل في (هذا) و(هو) و(الذي):

نقل العكبري مذاهب النحويين في اسم الإشارة (ذا)، فنقل عن الكوفيين أنّ الاسم الذال وحدها، والألف زائدة للتكثير، واحتجوا بأنّ تثنية ذا: دان، والألف والنون للتثنية فلم يبق سوى الذال، وعنده أنّ اسم الإشارة للمذكر (ذا) الذال والألف، وليست الذال وحدها؛ لأنّ اسم الإشارة منقّص في حكم الظاهر وليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، ولا القياس يقتضيه، كما أنّهم قالوا في تصغيره: ذيا، فأعادوه إلى أصله؛ إذ هذا شأن التصغير.

ولم يرتض العكبري ما ذهب إليه الكوفيون، وردّ عليهم بقوله: أنّ دان ليس بتثنية ذا، بل صيغة مؤنوعة للتثنية، ويجوز أن يقدر أنّه مثني، ولكنّ الألف سقطت لالتقاء الساكنين، ويجوز أنّه قد عوض من الألف بتثنية النون فكأنّها لم تسقط. (١)

(١) ينظر: الباب ٤٨٥/١-٤٨٦، وينظر: مذهب الكوفيين في الإنصاف ٢ المسألة ٩٥-٥٥٣، وشرح المفصل ٣٥٣/٢، والارتشاف ١٠٠٢/٢.

ومما استدل به الكوفيون على صحة رأيهم قول العرب: هذه أمة الله، بتسكين الهاء، فعّد الكوفيون تسكينها هنا دليلاً على أنها زائدة، وأنّ الأصل الذال وحدها، وردّ عليهم ذلك؛ لأنّ هذا الاسم اسم ظاهر وليس في الكلام اسم ظاهر على حرف واحد حتى يُحْمَلَ (هذا) عليه، ويدلّ على ذلك قولهم في التصغير: (دَيّا) فردّوه إلى الثلاثي، أمّا الهاء في المثال، فهي بدل من الياء والأصل: (هذي).^(١)

قال السيرافي: ((أصل هذه: هذي، وإنما أبدلت الهاء من الياء، وكثير من العرب لا يبدلون ويقولون: هذي، فمن أبدل فإنه يجري هذه الهاء مجرى هاء الضمير التي قبلها كسرة فيكسرهما، ولا أعلم أحدا يضمها؛ لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير، فحملوها على أكثر الكلام، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة)).^(٢)

ووافق السهيلي الكوفيين؛ فذهب إلى أنّ الاسم في هذا الباب ((هو الذال وحدها دون الألف خلافاً لبعض البصريين، يدلّ على ذلك سقوطها بالتثنية وفي المؤنث إذا قلت: هذه، وتلك)).^(٣) وقد ردّ العكبري هذا الاحتجاج في كلامه السابق قال أبو البركات الأنباري: ((زان والذان ليس ذلك تثنية على حدّ قولهم: (زيد وزيدان، وعمرو وعمران)، وإنما ذلك صفة مرتجلة للتثنية، وكما ان (هؤلاء) صفة مرتجلة للجمع)).^(٤)

ومما له صلة في المسألة السابقة: ما نقله العكبري عن الكوفيين، وهو قولهم: إنّ الهاء في (هو وهي) هي الاسم وما بعدها مزيدٌ للتكثير واحتجّوا من وجهين، أحدهما: أنّ الواو والياء تحذفان في التثنية والجمع، نحو: هما وهنّ وهم وفي الواحد

(١) ينظر: الإنصاف المسألة ٩٥-٥٥٣/٢، وإتلاف النصرة ٦٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٦٩/٥.

(٣) نتائج الفكر في النحو ١١٧.

(٤) الإنصاف: المسألة ٩٥-٥٥٤/٢.

المتَّصل نحو: رَأَيْتَهُ، وَلَوْ كَانَا مِنْهُ لَمَا حَذَفَا، وَالثَّانِي أَنَّهُمَا قَدْ حَذَفَا فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: { من الطويل }

(فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لَمَنْ جَمَلَ رَخُو الْمَلَاطِ نَجِيبٌ) ^(١)

أراد: فبيننا هو، ولم يرتض العكبري مذهب الكوفيين، وذهب إلى أن (هو) كلمة واحدة كما تقدم، أما حججهم فهي قريبة إلى حد كبير من حججهم في تأصيل اسم الإشارة (ذا)، والرد عليهم هنا كالرد عليهم هناك، قال العكبري: ((أما التثنية والجمع فصيغ مرتجلة لما ذكرناه في هذين، والثاني أنهم حذفوا الواو والياء فراراً من الثقل؛ وذلك أن الهاء مضمومة والميم تشبه الواو، فلو أثبتوا الواو متحركة، ثقل اللفظ أو ظن أنها كلمتان، ولو سكنوها لجمعوا بين ساكنين، فكان الوجه حذفها، وأما حذفها في المتصل فراراً من الثقل، وأما حذفها في الشعر فلا حجة فيه للاضطرار إليه)) ^(٢)

وجاء الضمير (هو) محذوفاً منه الواو في بيت الكتاب: { من الرجز }

دار لسعدى إذ ه من هواكا ^(٣)

ونسب السيوطي جواز حذف الواو، والياء من الضمير (هو) إلى الكوفيين، والزجاج، وابن كيسان، ثم قال ((وهذا المذهب المختار عندي)). ^(٤)

والكلام في (الذي) ينطبق على الكلام في (ذا وهو)، فقد نقل لنا العكبري أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم في (الذي) الذاو وحده، وما عداه زائد، وذكر حجتهم

(١) للعجبر السلولي أو المخلب الهلالي في الخزائن ٢٦٠/٥.

(٢) الباب ٤٨٨/١-٤٨٩، وينظر رأي الكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف: المسألة ٩٦- ٥٥٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٩/٢، الملاط: هو الطين الذي

يُجعل بين سافي البناء، ينظر: تهذيب اللغة ٢٤٢/١٣.

(٣) الكتاب ٢٧/١.

(٤) مع الهوامع ٢٤٠/١.

في ذلك، وهي الحجب التي ذكرها في تأصيل (ذا وهو)، قال: واحتجّ الكوفيون من وَجْهَيْنِ، ((أحدهما: أَنَّ الياءَ تسقطُ فِي التَّنْثِيَةِ، فَلَوْ كَانَتْ أَصْلًا، لَمْ تَسْقُطْ، وَأَمَّا اللَّامُ فزِيدَتْ لِيُمْكِنَ النُّطْقُ بِالذَّالِ سَاكِنَةً، وَلِتَدْخُلَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ، وَالثَّانِي: مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ وَتَسْكِينِ الذَّالِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: { مِنْ الرِّجْزِ }

كَالَّذِ تَرْبِي زُبِيَّةً فَاضْطِيدَا ^(١)

وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِيمَا هُوَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ ^(٢)

وأبطل العكبري ما احتج به الكوفيون، قال: أمّا حذفُ الياءِ فِي التَّنْثِيَةِ، لِأَنَّ (الَّذِينَ) صِيغَةً وُضِعَتْ لِلتَّنْثِيَةِ وَلَيْسَتْ تَنْثِيَةً (الَّذِي) ^(٣)، أمّا حذفُ الياءِ فِي الشَّعْرِ، فَشَاذٌ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ مِنَ الْأُصُولِ. ^(٤)

واختار ابن السراج رأي البصريين في أصل (الذي)، وخالف الكوفيين، فذهب إلى أن أصل الذي (الذي) مثل (عمي)، ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه، وأنه قد حكى في (الذي): (الذي) بإثبات الياء، و(الذ) بكسر الذال بغير ياء، و(الذ) بإسكان الذال، و(الذي) بتشديد الياء، ورد ما ذهب إليه الكوفيون بأن أصله ذال واحدة، وعده بعيدا جدا؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم على حرف واحد في كلام العرب إلا الضمير المتصل، وما كان على حرف واحد لا يجوز تصغيره؛ لأن التصغير لا يدخل إلا على اسم ثلاثي، وقد صغرت العرب (ذا) والموجود والمسموع في أصل (الذي) ثلاثة

(١) لرجل من هذيل، وصدر البيت (فكنت والأمر الذي قد كيدا) والزبي: أماكن مُرتفعة، ينظر: الخزانة ٥/٦.

(٢) اللباب ١١٤/٢-١١٥، وينظر: الإنصاف: المسألة ٩٥ - ٥٥٢/٢، وإتلاف النصرة ٦٥.

(٣) ينظر: اللباب ١٠٨/١.

(٤) ينظر: اللباب ١١٥/٢.

أحرف هي : اللام ، والذال ، والياء ، فليس لنا أن ندفع الموجود إلا بالدليل الواضح والحجة البينة.^(١)

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ المصادر الكوفية، لم تذكر لنا ما نسب إلى الكوفيين ويبدو أنّ العكبريّ وقبله الأنباريّ، قد قاسا مذهب الكوفيين في (هو والذي) على اسم الإشارة (هذا)، وبنيا على ذلك ما توصلا إليه من نتائج، والقياس جائز في اللغة، وربّما يكون ما نسب إلى الكوفيين في ذلك موجودًا في كتب أهل الكوفة التي لم تصل إلينا، لذلك لا يمكن القطع بهذه المسألة.

ويرى الباحث أنّ مذهب الكوفيين في تأصيل الألفاظ متناقض، ففي تأصيل (إياك) ذهب الفراء إلى أنّ الأصل في الكلمة هو المتغير منها، وهو ما اتصل بها، والزائد هو الثابت فيها وهو (إيا)، وهو قول مقبول إلى حدّ ما كما ذكرنا، والكوفيون هنا يذهبون إلى أنّ الأصل في (ذا وهو والذي) هو الثابت منه وهو الذال في (ذا والذي) والهاء في (هو)، وأنّ ما تبقى منه زائد، وهي الألف والواو والياء، وهذه الأحرف تتغير مع تغير المعنيّ بها، وكان الأولى أن يحدّدوا منهجًا ثابتًا في تأصيل الألفاظ، اللهم إلا إن كان النقل عنهم غير دقيق، والله أعلم.

(١) ينظر: الأصول ٢٦٢-٢٦٣ .

ثانيًا: أدوات أُخْتُلف في تسميتها:

١- نعم وبئس اسمان:

جاء في كتاب اللباب مذهب البصريين والكسائي في (نعم وبئس) أنَّهما فعلان، ونقل العكبري عن الباقيين أنَّهما اسمان، واستنتج الباحث من لفظ (الباقيين) أنه أراد الكوفيين، وحبَّتْهم في ذلك دخول الباء واللام وياء النداء عليهما، وهذا من خصائص الأسماء، أمَّا حجة البصريين في قولهم أنَّهما فعلان، فاتَّصال تاء التَّأْنِيث الساكنة الدَّالة على تَأْنِيث الْفَاعِلِ بِهَا، واستتار الضَّمِير فيها، وهي وَلَيْسَتْ اسم فاعل وَلَا مفعول وَلَا مَا أَشْبَهَهُمَا ^(١).

قال العكبري: ((إنَّها لَيْسَتْ حرفًا بِالْإِتِّفَاقِ، وَلَا سِيَمًا وَهِيَ تَفِيدُ مَعَ اسمٍ وَاحِدٍ، وَلَا يجوز أن تكون اسمًا؛ إذْ لو كانت اسمًا لَكَانَتْ إمَّا أن تكون مَرْفُوعَةً، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ؛ إذْ لَيْسَتْ فَاعِلًا وَلَا مُبْتَدَأً وَلَا مَا شَبَّهَ بِهِمَا، وَإِمَّا مَنْصُوبَةً، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ أَيْضًا... وَإِمَّا مجرورةً وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، فَأَمَّا دُخُولُ (الْبَاءِ) عَلَيْهَا فِي بعض الحكايات، فَلَا يدلُّ على أَنَّهَا اسم...وَالْتَقْدِيرُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ: بمقول فيه...وَأَمَّا دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ}، فَهُوَ جَوَابُ قسم...وَأَمَّا دُخُولُ (يَا) عَلَيْهَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: يَا نَعْمَ الْمَوْلَى، فالمنادى مَحْذُوفٌ أَي: يَا اللَّهُ أَنْتَ نَعْمَ الْمَوْلَى)) ^(٢).

والنقل عن الكوفيين في هذه المسألة يحتاج إلى بعض التوثق، فالكسائي يوافق البصريين في هذين الفعلين كما في كلام العكبري السابق، ونقل ابن يعيش عنه كذلك أنَّ (نعم و بئس) فعلان ماضيان غير متصرفين يفيدان المدح والذم، وهو

(١) ينظر: اللباب ١/١٨٠-١٨١، وينظر التبيين ٢٧٤-٢٧٥، والموفي في النحو الكوفي ٥١٦، ومذهب الكوفيين في الإنصاف: المسألة ١٤ - ١/٨١، وشرح المفصل

لابن يعيش ٣٨٩/٤، وانتلاف النصرة ١١٥.

(٢) اللباب ١/١٨٠-١٨١-١٨٢.

الرأي المشهور عند نحاة البصرة^(١)، وذهب الفراء في معاني القرآن إلى فعلية (نعم وبئس)، قال: ((وقوله ﴿فَسَاءَ قَرِينًا﴾^(٢) بمنزلة قولك: نِعَمَ رجلاً، و بُئْسَ رجلاً، وكذلك ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٣)، وبناء (نعم و بئس) ونحوهما أَنْ يَنْصِبَا مَا وَلِيَهُمَا من النكرات، وَأَنْ يرفعَا مَا وَلِيَهُمَا من معرفة غير مؤقتة، وما أَضِيفَ إلى تلك المعرفة، وما أَضِيفَ إلى نكرة كَانَ فيه الرفع والنصب... فإذا مَضَى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثاً مثل (الدارُ منزل صدقٍ)، قلت: (نِعِمْتُ منزلاً) كما قال: (وساءتُ مصيراً)، وقال تعالى: ﴿حَسُنْتَ مُرْتَقًى﴾^(٤)، ولو قيل (وساء مصيراً)، و (حَسُنَ مرتقياً)، لكانَ صواباً، كما تقول: بُئْسَ المنزل دارك، و تَوْنَتْ فعل المنزل لَمَّا كَانَ وصفاً للدار، وكذلك تقول: (نعم الدار منزلك)، فتذكر فعل الدار إذا كان وصفاً للمنزل)).^(٥)

وكلامه في نصوصه السابقة يوحي بأنه يذهب إلى فعليتهما؛ إذ أجاز إلحاق تاء التانيث بهما، ولم يصرح بأنهما اسمان.

ومما احتج به الكوفيون -إن صحَّ ما نُسب إليهم- على مفارقتها الأفعال بعدم التصرف، وكذلك دخول حرف الجرّ عليهما، وحكوا: ما زيدٌ بنعمَ الرجل، و أنشدوا لحسان بن ثابت: { من الطويل }

ألسْتَ بنعمَ الجارِ يُؤْلَفُ بيتهُ أخوا قلّةٍ أو مُعْدِمِ المَالِ مُضْهِراً^(٦)

(١) ينظر: شرح المفصل ٣٨٩/٤.

(٢) سورة النساء: ٣٨.

(٣) سورة النساء: ٩٧.

(٤) سورة الكهف: ٣١.

(٥) معاني القرآن ٢٦٧/١.

(٦) ديوان حسان بن ثابت ٢٢١.

و حكى الفراء: (ما هي بنعم الولد) وحكوا: (يا نعم المولى و نعم النصير) فنداؤهم إياه دليل على أنه اسم^(١)؛ لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلاً لما توجه نحوه النداء، قالوا لا يجوز أن يقال أن المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه، بالله نعم المولى ونعم النصير أنت فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه.^(٢)

ومن حجج الكوفيين الأخرى على أسمية (نعم وبئس) أنه لا يقترن الزمان بهما كسائر الأفعال فلا يقال (نعم الرجل أمس، ونعم الرجل غداً)، ومثلها بئس، وكذلك من أدلة الاسمية فيهما أنه ورد عن العرب أن (نعم) جاءت على وزن (فعل)، وهو (نعيم الرجل زيد) وليس ذلك في الأفعال.^(٣)

ويرى الباحث أن النقل عن الكوفيين في هذه المسألة غير دقيق، ولو صح ما نُقل عنهم لوجدنا الفراء يصرح به في معاني القرآن، ولا سيما أنه جاء في كتابه كلام عنهما وعن استعمالهما.

٢- رب اسم عند الكوفيين:

نقل العكبري عن الكوفيين قولهم: إن (رب) اسم، واحتجوا لذلك من أوجه، أحدها: أنه أخبر عنها كقول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن
عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارٍ^(٤)

والتأني: أنها لو كانت حرف جرّ، لظهر الفعل الذي تعدّيه، ولا يظهر أبداً، والتأني: أنها نقيضة (كم) وكم اسم، فما يُقابله اسم، ولم يوافق العكبري الكوفيين في قولهم السابق، بل ذهب إلى أنها حرف، ونسب هذا المذهب للبصريين؛ لأنّ معناها في

(١) ينظر: شرح المفصل ٣٨٩/٤.

(٢) الإنصاف: المسألة ١٤ - ٨٢/١، وينظر الأمالي الشجرية ١٤٨/٢.

(٣) الإنصاف: المسألة ١٤ - ٨٢/١، وما بعدها.

(٤) البيت لثابت بن قطن، والرواية (كما في شعر ثابت بن قطن ٤٩): وبعض قتل عارٍ

غَيْرَهَا، فَكَانَتْ حَرْفًا كَسَائِرِ أَخَوَاتِهَا، وَلَئِنْ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ أَبَدًا، وَلَا مَعْنَى لِلْإِضَافَةِ فِيهَا، فَتَعَيَّنَ أَنَّ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ، وَلِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ أَبَدًا بِفِعْلٍ وَهَذَا حُكْمُ حَرْفِ الْجَرِّ. ^(١)

ورد على احتجاج الكوفيين، فقال: ((أَمَّا الْإِخْبَارُ عَنْ (رَبِّ)، فَغَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّ (رَبِّ) لَيْسَ لَهَا مَعْنَى فِي نَفْسِهَا حَتَّى يَصِحَّ نِسْبَةُ الْخَبَرِ إِلَيْهَا... فَأَمَّا قَوْلُهُ: (رَبِّ قَتَلَ عَارًّا)، فَشَادَّةٌ، وَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَيْ: (هُوَ عَارٌّ)... وَأَمَّا الْفِعْلُ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ (رَبِّ)، فَيَجُوزُ إِظْهَارُهُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ اِكْتَفَوْا بِالصِّفَةِ عَنْهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، لظُهُورِ مَعْنَاهُ، وَأَمَّا حَمْلُهَا عَلَى (كَمْ)، فَلَا يَصِحُّ لَوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَسْمِيَّةَ لَا تَنْتَبِثُ فِي مَعْنَى بِالْإِلْحَاقِ فِي الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى (مِنْ) التَّبَعِيضِ، وَلَا يُقَالُ هِيَ اسْمٌ... وَالثَّانِي: أَنَّ (كَمْ) اسْمٌ لِعَدَدٍ وَلِذَلِكَ يَخْبُرُ عَنْهَا وَتَدْخُلُ عَلَيْهَا حُرُوفُ الْجَرِّ، وَلَوْ جَعَلَ مَكَانَهَا عَدَدٌ كَثِيرٌ أَغْنَى عَنْهَا كَقَوْلِكَ: مِائَةٌ رَجُلٌ أَوْ أَلْفٌ رَجُلٌ، وَرَبٌّ لِلتَّقْلِيلِ، وَالتَّقْلِيلُ كَالنَّفْيِ؛ وَلِذَلِكَ اسْتَعْمَلُوا (أَقْلَ) بِمَعْنَى النَّفْيِ، كَقَوْلِهِمْ: أَقْلٌ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا، أَيْ: مَا رَجُلٌ)). ^(٢)

ووافق الأخفش الكوفيين في أحد قوليه، وذهب إلى أَنَّ (رُبَّ) اسْمٌ ^(٣)، واختاره الرضوي، قال: لِأَنَّ مَعْنَى (رُبَّ رَجُلٍ) فِي أَصْلِ الْوَضْعِ: قَلِيلٌ فِي هَذَا الْجِنْسِ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى (كَمْ رَجُلٍ): كَثِيرٌ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، لَكِنْ إِعْرَابُهُ أَبَدًا رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ لَا يَخِيرُ لَهُ، كَمَا اخْتَارَهُ فِي قَوْلِهِمْ: أَقْلٌ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا، لِنَتَاسُبِهِمَا فِي مَعْنَى الْقَلَّةِ. ^(٤)

(١) ينظر: الباب ٣٦٣/١. وينظر رأي الكوفيين في الإنصاف: المسألة ١٢١ - ٢/٦٨٦، واللباب ١/٣٦٣، ومغني اللبيب ١٧٩.

(٢) الباب ٣٦٥/١.

(٣) ينظر: شرح الرضوي على الكافية ٤/٢٨٨ الجنى الداني ٤٣٨.

(٤) ينظر: شرح الرضوي على الكافية ٤/٢٨٨.

وتقدمت حجة البصريين في كلام العكبري السابق، قال أبو علي: ومن الدليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور، كما فصلوا بين (كم) وبين ما تعمل فيه^(١)، وقال المبرد: ((واعلم أنّ (كم) لا بدّ لها من الخبر؛ لأنها اسم فهي مخالفة لـ(رُب) في هذا، موافقة لها في المعنى، تقول: كم رجلٍ قد رأيت أفضل منك، و (رُب) إنّما تضيف بها إلى ما وقعت عليه ما بعده، نحو: رُب رجلٍ في الدار، ورُب رجلٍ قد كَلته، فهذا معناها، ولو قلت: كم رجلٍ قد أتاني لا رجل ولا رجلان - كان جيّدًا؛ لأنّك تعطف على (كم)، ولا يجوز مثل هذا في باب (رُب)؛ لأنها حرف)).^(٢)

وتقدم ردّ العكبري على الشاهد الذي احتجّ به الكوفيون، وردّ عليهم كذلك بأنّ الرواية الشهيرة: (وبعض قتل عار)^(٣)، قال المبرد: ((فأما قوله: ... فعلى إضمار (هو)، لا يكون إلّا على ذلك، فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينشده: (وبعض قتل عار ...)).^(٤)

٣- (أفعل) التعجب اسم عند الكوفيين:

نقل ابن الوراق والعكبري عن بعض الكوفيين قولهم: إنّ (أفعل) التعجب اسم؛ لأنّه يصغر، ولا تلحقه الضمائر، ولا تاء التانيث، وتصحّ فيه الواو والياء، كقولك: ما أخوفني، وليس كذلك الفعل، وذهب ابن الوراق والعكبري إلى خلاف ذلك، وعدّا هذه الصيغة فعلًا، فذكر العكبري أنّ ما يدلّ على فعلية (أفعل) التعجب: ((الحاق نون الوقاية بها في قولك: ما أحسنني، والثاني: أنّ (أفعل) هذه تنصب المتعجب منه

(١) ينظر: مع الهوامع ٢ / ٤٣٠.

(٢) المقتضب ٣ / ٦٥.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٣٨.

(٤) المقتضب ٣ / ٦٥.

على أنه مفعول به، وَلَا تجوز إِصَافَتُهُ إِلَيْهِ على الْفَتْحِ أَبَدًا، وَلَوْ كَانَ اسْمًا
لأَعْرَبَ)).^(١)

قال ابن الوراق: ومما يدلّ على أنه فعل ((لُزُوم الْفَتْحِ لآخره، وَلَوْ كَانَ اسْمًا
لَوَجِبَ أَنْ يُرْفَعَ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرُو، تَرْفَعُ، وَإِنْ
فَتَحْتَهَا قُلْتَ مَا أَحْسَنُ زَيْدًا، فَتَفْتَحُ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي بَعْدَهَا اسْمًا لَارْتَفَعَ، فَلَمَّا لَزِمَهُ الْفَتْحُ
دَلَّ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ))^(٢)، ونسب للفراء مسوغًا لفتح آخر فعل التعجب، ثم ردّ
عليه، قال: ((فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَنْ أَيْنَ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْفَرَاءِ: إِنَّمَا يَفْتَحُ آخِرُهُ، لِيَفْرُقَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِسْتِفْهَامُ؟ قِيلَ لَهُ: هَذَا لَا يَجُوزُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ
لِلْإِسْتِفْهَامِ مَعْنَى مَبَايِنًا لِمَعْنَى التَّعْجُّبِ، وَإِذَا تَبَايَنَتِ الْمَعْنَايُ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدُهُمَا
أَصْلًا لِلْآخَرِ، فَإِذَا كَانَ قَدْ فَسَدَ أَنْ يَجْعَلَ الْإِسْتِفْهَامَ أَصْلًا لِلتَّعْجُّبِ ثَبَتَ مَا
ذَكَرْنَاهُ)).^(٣)

أَمَّا رَدُّهُمَا عَلَى احتِجَاجِ الْكُوفِيِّينَ، فَهُوَ قَوْلُهُمَا: إِنَّ التَّصْغِيرَ جَارٍ فِي هَذَا
الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ تَصْغِيرِ الْمَصْدَرِ، كَمَا أَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ، وَهِيَ
فِي التَّقْدِيرِ إِلَى مَصْدَرِهِ، وَلَئِنْ هَذَا الْفِعْلُ أَشْبَهَ الْإِسْمَ فِي جُمُودِهِ، وَأَشْبَهَ التَّفْضِيلَ فِي
قَوْلِنَا: (هُوَ أَفْعَلُ مِنْكَ) مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، ((وَأَمَّا خِلَافُهُ عَنِ الضَّمِيرِ، فَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛
لَأَنَّ فِيهِ ضَمِيرَ (مَا) وَهِيَ مُفْرَدَةٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَكَذَلِكَ امْتِنَاعُ تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ (مَا)
مَذْكَرٌ، وَأَمَّا الْوَاوُ وَالْيَاءُ، فَلَا حِجَّةَ فِيهَا فَإِنَّ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا هُوَ كَذَلِكَ، وَلَئِنْ هَذَا الْفِعْلُ
أَشْبَهَ الْإِسْمَ وَأَشْبَهَ لَفْظُهُ (أَفْعَلُ مِنْكَ) فَأَجْرِي عَلَيْهِ فِي الصَّحَّةِ حُكْمُهَا)).^(٤)

(١) اللباب ١/١٩٧-١٩٨.

(٢) علل النحو ٣٢٥.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) اللباب ١/١٩٨-١٩٩، وينظر: علل النحو ٣٢٥-٣٢٦، وينظر رأي الكوفيين في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤١٢، والإنصاف: المسألة ١٥- ١٠٨/١.

ومذهب ابن الوراق والعكبري هو مذهب البصريين الذين احتجّوا بأنّ (أفعل التعجب) ينصب المعارف والنكرات، ولتحكمه في نصب المعرفة فقد أخرج عن الاسمية، وأمّا (أفعل التفضيل)، فأنهم يرون أنّه مختص بنصب النكرات خاصة على التمييز، وأمّا الفراء وأصحابه، فأنهم يحملون أفعل التفضيل (الوصفي) على (أفعل التعجب)، وألزموا البصريين في ما سمعوه من عمله في المعرفة، فقد ورد في أشعارهم كقول النابغة الذبياني: { من الوافر }

ونأخذ بعده بذياب عيش أجبّ الظهر ليس له سنام^(١)

((فنصب الظهر بـ(أجب).^(٢)

فيظهر أنّ الفراء وأصحابه قد قاسوا أفعل التفضيل على أفعل التعجب، أمّا البصريون فيعدون الشبه بين أفعل التعجب وأفعل التفضيل من جهة اللفظ، كما مرّ في ردّ العكبري وابن الوراق، قال الرضي في بيان حجة الكوفيين: ((جرأهم عليه تجرده عن معنى الحدث، والزمان اللذين هما من خواص الأفعال ومشابهته معنى لأفعل التفضيل ومن ثم يبينان من أصل واحد، فصار أفعل التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة كأسود وأحمر)).^(٣)

وأشار ابن السراج إلى شبه أفعل التعجب بالاسمية لعدم تصرفه، لذلك فإنه تصغر، فيقال: ((ما أميلحه، وأحيسنه، والفعل لا يصغر))^(٤)، وهذا يوحى بموافقه الكوفيين في اسمية أفعل التعجب، وأورد الأزهري أنّ ابن درستويه يوافق الكوفيين في جعل أفعل التعجب اسمًا، وأستدل به على اسمية (ما) الاستفهامية في صيغة

(١) ديوان النابغة الذبياني ١٠٦.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ١٤٣/٢ والاتصاف: المسألة ١٥ - ١٠٨/١ - ١٠٩.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢٨٠/١.

(٤) الأصول في النحو ١/ ٩٩ - ١٠٠.

التعجب نحو (ما أحسن...) وذكر أن الاستفهام المنسوب بالتعجب لآييه إلا لأسماء واستشهد بقوله تعالى: ﴿مَا أَحَبُّ الْيَمِينِ﴾^(١)، ثم قال الأزهري: ((والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه؛ لأنَّ قصد المتعجب الإعلام بأنَّ المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة، ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه؛ إذ لا يكون إلا مختصاً، فتعين كون الباقي وهو (ما) مقتضياً للإبهام)).^(٢)

ومما يترتب على احتجاج الفريقين : إنَّ قول القائل: ما أعظم الله، تقديره عند البصريين: شيء أعظم الله، فيرى الكوفيون أنَّ ذلك لا يجوز، لأنَّ الله عظيم بذاته وهم يقدرونه بـ(شيء عظيم).^(٣)

٤- (حاشا) فعل عند الكوفيين:

نقل العكبري مذهب الكوفيين والمبرد في (حاشا)؛ إذ قالوا: إنها فعل لأشياء، ((أحدها: تصرفها نحو (أحاشي ومحاشي)، وأصلها من حاشية الشيء، أي: طرفه... والثاني: أنَّ الحذف يدخلها، قالوا: حاش لله وحش لله، والثالث: أنَّ حرف الجرّ يتعلّق بها، كقولك: (حاشا لله) وذلك من خصائص الأفعال))، وصرّح العكبري أنَّ مذهب أكثر البصريين أنَّها حرف جرّ، وقد جاء ذلك في الشعر، وردّ على مذهب الكوفيين بقوله: ((أما التصرف فليس على ما ذكر، فأما (حاشا) فمشتق من لفظ

(١) سورة الواقعة: ٢٧.

(٢) شرح التصريح ٥٩/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: المسألة ١٥ - ١٠٥/١ - ١٠٦.

الحَرْف، كَمَا قَالُوا: سَأَلْتَهُ حَاجَةً فَلَوْلَا، أَي: قَالَ: لَوْلَا كَذَا لَفَعَلْتَ كَذَا، وَقَالُوا: هَلَل...وَهُوَ كَثِيرٌ، فَأَمَّا الْحَذْفُ فَقَدْ دَخَلَ الْحُرُوفُ، قَالُوا:...فِي سَوَف (سَوْ) وَفِي لَعَلَّ (عَلَّ)، فِي أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ، وَأَمَّا اللَّامُ فِي (لَلَّهِ) فَزَائِدَةٌ، وَلَا تَعْلُقُ بِشَيْءٍ، وَيدلِكَ عَلَيْهِ قَوْلُكَ: جَاءَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ بَغَيْرِ لَامٍ، وَلَمْ يُقَلَّ إِنَّ اللَّامَ مُحذُوفَةٌ)).^(١)

ومذهب سيبويه أَنَّ (حاشا) حرف؛ إذ يقول: ((وَأَمَّا حاشا فليس اسم، ولكنه حرف يَجُرُّ ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أَتَانِي الْقَوْمُ خِلا عِبدِ اللَّهِ، فيجعل خِلا بمنزلة حاشا: فإذا قلت ما خلا، فليس فيه إِلَّا النَّصْب)).^(٢)

ولم يتطرق سيبويه إلى مجيء (حاشا) فعلاً، وذكر ذلك كثير من النحويين، فقالوا بحرفية حاشا، وأنها قد تكون فعلاً من حاشيتُ، فتتصب ما بعدها بمنزلة خلا وعدا، فإذا قلت: أَتَانِي الْقَوْمُ ، تقع في نفس السامع أَنَّ زَيْدًا فِيهِمْ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ، فَقُلْتُ: حَاشَا زَيْدًا، أَي جاوز من أَتَانِي زَيْدًا، فيكون في حاشا ضمير فاعل لاتنين، ولا يجمع ولا يؤنث، وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والفراء^(٣)، قال ابن يعيش: ((وهو قولٌ مَتَيْنٌ، يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا مَا حَكَاهُ أَبُو عمرو الشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْعَرَبَ تَخْفِضُ بِهَا وَتَنْصِبُ)).^(٤)

وقد عَزَى إلى الفراء أَنَّ (حاشا) فعل لا فاعل له، وقد ضَعَّفَ هذا القول إذ لا يكون فعل بلا فاعل^(٥)، ولعلَّ العكبريَّ أراد بمذهب الكوفيين السابق ما نُسِبَ إلى

(١) اللباب ٣٠٩/١-٣١٠.

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٤٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢، وأسرار العربية ١٦١، والارتشاف ٣/١٥٣٥.

(٤) شرح المفصل ٦٤/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لأبن يعيش ٦٤/٢.

الفراء من أنه فعل لا فاعل له؛ على أنني لم أجد الفراء يتعرض لـ (حاشا) في كتابه معاني القرآن، بل نُقل عنه موافقته للمبرد كما تقدم.^(١)

ويبدو أن سيبويه ومن وافقه من النحويين يمنعون النصب بـ (حاشا) ورُدَّ عليهم: بأنه قد سُمِعَ عن العرب النصب كقولهم: (عَفَرَ اللَّهُ لِي، وَلِمَنْ سَمِعَ دُعَائِي حاشا الشَّيْطَانُ وابن الأَصْبَغ).^(٢)

ويرى الباحث أن الاستعمال هو المتقدم في صناعة النحو، وقد سمع فيها الجر والنصب، فالأولى أن تكون حرفاً وفعلًا كما ذهب إلى ذلك كثير من النحويين والله تعالى أعلم.

هـ- (الآن) فعل عند الفراء:

نقل العكبري عن الفراء قوله: إِنَّ (الآن) فعل، ولم يذكر حجته في ذلك، واكتفى بالرد عليه، فقال: ((وَأَمَّا الآن، فاسمٌ لدُخُولِ الجَارِ عَلَيْهَا، كَقَوْلِكَ: من الآن وإلى الآن، وَكَذَلِكَ الألف واللام، وَقَالَ الفراء: هِيَ فعلٌ، وَهَذَا بعيدٌ؛ لِأَنَّهَا لو كَانَتْ فعلًا لم تدخل عَلَيْهَا اللام... وَلِأَنَّهُ لو كَانَ فعلًا لَكَانَ فِيهِ ضميرُ الفاعِلِ، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ ذَلِكَ فِيهِ)).^(٣)

وليس الخلاف في (الآن) بين الفراء والبصريين، بل هو خلاف بين النحويين عامتهم، وسبب هذا الخلاف هو بناؤه، وعلة هذا البناء خلقت خلافاً بينهم، فمذهب الفراء من الكوفيين إلى أن (الآن) مبني؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم (آن يئين)، أي: حان، وبقي الفعل على فتحته فأتاها النصب من نصب

(١) الارتشاف ٣/١٥٣٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٦٥.

(٣) اللباب ٢/٨٨.

(فَعَلَ)، قال: وهو وجه جيّد ؛ كما قالوا: (نَهَى رسول الله ﷺ) عن قيل وقال وكثرة السؤال، فكانتا كالاسمين فهما منصوبان .^(١)

قال الرضي: ولا حجة للفراء في هذا الزعم؛ لأنّ (قيل وقال) محكيان، والمعنى نهى عنه قول قيل كذا وقال فلان كذا، يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي^(٢)، ولو كان صلة آن، لافتقر إلى فاعل مع أنّ الأفعال المحكية تدخل عليها العوامل ولا تؤثر فيها نحو: تأبّط شرّاً، وبرق نحره، ولا يدخل عليها الألف واللام.^(٣)

واختلف البصريون فيما بينهم في بناء (الآن)، فعند سيبويه، والأخفش، والجرمي، وأبي اسحاق الزجاج، مبني على الفتح؛ لأنّ الألف واللام إنّما تدخل لعهد، و(الآن) لم تعهد قبل هذا الوقت؛ فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقت^(٤)، وذهب المبرد إلى أنه مبني؛ لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخله الألف واللام أن يكون متكرراً أولاً ثم يعرف بهما، فلما خالف سائر الأسماء، وخرج عن بابه أشبه الحروف؛ لأنّ الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أولها، والحروف مبنية، فكذلك ما أشبهها^(٥)، ووافقه ابن السراج والزمخشري.^(٦)

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنه مبني؛ لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف؛ لأنّ الحروف تلزم مواضعها التي فيها في أولها، والحروف مبنية فكذلك ما

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٦٨ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٣٠/٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٣١/٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرايه ٢٤ / ٣، والإنصاف: المسألة ٧١ - ٤٢٤/٢، والارتشاف ١٤٢٣/٣ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٣١/٣، والإنصاف: المسألة ٧١ - ٤٢٤/٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ١٣١/٣ .

أشبهها^(١)، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: بُنِيَتْ لِتَضْمُنُهَا مَعْنَى لَامِ التَّعْرِيفِ لِأَنَّهَا اسْتُعْمِلَتْ مَعْرِفَةً وَلَيْسَتْ عَلَمًا وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهَا زَائِدَتَانِ.^(٢)

٦- كان وأخواتها حروف:

ذكر الجليسي النحويّ مذهب الكوفيين في الأفعال الناقصة، فقالوا فيها: إنّها حروف، ونسب ذلك لبعض البصريين، فقال: ((وقد سمّاها بعض البصريين بذلك تسمّى وتقريباً))^(٣)، ثم ذكر أنّها أفعال، ((وهذه الأفعال وإن كان أكثرها يدلّ على الزمان، فإنّها مجردة من معنى الحدث؛ لأنّ القائل إذا قال: كان زيد قائماً، لم يقتضِ قوله: إنّ زيداً فعل الكون، ولكن محصولة: إنّ زيداً أتى عليه الزمان الماضي وهو قائم)).^(٤)

ونسب العكبري إلى الجمهور أنّها أفعال، لتصرفها واتّصال الضمائر وتاء التانيث بها ودلالاتها على معنى في نفسها وهو الزمان، قال: ((وإنّما لم تدلّ على حدث ولا أكّدت بالمصدر؛ لأنّهم اشتقوها من المصادر ثم خلعوا عنها دلالتها على الحدث لتدلّ على زمن خبر المبتدأ حتّى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدالّ على الحدث والزمان، ومن عبّر عن البصريين عنها بالحروف فقد تجوّز؛ لأنّه وجدها تشبه الحروف في أنّها لا تدلّ على الحدث وإنّما هي أفعال لفظيّة، أو يكون عنّي بالحروف الطريفة؛ إذ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقيّة الأفعال، ولهذه العلة خصّوها من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر)).^(٥)

(١) ينظر: الإنصاف: المسألة ٧١-٤٢٤/٢.

(٢) ينظر: اللباب ٨٩/٢.

(٣) ثمار الصناعة ٣٩.

(٤) ثمار الصناعة ٣٩، وينظر: أسرار العربية ١١٢-١١٣، واللباب ١٦٤/١.

(٥) اللباب ١٦٤/١-١٦٥.

ونقل السيوطي عن المبرد والزجاجي أن كَانَ وَأَخَوَاتَهَا حُرُوفٌ، ونقل عن ابن هشام في حَوَاشِي التسهيل أَنَّ الْخِلَافَ فِي كَانَ غَرِيبٌ، وعن ابن الْحَاج أَنَّ مَذْهَبَ الْقَائِلِينَ بِحَرْفِيَّتِهَا وَإِنْ كَانَ فِي بَادِئِ الرَّأْيِ ضَعِيفًا، إِلَّا أَنَّهُ أَقْوَى لِمَنْ تَأَمَّلَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ، بَلْ دَخَلَتْ لِنَقِيدِ مَعْنَى الْمُضِيِّ فِي خَبَرِ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ. (١)

وهو قريب من تساؤل ابن الوراق؛ إذ قال: ((فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطُّ، فَهَلَا جَعَلْتَ اسْمًا، لِدَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ، كَدَلَالَةِ (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) وَمَا أَشْبَهُهُمَا؟ قِيلَ: إِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطُّ، فَقَدْ صَرَفْتَ تَصْرِيفَ الْأَفْعَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالْغَرَضُ فِي ذِكْرِهَا الْعِبَارَةَ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي تَقَعُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى وَالزَّمَانِ جَمِيعًا. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، دَلَلْتَ بِ(كَانَ) عَلَى قِيَامٍ فِي زَمَانٍ مَاضٍ، فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ تَجْعَلَ أَفْعَالًا)). (٢)

ومما يدلُّ على أَنَّهَا حُرُوفٌ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّائِغِ، وَهُوَ أَنَّ ((دُخُولَهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ، وَحَقُّ الْأَفْعَالِ أَنْ تُنْسَبَ مَعَانِيهَا إِلَى الْمَفْرَدَاتِ لَا الْجُمْلِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لِلْحُرُوفِ، نَحْوُ: (هَلْ جَاءَ زَيْدٌ) وَ (لَيْتَهُ عِنْدَنَا)). (٣)

وفي نصِّ ابن الوراق المتقدم وردت عبارة (أفعال العبارة)، ولكنه ذكرها عرضًا في كلامه، ولعلَّ حمدي المصري اقتتنص كلامه ليسمي هذه الأفعال بـ(أفعال العبارة)، قال: ((وهناك فريق يرى أن هذه الأفعال هي: أفعال؛ ولكنها أفعال غير حقيقة؛ لأنها ناقصة، وفي الرد على من قال بأن كان وأخواتها حروفًا، جاء هذا الرد الذي يقول: إن كان وأخواتها لا تدل على المصدر؛ لأنها أفعال غير حقيقية،

(١) ينظر: همع الهوامع ٤٦/١-٤٧.

(٢) علل النحو ١٤١.

(٣) اللحة ٥٦٧/٢.

فالمصدر يكون في الأفعال الحقيقية، وهذه أفعال غير حقيقية، ولهذا المعنى تسمى (أفعال العبارة)^(١).

ويرى الباحث أنّ الأدلة التي ساقها النحويون للدلالة على أنّ (كان وأخواتها) أفعال قوية في القياس على سائر الأفعال الأخرى، فلهذه الأفعال صفات لا تختلف عن سائر الأفعال إلا في بعض الأمور التي كانت سببا في تسميتها (الأفعال الناقصة)، أو (أفعال العبارة).

ثالثاً: أدوات أخرى.

١- كلا وكلتا اسمان مثنيان:

نقل ابن الوراق والعكبريّ مذهب الكوفيين في (كلا وكلتا)، فنقل العكبري عن الكوفيين قولهم: إنهما اسمان مثنيان معنى ولفظاً^(٢)، ونسب ابن الوراق مذهب الكوفيين السابق للفراء^(٣).

ولعلّ العكبريّ أراد بالكوفيين: الفراء، وهذا نجده كثيراً في نسبته للمذاهب، أمّا حجة الكوفيين، فقد احتجوا بالسَّماعِ وَالْقِيَّاسِ، فمن السماع قول الشاعر: { من الرجز }

فِي كِلْت رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَه كَلَّتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بَزَائِدُهُ^(٤)

(١) الأفعال الناقصة ٢٢.

(٢) ينظر: الباب ٣٩٩/١.

(٣) ينظر: عل النحو ٣٨٩.

(٤) لا يُعرف قائله ، ينظر خزنة الادب ١٢٩/١ ، ١٣٣ .

وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَيْهِ بِلَفْظِ التَّنْبِيَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ بِالْيَاءِ وَفِي الرَّفْعِ بِالْأَلْفِ إِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ. (١)

واختار ابن الوراق والعكبري مذهب البصريين القائل: إنهما اسمان مفردان مقصوران وردّا على حجج الكوفيين بأنّ ((الشَّعْرُ لَا يَعْرِفُ قَائِلَةً، عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الضَّرُورَةِ... وَأَمَّا عَوْدُ الضَّمِيرِ الْمُتَنَّى إِلَيْهِ، فَعَلَى الْمَعْنَى وَالْإِفْرَادِ عَلَى اللَّفْظِ وَهَذَا مِثْلُ (كُلِّ) وَ (مَنْ) فَإِنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى لَفْظِهِمَا تَارَةً... وَتَارَةً يَجْمَعُ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى... وَأَمَّا جَعْلُهَا بِالْيَاءِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، فَلَمْ يَكُنْ لَمَّا قَالُوا؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاسْتَمَرَ مَعَ الْمُضْمَرِّ وَالْمَظْهَرِ كَمَا فِي كُلِّ مُتَنَّى، وَإِنَّمَا قَلَبْتَ الْأَلْفَ يَاءً مَعَ الْمُضْمَرِّ لَوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ (كَلًا وَكَلْتًا) يَشْبَهُانِ (عَلَى وَآلَى وَلَدَى)... كَمَا تَجَعَلَ الْأَلْفَ فِي (عَلَى) يَاءً مَعَ الْمُضْمَرِّ كَذَلِكَ (كَلًا)، وَاخْتَصَّ ذَلِكَ بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ كَمَا أَنَّ (عَلَى) يَكُونُ مَوْضِعَهَا نَصْبًا بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَالثَّانِي أَنَّ (كَلًا) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِّ، لَمْ تَكُنْ إِلَّا تَابِعَةً لِلْمُتَنَّى فَجُعِلَ لَفْظُهَا كَلْفَظٍ مَا تَتَّبِعُهُ اسْتِحْسَانًا)). (٢)

قال العكبري، والدليل على أنهما اسمان مقصوران من وجوه: ((أحدها: أَنَّهُمَا بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ إِذَا أُضِيفَا إِلَى الظَّاهِرِ وَلَيْسَ الْمُتَنَّى كَذَلِكَ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَنْطِقُ بِالْوَاحِدِ مِنْهُمَا فَلَا يُقَالُ فِي الْوَاحِدِ (كُلِّ) بِخِلَافِ الْمُتَنَّى، وَالثَّلَاثِ: أَنَّهُمَا يُضَافَانِ إِلَى الْمُتَنَّى، وَلَوْ كَانَا مُتَنِّينَ، لَلَزِمَ أَنْ يُضَافَ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ... وَالرَّابِعُ: أَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ... وَلَوْ كَانَ مُتَنَّى فِي اللَّفْظِ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ كَمَا لَا يَجُوزُ الرَّجُلَانِ قَامَ)). (٣)

(١) ينظر: اللباب ١/٣٩٩-٤٠٠.

(٢) اللباب ١/٤٠٠-٤٠١-٤٠٢، وينظر: علل النحو ٣٩٠، والإبصار: المسألة ٦٢ - ٣٥٩/٢.

(٣) اللباب ١/٣٩٨-٣٩٩.

وظاهر كلام الفراء أنه يذهب إلى أن (كلتا) لفظ دال على التثنية، ولا يفرد مفردا وأصله (كلّ)، وقال: ((فكان القضاء أن يكون للتثنية ما كان للجمع لا أن يفرد للواحدة شيء، فجاز توحيده على مذهب كل... وقد تفرد العرب احدى (كلتا)، وهم يذهبون بأفرادها الى تثنيتهما انشدني بعضهم: {من الرجز {

في كلت رجلها سلامى واحدة كلاتهما مقرونة بزائدة

يريد بـ(كلتا) ^(١)، أراد أنها يمكن أن تكون لفظاً مفرداً دالاً على التثنية في المعنى.

وذكر المبرد أن دلالتهما على المثني من جهة المعنى دون اللفظ، وأنهما فيه يدلان على المفرد، قال: ((ألا ترى أنك تقول الاثنان منطلقان، وكلاهما منطلق، وكلاهما كفيل ضامن عن صاحبه، فإنما تأويله كل واحد منا)) ^(٢)، ومن احتجاج البصريين، بأنها تدلّ على المفرد، ما جاء في قوله تعالى: ﴿كَلَّمَ الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكُلَهَا﴾ ^(٣)، قال ابن مالك ((لو اعتبر المعنى لقال أُنْتَا)) ^(٤).

٢- اسم الإشارة هو اسم موصول.

نقل العكبري عن الكوفيين قولهم: إنّ اسم الإشارة اسم موصول، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٥)، و ﴿هَآأَنْتُمْ أَؤُلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ ^(٦)، أي: الذين تقتلون... والذين تحبونهم، ولم يرتض مذهبهم، وذهب إلى أنّ اسم الإشارة

(١) معاني القرآن، الفراء ١٤٢/٢ وينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) المقتضب ٢٤١/٣.

(٣) سورة الكهف: ٣٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٧١/١-٧٢.

(٥) سورة البقرة: ٨٥.

(٦) سورة آل عمران: ١١٩.

غير موصول، بل هو اسم تام بنفسه يحسن الوقف عليه، بدليل أنه يحسن أن يجمع بينه وبين الذي فيقال: إن هذا الذي عندنا كريم، أما استشهادهم، فقولهم: (تقتلون) و(تحبونها) حال وليس بصلة.^(١)

وصرح الفراء في معاني القرآن أن ((العرب قد تذهب بهذا، وذا إلى معنى (الذي) فيقولون: مَنْ ذا يقول ذاك، في معنى: من الذي))^(٢)، وقال في (تلك): ((وقوله (بيمينك) في مذهب صلة لتلك؛ لأن (تلك وهذه) توصلان كما توصل (الذي))^(٣)، وتابعه في ذلك ثعلب فيما نقل عنه^(٤)، وأبو إسحاق الزجاج بقوله: ((تلك اسم مبهم يجري مجرى التي ويوصل كما توصل)).^(٥)

وأثبت سيبويه مجيء (ذا) بمعنى (الذي) في (ماذا) و(مَنْ ذا) الاستفهاميتين، لكنه لم يقل بإطلاقه^(٦)، واشترط ابن هشام لذلك ثلاثة شروط، أحدهما: ألا تكون للإشارة، والثاني: ألا تكون ملغاة، والثالث: أن يتقدمها استفهام بـ(ما) باتفاق، أو بـ(من) على الأصح^(٧). من هنا يظهر لنا أن البصريين يشترطون تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين، وأما الكوفيون فلا يشترطون ذلك.

أما المحدثون، فمنهم من ردّ قول الكوفيين وذهب إلى ((أنها أسماء إشارة ليس غير إلا (ذا) فقد تكون موصولة بعد (ما) الاستفهامية))^(٨)، ومنهم من ذهب إلى أن

(١) ينظر: اللباب ٢/ ١٢٠-١٢١.

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٨ - ١٣٩.

(٣) معاني القرآن ١ / ١٧٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٣٠.

(٥) معاني القرآن وعرابه ٣ / ٣٥٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ٦١.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٦٤.

(٨) اعراب الجمل ١١٠. ١١١.

أنَّ الذهاب بـ(ذا)، و(ذه)، و(تي)، وأخواتهن مذهب الموصولات مقبول؛ لأنَّ الأسماء الموصولة عنده أسماء إشارة أيضًا.^(١)

ويرى الباحث أنَّ مذهب البصريين أقرب للصواب، لأنَّ ما وُضع لمعنى لا يجوز أن ينوب عن غيره دون مسوغ أو مبرر لذلك، ولعلَّ تقدم الاستفهام في شرط البصريين السابق مسوغ لهذا المعنى.

٣- أيهم معرب عند الكوفيين في كل حال:

نقل الخوارزمي عن الكوفيين أنَّ (أيهم) معرب في كل حال^(٢)، ولم يعلق على مذهبهم، ونقل مذهب الكوفيين السابق العكبري، ونسبه إلى بعض البصريين، واحتجوا بما قاله الجرمي، قال الجرمي (خَرَجْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ، فَلَمْ أَسْمَعْ مِنْذُ فَارَقْتُ الْخَنْدَقَ إِلَى مَكَّةَ أَحَدًا يَقُولُ: لِأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلَ بِالضَّمِّ، بَلْ بِنَصْبِهَا)، واحتجوا كذلك بأنَّ (أيهم) معربةٌ في غير هذا الموضع، فتكون معربةً هَا هُنَا، قال العكبري: ((أَمَّا حِكَايَةُ الْجَرْمِيِّ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا سَمِعَهُ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ، فَإِنَّ سَيِّئِيهِ حَكَى خِلَافَهَا، فَيُجْمَعُ بَيْنَ الْحَاكِيَتَيْنِ، وَيُحْمَلُ الْأَمْرُ فِيهَا عَلَى لُغَتَيْنِ إِلَّا أَنَّ الْأَقْيَسَ الْبِنَاءُ، وَأَمَّا قِيَاسُهَا عَلَيْهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ، فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا هُنَاكَ تَامَّةٌ، وَهِيَ هَا هُنَا نَاقِصَةٌ مُخَالَفَةً لِأَخَوَاتِهَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ)).^(٣)

ونذكر الفرَّاء مذهب الكوفيين السابق في معاني القرآن عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٤)، قال: ((من نصب (أيًا)، أوقع عليها النزاع

(١) ينظر : مدرسة الكوفة ٣١٩ .

(٢) ينظر: تشريح العلل ٢٦٢.

(٣) اللباب ١٢٤/٢-١٢٥، وينظر مذهب الكوفيين في الإنصاف : المسألة ١٠٢-١٠٣/٢، وانتلاف النصرة ٦٧.

(٤) سورة مريم : ٦٩ .

وليس باستفهام، كأنه قال: ثم لنستخرجن العاتي الذي هو أشدّ))، ثم قال الفراء: ((فيها وجهان من الرفع؛ أحدهما أن تجعل الفعل مكتفياً بمن في الوقوع عليها، كما تقول: قد قتلنا من كل قوم، وأصبنا من كل طعام، ثم تستأنف (أياً) فترفعها بالذي بعدها... وأما الوجه الآخر... (ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ تَشَايَعُوا) على هذا، ينظرون بالتشايع أيهم أشدّ وأخبث، وإيهم أشدّ على الرحمن عتياً، وفيه وجه ثالث من الرفع: أن تجعل (ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ) بالنداء، أي: لننادين (أيهم أشدّ على الرحمن عتياً)).^(١)

واختلف البصريون في ما بينهم في (أيهم)، فذهب سيبويه والمازني إلى أن الضمة في (أيهم) ضمة بناء^(٢)، فهم بنوها مضافة، وتركوها مفردة على القياس، وذهب الخليل إلى أن (أيهم) وقع في قولهم: (اضرب أيهم أفضل) على أنه حكاية، كأنه قال: (اضرب الذي يقال له أيهم أفضل)، وشبهه بقول الأخطل: {من الكامل} ولقد اكون من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم^(٣)

وسأل سيبويه الخليل عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال الخليل: ((القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضل؛ لأن (أياً) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن (من) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي)).^(٤)

وذهب يونس إلى أن (اضرب أيهم أفضل)، بمنزلة قولك: (أشهد أنه لعبد الله) و(اضرب) معلقة لا تعمل شيئاً^(٥)، وخالف ابن السراج سيبويه، واختار مذهب

(١) معاني القرآن ٤٧/١-٤٨.

(٢) ينظر: الأصول ٣٢٥/٢.

(٣) ديوان الأخطل ٨٤/١، البيت من شواهد سيبويه ٨٤/٢، والأصول ٣٢٤/٢، والإنصاف: المسألة ١٠٢ - ٥٨٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) ينظر: الأصول ٣٢٥/٢.

الخليل، قال: ((وأنا استبعد بناء (أي) مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية، كأنه إذا قال: (اضرب أيهم أفضل)، فكأنه قال: اضرب رجلا إذا قيل: (أيهم أفضل)، قيل: هو، والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود، إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون، وهذا الذي اختاره مذهب الخليل)).^(١)

ويبدو للباحث أنّ الخلاف في هذه المسألة فرديّ، اختلف فيها البصريون فيما بينهم في حين عدّها أصحاب كتب العلل (الخوارزمي والعكبري) مذهبية بين البصريين والكوفيين.

(١) الأصول ٣٢٤/٢ .

المبحث الثاني: حروف المعاني.

أولاً: معاني الحروف

١- أو بمعنى الواو أو (بل):

نقل العكبري عن الكوفيين أنّ أو تكون بمعنى الواو وبل، واحتجوا بمجيء ذلك في القرآن والشعر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١)، أي: وَيَزِيدُونَ^(٢)، وأنكر العكبري مذهب الكوفيين، وذهب إلى أنّ (أو) لا تكون بمعنى (الواو) وَلَا بِمَعْنَى (بل)، ونسب ذلك إلى البصريين؛ لأنّ الأصل استيعمال كل حرف فيما وضع له لئلاً يُفْضِيَ إِلَى اللَّبْسِ وَإِسْقَاطَ فَائِدَةِ الْوَضْعِ، وتأول ما احتج به الكوفيون.^(٣)

ووجدت الفراء في معاني القرآن ينكر على من يقول بمجيئها بمعنى الواو، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى﴾^(٤): ((قال المفسرون: معناه: و إنا لعلى هدى، و أنتم في ضلالٍ مُبين، معنى (أو) معنى الواو عندهم، وكذلك هو في المعنى، غير أنّ العربيّة على غير ذلك، لا تكون (أو) بمنزلة الواو، و لكنّها تكون في الأمر المفوّض، كما تقول إنّ شئت فخذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة، لأنّه في قولهم بمنزلة قولك: خذ درهماً واثنين)).^(٥)

(١) سورة الصافات: ١٤٧.

(٢) الباب ٤٢٤/١.

(٣) المصدر نفسه ٤٢٤-٤٢٥، وينظر: الإنصاف: المسألة ٦٧ - ٢ / ٣٩١، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٢٠، والجنى الداني ٢٢٧.

(٤) سورة سبأ: ٢٤.

(٥) معاني القرآن ٣٦٢/٢.

ولعلّه أراد أن مجيء أو بمعنى الواو لا يكون في اختيار الكلام، وإنّما يكون في مواضع محددة، وهذا يفهم من قوله: (ولكنها لا تكون في الأمر المفوض).

ووافق الكوفيين في جواز مجيء أو بمعنى الواو قومٌ، منهم: الأخفش^(١)، وقطرب، وأنشد بيت النابغة: { من البسيط }

قالت ألا ليتما هذا الحمائم لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد^(٢)

فقال: معناه: ونصفه^(٣)، ووافقه ابن جني، قال في البيت السابق: ((ولعمري إنّ كذا معناه، وكيف لا يكون كذلك، ولا بدّ منه، وقد كثرت فيه الرواية أيضًا بالواو: ونصفه))^(٤)، ومنهم: الجرمي^(٥)، والأزهري^(٦)، وجزم به ابن مالك عند أمن اللبس، قال: ((أكثر ورود (أو) للإباحة في تشبيه أو تقدير، فالتشبيه نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(٧)، و(كلمح البصر أو هو أقرب)^(٨) و﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٩)، يَزِيدُونَ﴾^(٩)، فلو جيء بالواو في مثل هذا من الكلام، لم يختلف المعنى، ولذلك قرأ بعض القراء: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١٠) بالواو)).^(١١)

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٦٧ / ١

(٢) ديوان النابغة ١٤، والرواية كما في الديوان: ونصفه فقد.

(٣) ينظر: الخصائص ٢ / ٢٤٦.

(٤) الخصائص ٢ / ٢٤٦.

(٥) ينظر: معاني القراءات ١ / ٤١٤.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ١٥ / ٤٧٢.

(٧) سورة البقرة: ٧٤.

(٨) سورة النحل: ٧٧.

(٩) سورة الصافات: ١٤٧.

(١٠) القراءة بالواو لجعفر بن محمد، نكرها ابن جني في المحتسب ٢ / ٢٢٦.

(١١) شرح الكافية ٣ / ١٢٢٢.

والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى^(١)، وسنكتفي بما أوردناه في مجيء أو بمعنى الواو.

وتأول البصريون (ممن يمنع مجيء أو بمعنى الواو) ما استشهد به الكوفيون ومن وافقهم، وعدوا (أو) في الشواهد التي ذكروها ليست بمعنى الواو، بل هي للشك، أو للتخيير، أو للتقريب، أو للتفصيل، وهي في الآيات السابقة بإحدى هذه المعاني بالنسبة إلى الرأي لا إلى الحق تعالى.^(٢)

ويرى الباحث أن انحسار معنى الحرف غير مبرر بدليل الاستعمال بمعان أخرى.

٢- مجيء (إن) بمعنى (إذ):

نقل العكبري عن الكوفيين جواز مجيء إن بمعنى إذ، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾^(٣)، وَالْمَعْنَى: إِذْ كُنْتُمْ؛ لِأَنَّ إِنْ لِلْمُتَرَدِّدِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي رَيْبٍ الْيَهُودُ تَرَدُّدًا، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ لَا تَكُونُ بِمَعْنَى إِذْ؛ لِأَنَّ إِذْ اسْمٌ وَإِنْ حَرْفٌ وَوُقُوعُ الْحَرْفِ بِمَعْنَى الْإِسْمِ بَعِيدٌ فِي السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ، فَضْلًا عَلَى أَنَّ مَعْنَى إِنْ مُخَالَفٌ لِمَعْنَى، وَرَدَّ عَلَى احْتِجَاجِهِمْ قَائِلًا: ((وَالْجَوَابُ أَنَّ الْعَرَبَ تَذَكَّرُ مِثْلَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْإِحْتِجَاجِ وَالْإِلْزَامِ لِلْخَصْمِ حَتَّىٰ يَعْتَرِفَ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ الرَّجُلُ لِابْنِهِ: إِنْ كُنْتَ ابْنِي فَأَطْعَنِي، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لِلشَّرْطِ مَجِيءُ الْفَاءِ فِي جَوَابِهَا، وَأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا)).^(٤)

(١) ينظر: الإنصاف: المسألة ٦٧ - ٢ / ٣٩١.

(٢) ينظر: الخصائص ٢ / ٢٤٦، والإنصاف ٢: المسألة ٦٧ - ٢ / ٣٩١، واللباب ١ / ٤٢٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٣.

(٤) اللباب ٢ / ٥٢-٥٣.

ومذهب الكوفيين السابق يقتضي أن تقدر (إن) عندهم بمعنى (أن) المفتوحة، وقد ذكر الفراء مجيء (أن) المفتوحة بمعنى (إذ) في أحد الوجهين من قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَخِيعُ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾^(١)، فقال: لو قرئت بفتح (أن) على (إذ) لم يؤمنوا)، لكان صواباً، وعدها في موضع نصب لأنها وردت بهذا المعنى.^(٢)

ويتضح من كلامه أنها تفتح مع الفعل، فتدلّ على (إذ) إذا أريد به الفعل الماضي، أما في المستقبل، فلا يكون فيها إلا الكسر.

ومما احتجّ به الكوفيون قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾^(٣)، وتقدّم تقدمت، وقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٤). وكذلك قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام عن أهل القبور: ((سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون))^(٥)، ف(إن) في هذه المواضع تعني (إذ)؛ إذ لو كانت شرطية كانت شكاً؛ لأن الشرط شك ويبعد أن تكون شرطية في قوله تعالى: (إن كنتم في ريب)، فيكون قد دخل شك على شك؛ لأنهم مرتابين شاكين من أمر التنزيل، وكذلك المواضع الأخرى.^(٦)

وتقدم قول العكبري أنّ (إن) حرف و(إذ) اسم والحرف لا يقع موقع الاسم، وهذه حجج البصريين، وزاد عليها الأنباري أنّ ((الأصل في (أن) أن تكون شرطاً،

(١) سورة الكهف: ٦٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء ٥٨/١-٥٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٣.

(٤) سورة البقرة: ٢٧٨.

(٥) صحيح مسلم: ٦٦٩/٢.

(٦) الأنصاف: المسألة ٨٨-٥١٨/٢.

والأصل في (إذ) أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له (الأصل).^(١)

أمّا مجيء (أن) المفتوحة بمعنى (إذ)، فقد ذهب كثير من العلماء إلى ورودها بهذا المعنى، ومنهم ابن فارس؛ إذ مثّل لها بقوله: (أعجبنى أن خرجت)^(٢)، وجاءت (أن) في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾^(٣) بمعنى (إذ) عند الكوفيين.^(٤)

ويلحظ في (ان) التي بمعنى (إذ) أنها وردت في الشواهد مكسورة ومفتوحة، مما جعل المفتوحة تلتبس بالمصدرية الناصبة للفعل المضارع، أو المخففة من الثقلية، والذي يظهر من كلام الفراء أنّ (أن) المفتوحة قد خرجت إلى معنى (إذ) وليس الشرطية المكسورة، ولعل بعض الكوفيين غير الفراء يذهب إلى أنّ المكسورة تكون بمعنى (إذ).

٣- مجيء الواو زائدة:

ذكر الخوارزمي أنّ من معاني الواو الزيادة، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانٍ مِّنْهُمْ كُتِبَ لَهُمُ﴾^(٥)، ونقل عن الكوفيين أنها تزداد في جواب (لما وحتى)، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِءٍ وَأَجْمَعُوا﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا

(١) الإنصاف: المسألة ٨٨ - ٥٢٠/٢.

(٢) الصحاحي ٩٢.

(٣) سورة عبس: ١-٢.

(٤) شرح الفية ابن معطي ١١٤٣/٢.

(٥) سورة الكهف: ٢٢.

(٦) سورة يوسف: ١٥.

﴿^(١)﴾ وردّ على القائلين بواو الثمانية بأن قولهم ليس بشيء، وهذا من وضعهم^(٢)، ونقل العكبري كذلك مذهب الكوفيين، وعبر عنه بـ(الآخرون)، ولعلّه لم يقصد الكوفيين وحدهم، فعبر بلفظ الآخرين.

ووافق الكوفيين في زيادة الواو كثير من النحويين، منهم الأخفش^(٣)، والرماني^(٤)، والرماني^(٤)، وابن مالك^(٥)، وابن هشام^(٦)، ونُسب هذا المذهب إلى المبرد^(٧)، ولكني ولكني وجدته في المقتضب يرى أنّ أبعد الأقوال قول من قال بزيادة الواو في المواضع التي تحتاج إلى جواب شرط، كالأية السابقة.^(٨)

واستدلّ الكوفيون ومن وافقهم بالسماع، ومن هذا السماع ما ذكره الخوارزمي في ما تقدم، ومن شواهد زيادتها من كلام العرب، قول امرئ القيس: { من الطويل }

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي بنا بطنُ حقفٍ ذي قفافٍ عَقَقِلٍ^(٩)

والتقدير في البيت: (انتحي)، والواو زائدة؛ لأنّه جوابُ (لما)، والشواهد على هذا النحو من أشعار العرب أكثر من أن تُحصى.^(١٠)

(١) سورة الزمر: ٧٣

(٢) ينظر: تشريح العلل ٢٨٩، وينظر مذهب الكوفيين في الخصائص ٢ / ٤٦٤، والإنصاف: المسألة ٦٤ - ٢ / ٣٧٤، والجنى الداني ١٦٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٩٦.

(٤) ينظر: معاني الحروف ٦٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٢١٢.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٤٧٤.

(٧) ينظر: الإنصاف: المسألة ٦٤ - ٢ / ٣٧٤.

(٨) ينظر: المقتضب ٢ / ٨١.

(٩) بطن خبت: أرض مطمئنة حوله أماكن مرتفعة، و العَقَقِل: الرمل المنعقد المتلبّد ينظر: ديوان امرئ القيس ١١٥.

(١٠) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٨٩، والإنصاف: المسألة ٦٤ - ٢ / ٣٧٤، والفصول المفيدة ١٤٦.

ومذهب الكوفيين في زيادة الواو مشروط بأن تقع الواو في جواب (حتى إذا)، و (لما) كما صرح الخوارزمي، لذا عيب على من قال بزيادتها في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ، وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ، وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾^(١)؛ لأن الواو ليست مسبقة بـ(حتى إذا)، أو (لما).^(٢)

ولا تُزاد (الواو) عند أكثر البصريين؛ لوجهين، أحدهما: أنَّ الحروف وُضعت للاقتصار، أو عوضًا عن ذكر الجمل، كالهزمة فإنها بدل عن (استفهم) أو (أسأل)، و(ما) بدل عن (أنفي)، فزيادتها تنقض هذا الغرض، والثاني: أنَّ الحروف وُضعت للمعاني، فذكرها من دون معناها يوجب اللبس وخلوها عن المعنى، وهو خلاف الأصل، والواو من هذه الحروف، فهي حرف في الأصل وُضع لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله، وقد أمكن في ما استشهدوا به أن يجري على أصله.^(٣)

ويرى الباحث أنَّ مذهب الكوفيين ومن وافقهم ضعيف؛ لأن الواو حرف وُضع لمعنى، وادّعاء زيادته توجب عدم فائدته، بخلاف زيادة (من)، فهذه تزداد في مواضع تفيد الكلام توكيدًا، ولم يذكر القائلون بزيادة الواو فائدة لهذه الزيادة، فتعين القول بعدم الزيادة، والله أعلم.

(١) سورة الانشقاق: ١-٥

(٢) ينظر: جامع البيان ٢٤ / ٢٣٤.

(٣) ينظر: الإنصاف: المسألة ٦٤ - ٢ / ٣٧٥، واللباب ١ / ٤٢٠، والفصول المفيدة ١٤٧.

٤- الألف واللام تكون بدلًا من هاء الضمير:

نقل الجليس النحويّ والعكبريّ عن الكوفيين أنّ من وجوه (ال) أن تكون بدلًا من هاء الضمير، كقولك: مررت بالرجل الحسن الوجه إذا رفعت^(١)، ونسب العكبريّ قول الكوفيين السابق للفراء في موضع آخر^(٢)، وأنكر عليهم ذلك، قال: وليس ما ذهبوا إليه بشيء؛ ((إذ لو كان كذلك، لجاز أن تقول: مررت بزيد فكلمني الغلام، أي: غلامه، وليس بجائز، ولأنّ الهاء اسم مضمّر يعرف بما قبله بالإضافة، والألف واللام حرف يعرف بوجه آخر، فهما مختلفان من هذين الوجهين)).^(٣)

ويبدو أن قول العكبريّ: مررت بزيد فكلمني الغلام، جملة مغايرة تمامًا للمثال الذي مثّل به الكوفيون، وليس في ذلك دليل على ضعف مذهبهم؛ لأنّ قولهم بجواز مجيء الألف واللام بدلًا من هاء الضمير لا يراد به في اختيار الكلام، بل في مواضع معينة ذكروا منها المثال السابق، أمّا احتجابه بالاختلاف بين الهاء والألف واللام في تعريف الاسم، فيضعفه اشتراكهما في التعريف.

وقد صرح الفراء بمذهبه السابق في معاني القرآن، فذكر مجيء الألف واللام عوضًا عن الضمير، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلْتُ لَكَ مَفْتَحَ الْأَبْوَابِ﴾^(٤) ترفع الأبواب؛ لأن المعنى مفتحة لهم أبوابها، والعرب تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة، فيقولون: مررت على رجل حسنة العين، قبيح الأنف، والمعنى حسنة

(١) ينظر: ثمار الصناعة ١٠٧، واللباب ٤٩٣/١.

(٢) ينظر: اللباب ٤٤٥/١.

(٣) اللباب ٤٩٣/١.

(٤) سورة ص ٥٠.

عينه، قبيح أنفه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(١)، فالمعنى مأواه، واحتج بقول النابغة الذبياني: { من الوافر }

ونأخذ بعده بذياب دهر أجب الظهر ليس له سنام^(٢)

وأورد سيبويه في باب البذل مثلاً يظهر فيه أن الألف واللام بدل عن الضمير، قال: ((فالبذل أن تقول ضرب عبد الله ظهره، وبطنه، وضرب زيد الظهر والبطن... ومطرنا سهلنا وجبلنا، ومطرنا السهل والجبل))^(٣)، ونقل أبو بكر ابن الانباري قول ثعلب في هذه المسألة، فذكر أن ثعلبا وجّه الرفع في (البياض) من قول امرئ القيس: { من الطويل }

كبكر المقناة البياض بصفرة غذاها نمير الماء غير محلل^(٤)

على أن الألف واللام بدل من الهاء، ثم علل ابن الانباري ذلك بقوله: والألف واللام تكون بدلاً من الإضافة؛ لأنهما جميعاً دليلان من دلائل الأسماء، قال الله عز وجل (ونهى النفس عن الهوى)^(٥)، معناه عن هواها، فأقام الألف واللام مقام الإضافة.^(٦)

وممن تبع البصريين في تعويض (أل) عن الضمير: ابن مالك، فقد فسر بعض الآيات على مذهب الكوفيين، منها: قوله تعالى: (جنات عدن مفتحة لهم

(١) سورة النازعات: ٣٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢٠٨-٢٠٩ والبيت في ديوان النابغة الذبياني ١٠٦.

(٣) الكتاب ١/ ١٥٨.

(٤) المقناة: الخلط، و النمير: الماء النامي في الجسد ينظر: ديوان امرئ القيس ١٦.

(٥) سورة النازعات: ٤٠.

(٦) شرح القصائد السبع الطوال ٧٠-٧١.

الأبواب)، قال: ((والتقدير: (أبوابها)، أما في تقدير البصريين (مفتحة لهم الأبواب منها))^(١).

وفسر أبو حيان كذلك بعض الآيات على مذهب الكوفيين محتجاً على ذلك بالشعر كقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾^(٢)، قال: ((والتقدير: إلى العظام منه، أو على رأي الكوفيين أن الألف واللام عوض من الضمير، أي: إلى عظامه؛ لأنه اختير بمحاورته تعالى له في السؤال))^(٣).

ويرى الباحث أن مذهب الكوفيين مقبول حسن؛ لأنّ تقديره في الاستعمال لا يوقع في الخطأ؛ وأفضل دليل على ذلك أمثلة البدل التي ساقها سيبويه في نصّه المتقدم.

ثانياً: أصل الحروف

١- لكنّ مركّبة:

ذكر العكبري أنّ (لكنّ) كلمة مُفْرَدَة بخلاف الكوفيين؛ إذ قالوا فيها: إنّها مركّبة من (لَا) و(إِنْ) و(الْكَاف) زَائِدَة و(الْهَمْزَة) محذوفة، وردّ عليهم بقوله: ((وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ خِلَافَ الْأَصْلِ، ثُمَّ هُوَ فِي الْحُرُوفِ أَبْعَدُ، ثُمَّ إِنَّ فِيهِ أَمْرَيْنِ آخَرَيْنِ يَزِيدَانِهِ بَعْدًا وَهُمَا زِيَادَةُ الْكَافِ فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ، وَحَذْفُ الْهَمْزَةِ فِي مِثْلِ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ قَطْعِيٍّ، فَإِنْ قَالُوا مَعْنَى النَّفْيِ وَالتَّأْكِيدِ بَاقٍ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ جَعْفَرًا مَنْطِقٌ حَصَلَ مَعْنَى التَّأْكِيدِ وَالنَّفْيِ، قِيلَ هَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ (لَا) النّافِيَةَ لَا يَبْطُلُ

(١) الجني الداني ١٩٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٣) البحر المحيط ٦٣٧/٢.

نَفِيهَا بِدُخُول (إِنَّ) عَلَى مَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ لَا إِنْ جَعَفَرًا قَائِمًا، فَهُوَ كَقَوْلِكَ لَا جَعْفَرًا قَائِمًا فِي الْمَعْنَى وَ (لَكِنَّ) تَثْبِتُ مَا بَعْدَهَا لَا تَنْفِيهِ فَلَمْ يَصَحَّ مَا قَالُوا^(١)

ومما نقله العكبري عن الكوفيين (وهو مرتبط بالنقل السابق) قولهم بجواز دُخُول (اللام) فِي خبر (لَكِنَّ) لِأَنَّهَا؛ مَرْكَبَةٌ مِنْ (لَا) وَ (إِنَّ)، زِيدَتْ عَلَيْهِمَا الْكَافُ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ: { مِنْ الطَّوِيلِ }

يلومونني فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ^(٢)

وَلَأَنَّ (لَكِنَّ) لَا تَغَيِّرُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ.^(٣)

وذكر الفراء ما نُقِلَ عن الكوفيين فِي أصل (لَكِنَّ)، فعنده أَنَّ أصل (لَكِنَّ) (إِنَّ) زِيدَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ وَالْكَافُ، قَالَ: ((... نَصَبْتُ الْعَرَبَ بِهَا إِذَا شَدَّدَتْ نُونَهَا؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا، فزِيدَتْ عَلَى (إِنَّ) لَامٌ وَ كَافٌ، فَصَارَتْ جَمِيعًا حَرْفًا وَاحِدًا، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّاعِرَ قَالَ: { مِنْ الطَّوِيلِ }

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيذُ

فَلَمْ تَدْخُلِ اللَّامُ إِلَّا لِأَنَّ مَعْنَاهَا إِنَّ)).^(٤)

ولا بد من الإشارة إِلَى أَنَّ العكبري لم ينقل سوى مذهبين، أحدهما: أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ وهو للكوفيين، والآخر أَنَّهَا بَسِيطَةٌ وهو للبصريين، وقيل فِيهَا أَيْضًا: أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ (لَا + كَأَنَّ) وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ وَاخْتَارَ هَذَا الْمَذْهَبَ أَبُو حَيَّانَ.^(٥)

(١) الباب ٢٠٦/١، وينظر: الإنصاف: المسألة ٢٥-١٧٠/١، وشرح المفصل ٥٦١/٤.

(٢) لم يُعرف قائله، وهو بلا نسبة المفصل ٣٩٢، والإنصاف: المسألة ٢٥-١٦٩/١، والرواية فِيهِ (لكميد).

(٣) ينظر: الباب ٢١٧-٢١٨.

(٤) معاني القرآن ٤٦٥/١.

(٥) ينظر: الارتشاف ١٢٣٨/٣.

وعضدت بعض الدراسات الحديثة فكرة التركيب التي قال بها الكوفيون وان اختلفت في الأصول التي تركبت منها، فبعض المحدثين يرى أنّ لكنّ مركبة من (لا) النافية و(كن) التي بمعنى كذا، وهو ما ذهب إليه المستشرق الألماني برچستراسر بقوله:

((و(لكن) مركبة من: (لا) و(كن) المقابلة لـ (ken) العبرية، و(كن ken) (

الآرامية التي معناها: هكذا، فمعنى: لاكن: ليس كذا)).^(١)

أمّا الدكتور محمد حسين آل ياسين فيرى الخلاف في بساطة (لكنّ) وتركيبها مسألة اجتهادية بين البصريين والكوفيين^(٢)، ويرى بعض المحدثين أن الخلاف بين البصريين والكوفيين في (لكن) ناشئ من أنهم وجدوها تلفظ بما لا ترسم به، فلامها في اللفظ(لا).^(٣)

أمّا دخول اللام على خبر (لكن)، فتقدم نقل العكبريّ مذهب الكوفيين، وهو جواز دخول اللام في خبرها كما دخلت في خبر إنّ، مُحْتَجِينَ بِالسَّمَاعِ كما في البيت المتقدم، أمّا القياس، فلأنّ الأصل في لكنّ عندهم (إنّ) زيدت عليها (لا+الكاف) فصارتا حرفاً واحداً^(٤)، وردّ البصريون قياس (لكنّ) على (إنّ)؛ لأنّ اللام الداخلة على خبر إنّ هي إما ان تكون لام التوكيد وأما لام قسم، لأنّ الاثنين لهما معنى التوكيد، ولكنّ تخالفهم في المعنى.^(٥)

وردّ عليهم العكبريّ بقوله: ((وَهَذَا عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ لَوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الْقُرْآنِ وَفِي اخْتِيَارِ كَلَامِهِمْ، وَإِنْ جَاءَ فِي شَعْرٍ، فَهُوَ شَأْنٌ سَوَّغَتْهُ

(١) التطور النحوي للغة العربية ١٧٩ .

(٢) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب / ٤٠٤ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه / ٤٣ .

(٤) ينظر: الإنصاف: المسألة ٢٥ - ١٧٤/١ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: المسألة ٢٥ - ١٧٤/١ - ١٧٥ .

الضَّرُورَةُ، وَالثَّانِي أَنَّ (الَّامَ) لَوْ جَازَتْ مَعَ (لَكَنَّ)، لَتَقَدَّمتْ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا صدرَ الْجُمْلَةِ وَإِنَّمَا أَخَّرَتْ فِي (إِنَّ)، لئَلَّا يَتَوَالَى حَرْفاً تَأْكِيداً، و(لَكَنَّ) لَيْسَتْ لِلتَّوَكِيدِ، بَلْ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ لَا يَبْقَى مَعَهَا بِالْكَلْبَةِ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا اسْتِذْرَاكَ فِيهِ)). (١).

٢- أصل نون التوكيد الخفيفة:

نقل العكبري عن الكوفيين قولهم: إِنَّ نون التوكيد الخفيفة مخففة من الثَّقِيلَةِ، واحتجوا بجواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو (أَفْعَلَانُ وَأَفْعَلَتَانُ) بالنون الخفيفة^(٢)، وذهب هو إلى أَنَّ النُّونَ الْخَفِيفَةَ أَصْلٌ كَمَا أَنَّ الثَّقِيلَةَ أَصْلٌ؛ لِأَنَّ ((الثَّقِيلَةَ أَشَدُّ تَوْكِيدًا مِنَ الْخَفِيفَةِ، وَاصِلُ التَّوَكِيدِ سَابِقٌ عَلَى زِيَادَتِهِ، وَالسَّابِقُ أَصْلٌ لِلْمَسْبُوقِ، وَتَخْفِيفُهَا مِنَ الْأُخْرَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثَّقِيلَةَ أَصْلٌ، فَهِيَ بَأَن تَكُونُ فِرْعًا عَلَى الْخَفِيفَةِ أَوْلَى مِنَ الْعُكْسِ، وَلِأَنَّ التَّخْفِيفَ تَصَرَّفَ، وَالْحُرُوفَ تَبَعَدَ عَنْهُ)). (٣).

قال أبو البركات الأنباري: لو ((كانت هذه النون مخففة من الثَّقِيلَةِ، لما كانت تتغير في الوقف، ألا ترى أَنَّ نون (إِنَّ) و(لَكَنَّ) المخففتين من (إِنَّ) و(لَكَنَّ) الثَّقِيلَتَيْنِ؛ لما كانتا مخففتين من الثَّقِيلَتَيْنِ لم تتغيرا في الوقف عما كانتا عليه في الوصل، فلما تغيرت النون الخفيفة في الوقف، دلَّ على أَنَّهَا لَيْسَتْ مَخْفُفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ)). (٤).

وعدَّ ابن مالك مذهب الكوفيين السابق تكلفاً ودعوى مجردة عن الدليل؛ ((لأنَّ الذي حمل على ذلك أَنَا رَأَيْنَا الْخَفِيفَةَ تَتَفَرَّدُ بِمُعَامَلَةٍ لَا تَعَامَلُ بِهَا الثَّقِيلَةُ، كَحَذْفِهَا عِنْدَ

(١) اللباب ٢١٧/١-٢١٨.

(٢) ينظر: الإنصاف: المسألة ٩٤ - ٥٣٦/٢.

(٣) اللباب ٦٧/٢-٦٨، وينظر: الإنصاف: المسألة ٩٤ - ٥٣٦/٢، والتنزيل والتكميل ٩٩/١، والارتشاف ٦٥٣/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف: المسألة ٩٤ - ٥٤٢/٢.

ملاقة ساكن، نحو أن تصل قومٌ باليوم، تقول: قوم اليوم، وكإبدالها ألفاً في الوقف إذا انفتح ما قبلها نحو (لنسفعا)، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً، ولما جاز أن تبدل ألفاً؛ لأن إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضاً، فلما كان هذا القول مفضياً إلى هذا المحذور وجب اطراحه^(١).

ويرى الباحث أن مذهب الكوفيين لا يختلف عن مذهب الجمهور بتخفيف الحروف بعضها من بعض، كتخفيف (إن) من (إن)، أما الردّ عليهم بأن استعمال الخفيفة يختلف عن استعمال الثقيلة، فللكوفيين أن يجيبوا بأن استعمال (إن) بعد التخفيف يختلف عن استعمالها قبل التخفيف، ولكن هذا الخلاف لا يفضي إلى نتيجة مفيدة تقتضي النزاع، فالأولى ألا نعتدّ بهذه الخلافات كما أسلفنا في صفحات الرسالة السابقة.

٣- لام الابتداء هي لام القسم:

نقل العكبري عن الكوفيين قولهم: إن اللام في نحو قولنا: لزيد منطلق هي لا القسم، وعند البصريين هي لام الابتداء، وذكر حجة الكوفيين، قالوا: ((والدليل عليه أنها تدخل على الفضلات كقولك: لطعامك زيد أكل، وليس الطعام بمبتدأ، وحجة البصريين أن اللام إذا دخلت على مفعول (ظننت) ارتفع بالابتداء، ولم يمكن تقدير القسم فيه؛ لأن (ظننت) لا تلغى بالقسم، فعلم أن تعليق (ظننت) لتحقيق الابتداء، كما تعلق بالاستفهام كقولهم: علمت أيهم أخوك، وأما قولهم: طعامك زيد أكل، فإنما جاز؛ لأنها في حيز الخبر؛ إذ كانت معمولة له مقدّمة عليه، فكأنها داخلّة على المبتدأ))^(٢).

(١) التنزيل والتكميل ٩٩/١.

(٢) الباب ٣٧٩/١-٣٨٠، وينظر: الإنصاف: المسألة ٥٨-٣٣٠/١، ومدرسة الكوفة ٣٠٧.

فالخلاف السابق يفضي إلى أنّ لام الابتداء مصطلح بصري لا يعرفه الكوفيون بل ينكرونه ، لأن ما يسميه البصريون لام الابتداء ، يسمونه (لام القسم)، وذهب أبو حيان في نحو: (ولقد عَلِمْتُمْ) إلى أنّ هذه اللام هي لام الابتداء مفيدة معنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر أو لا يكون.^(١)

ورجّح الزجاجي مذهب الكوفيين، فقال فيها: ((وغير منكر أن يكون مثل هذا قسمًا؛ لأنّ هذه اللام مفتوحة كما أن لام القسم مفتوحة؛ ولأنّها تدخل على الجمل كما تدخل لام القسم، ولأنّها مؤكدة مخففة كتخفيف لام القسم))^(٢)، ووافق الكوفيين مهدي المخزومي من المحدثين، قال: ((فلام القسم عند الكوفيين هي اللام التي تقع في جواب القسم نحو قولهم: (لخالد مجتهدٌ)، عند حذف القسم هو نفسه ما يؤديه قولهم: (والله لخالد مجتهدٌ) من إرادة التوكيد ومحاولة إزالة الشك، وانهم على حق)).^(٣)

وذكر أبو علي الفارسي دليلًا يؤيد فيه مذهب البصريين الذي اختاره؛ إذ قال: الدليل عندي على أنها لام الابتداء كونها للابتداء أعمّ من كونها للقسم، فدخولها في قولك: (لعمرك لأفعلن) يجعلها في هذا الموضع للابتداء مجردة من معنى القسم؛ لأن القسم لا يجوز تقديره هنا، لامتناع دخول القسم على القسم؛ لأنّ القسم لا يقسم عليه^(٤)، وذهب إلى ذلك ابن يعيش.^(٥)

ويرى الباحث أنّ مذهب الكوفيين يجانب الصواب، بسبب التشابه الكبير بين اللامين.

(١) ينظر : مغني اللبيب ٣٠٢.

(٢) اللامات ٧٩.

(٣) مدرسة الكوفة / ٣٠٧.

(٤) ينظر: البغداديات ٢٣٧ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٤٠/٥.

ثالثاً: حروف أخرى:

١- وظيفة أحرف العلة في التنثية والجمع والأسماء الستة:

اختلفت النقل عن الكوفيين في هذه المسألة من أصحاب كتب العلل، وسنذكر ما جاء في كل كتاب منها ممن نقل مذهب الكوفيين في هذه الحروف:

فنقل الزجاجي عن الكوفيين كلهم أنّ هذه الأحرف هي الإعراب، قال: ((قال الكوفيون كلهم؛ الألف في التنثية، والواو في الجمع، والياء في التنثية والجمع، هي الإعراب نفسه))^(١)، ثم عاد في موضع آخر فنقل عن ثعلب قوله: إنّ ((الألف في (الزيدان) بدل من ضمتين، كأنه قال: زيد وزيد، ثم جمع بينهما فقال زيدان، فالألف بدل من ضمتين، والواو في (الزيدون) بدل من ثلاث ضمات، وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس))^(٢)، فجمع الكوفيين كلهم في رأي واحد، ثم نقل عن ثعلب رأياً مغايراً، وثعلب كوفي، ولعله عدّ رأيه مشابهاً لرأي الكوفيين السابق؛ لأنّ قوله بأنّ الألف بدل من ضمتين، معناه أنّ هذه الألف هي الإعراب، أو هي بدل منه، ودليل تحليلنا هذا قول الزجاجي بعد ذكره قول ثعلب: ((فلزم من قال: إنّ الحروف إبدال من الحركات ما لزم من قال هي الإعراب نفسه))^(٣).

ونقل ابن جني عن الفراء وأبي إسحاق الزيادي وقطرب أنّ الألف في التنثية هي إعراب وكذلك الياء^(٤)، وثمة أمر في نقل ابن جني السابق، وهو أنّه نسب هذا القول للفراء وأبي إسحاق الزيادي وقطرب، وعند غيره أنّ كل واحد من هؤلاء له مذهب يختلف عن الآخر، غير أننا نضع احتمال الإيجاز في نقل ابن جني السابق،

(١) الإيضاح ١٣٠.

(٢) المصدر نفسه ١٤١.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: علل التنثية ٥٠.

فلعله جمع هذه الآراء تحت إطار علة (الإعراب) لبيان وظيفة تلك الأحرف، مع اختلافها في بعض التفاصيل الأخرى.

ونقل الجليس النحويّ مذهب الكسائي والفراء عند كلامه عن مذاهب النحويين في الأسماء الستة ووظيفة أحرف العلة فيها، فمذهبهما أنّ ((هذه الأسماء معربة من وجهين، فالمرفوع معرب بالضمّة والواو، والمنصوب معرب بالفتحة والألف، والمجرور معرب بالكسرة والياء))^(١)، أمّا العكبري، فنسب القول السابق إلى الفراء، وهو قوله: ((إنّ الأسماء الستة معربة من مكانين، فالضمّة وَالْوَاوُ إِعْرَابٌ، فَكَذَلِكَ الْآخِرَانِ))^(٢).

ومع أنّ مضمون الرأي متوافق عندهم، غير أنّ نسبته اختلفت، فنسبه العكبري للفراء فقط، ونسبه الجليس النحويّ للفراء والكسائي، ونسبه ابن جني للفراء وقطرب والزيادي، ونسبه الزجاجي للكوفيين كلهم، والحق أنّ هذا أمر يجعلنا نعيد النظر في نسبة الرأي.

أمّا حجة الكوفيين في مذهبهم، فسنورد ما ذكره الزجاجي في ذلك؛ إذ شدد على أخذ الرأي ممن يتبنّى مذهب الكوفيين ويحتج عنهم، وينصر مذهبهم ((قال الكوفيون: إنا لم نشك في أن إعراب الواحد هو الأصل، وما بعده فرع عليه، ولكنه كما اختلفت ألفاظ الاثنين والجميع وأبنيتها وسائر أحكامها، كذلك جاز اختلاف الإعراب، ولسنا ندفع أيضًا أن يكون الإعراب حركة، إلا أنه قد يكون أيضًا عندنا حرفًا؛ لأن الإعراب دليل على المعاني، ولذلك احتج إليه، فإذا دل غيره دلّالته وناب منابه، كانا في ذلك سواء لا فرق بينهما، فنقول: إن الإعراب يكون حركة وحرفًا؛ فإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف؛ لأن الحركة لا تقوم بنفسها، وإذا كان حرفًا قام بنفسه... وقد أجمعنا

(١) ثمار الصناعة ٦٨.

(٢) اللباب ٩٣/١.

نحن وأنتم على أن الإعراب يكون سلب الحركة في الجزم في قولنا: لم يذهب ولم يركب، فجعلنا لفظ ضدّ الإعراب إعرابًا، فاجتمعنا جميعًا عليه، فلم يكن لذلك منكراً أن يكون الإعراب في بعض الأحوال حرفًا إذا دعت الضرورة إليه^(١).

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ النصّ السابق فريد من نوعه في مسائل الخلاف النحويّ، فلم يسبق لنا أن رأينا ردًّا يحمل في طياته أدبًا ومنهجية كالردّ الذي نقله لنا الزجاجي في نصّه السابق، وكأنّك تستمع لرجل يتكلم أمامك، وهذا يجعلنا نرجّح أخذه الردّ من أصحابه.

أمّا ردّ أصحاب كتب العلل على مذهب الكوفيين، فاكتفى الجليس النحويّ بنقل رأي الفراء السابق من دون تعليق أو ردّ عليه، أمّا الزجاجي فاكتفى بنقل ردّ البصريين عليهم، وهو ردّ يشابه ما سنذكره عن ابن جني والعكبري، ووضع ابن جني للردّ على قول الفراء ومن تابعه عنوانًا، وقال عنه: هُوَ أَبْعَدُ الْأَقْوَالِ مِنَ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ ((أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ مَتَى حُذِفَتْ مِنْهُ الْأَلْفُ مِنْ مَعْنَى التَّنْيَةِ؛ دَالًّا عَلَى مَا كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَالْأَلْفُ فِيهِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَعْرِضْ لَصِيغَتِهِ وَإِنَّمَا حُذِفَتْ إِعْرَابُهُ... وَيُفْسِدُهُ أَيْضًا شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ الْأَلْفَ لَوْ كَانَتْ إِعْرَابًا لَوَجَبَ أَنْ تَقْلِبَ الْوَاوُ فِي (مَذْرُوعٍ) يَاءً؛ لِأَنَّهَا رَابِعَةٌ قَدْ وَقَعَتْ طَرَفًا، وَالْأَلْفُ بَعْدَهَا إِعْرَابٌ كَالضَّمَّةِ مِنْ زَيْدٍ وَبَكْرٍ)).^(٢)

وأما العكبري، فردّ على الفراء من ثلاثة وجوه، ((أحدها: أَنَّ الْإِعْرَابَ دَخَلَ الْكَلَامَ لِيُفْصَلَ بَيْنَ الْمَعَانِي، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِإِعْرَابٍ وَاحِدٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى آخَرٍ، وَالثَّانِي: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى (أَمْرِي) وَ (ابْنِمِ)، لِأَنَّ الْحَرَكَاتَ هُنَا تَابِعَةٌ لِحُرُوفِ الْعِلَّةِ، وَهَذَا يَثْبُتُ الْحَرَكَةَ فِي الْوَقْفِ مَعَ أَنَّ الْإِعْرَابَ

(١) الإيضاح ١٣٢.

(٢) علل التنئية ٦٩-٧٠ وينظر: سر صناعة الإعراب ٣٤٩/٢.

يحذف في الوُفِّ، والثَّالِث: أَنَّ (فوك) و (ذو مَال) حرفان وَيُؤَدِّي قَوْلُهُ إِلَى أَنَّ يَكُون
الإِعْرَابُ فِي جَمِيعِ الْكَلِمَةِ^(١).

واختار الزجاجي وابن جني والعكبري مذهب سيبويه، وهو قوله: أَنَّ حُرُوفَ الْعَلَّةِ
فِيهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ، وَالْإِعْرَابُ مَقْدَرٌ فِيهَا^(٢)، وأسهب ابن جني في الاحتجاج لمذهب
سيبويه، حتى استغرق احتجاجه أربع عشرة صفحة^(٣).

وزهد الأخفش إلى أَنَّ هذه الحروف دليل على الإعراب^(٤)، قال ابن جني
((وقال أبو الحسن: إن الألف في التنثية ليست حرف إعراب، ولا هي أيضًا إعراب
ولكنها دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع وإذا رأيت الياء علمت
أن الاسم مجرور أو منصوب))^(٥)، وحجته في ذلك أَنَّ ((الألف إن كانت حرف
إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من زيد ونحوها
ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنَّه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون
إعراب إلا في حرف))^(٦) واختاره المبرِّد (٢٨٥هـ).^(٧)

ويظهر أَنَّ علة هذه الأحرف تعود إلى الاستعمال الذي وضعت له، وتكلمت به
العرب، فقال في المذاهب السابقة: ((ولكلّ منهم علل لا فائدة في اقتضائها ها هنا،

(١) اللباب ٩٣/١.

(٢) اللباب ٩٠-٩١، وينظر: الإيضاح ١٣١، وعلل التنثية ٥١.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ٣٣٣/٢ وما بعدها.

(٤) ينظر المقتضب ١٥٤/٢ والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠.

(٥) سر صناعة الإعراب ٣٣٣/٢.

(٦) المقتضب ١٥٤/٢.

(٧) ينظر المقتضب ١٥٤/٢.

وقد كان بعض من قرأنا عليه يذهب إلى أنَّ هذه الأقوال كلها متكلفة متعسفة، وأنَّ أصحَّ الوجوه فيها أن يقال: على ذلك وُضعت وكذلك سُمعت^(١).

وظاهر قوله أنَّه لم يرتض مذهباً من هذه المذاهب، ولعله ذكر رأي من قرأ عليه إشارة منه إلى موافقته.

٢- الألف واللام في الاسم الظاهر:

ذكر العكبري قول الكوفيين: إنَّ الاسم الظاهر إذا دخلت عليه الألف واللام يكون مَوْضُوعاً واحتجوا بقول الشاعر:

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَجْلِسُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ^(٢)
أي: أَنْتَ الَّذِي أَكْرَمَ.

ولم يرتض مذهبهم، وذهب إلى أنَّه ليس مَوْضُوعاً، أمَّا ما أنشده، فقد أوله من وَجْهَيْنِ، أحدهما: أَنَّ الْبَيْتَ مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَأَكْرَمُ أَهْلِهِ: الْخَبْرُ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ: الْبَيْتَ الَّذِي أَكْرَمَ، فَحَذَفَ الَّذِي لِلضَّرُورَةِ^(٣).

وصرَّح الفراء بما نُسب إلى الكوفيين عند قوله تعالى: (مثل الذين حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا)^(٤)، فقال: ((وان شئت جعلت (يحمل) صلة للحمار، كأنك قلت: كمثل حمار يحمل أسفارا؛ لأنَّ ما فيه الألف واللام، قد يوصل،

(١) ثمار الصناعة ٦٩.

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي في الكامل ٥٤/٣.

(٣) ينظر: الباب ١٢١/٢، وينظر: مذهب الكوفيين في اللامات ٥٨، والإنصاف: المسألة ٦٠ - ٢٩٥/٢.

(٤) سورة الجمعة: ٥.

فيقال لا أمرٌ بالرجل يقول ذلك، كقولك بالذي يقول ذلك، ولا يجوز في زيد، ولا عمرو أن يوصل كما يوصل الحرف فيه الألف واللام^(١).

ومما احتج به الكوفيون قوله تعالى: ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٣)، ذكر الآيتين الزجاجي في كتاب اللامات شواهد على مجيء (أل) اسمًا موصولًا بمعنى (الذي) وقد افرد مبحثًا في دخول الألف واللام على الأسماء المشتقة وتكون اسمًا موصولًا بمعنى (الذي) على مذهب الكوفيين، ومن الشواهد التي ذكرها، قول الشاعر: { من الطويل }

تقول وصكت صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس^(٤)

فعلى تأويل الكوفيين (أل) في (المتقاعس) بمعنى (الذي)، و(بالرحى) صلته تقدّمت عليه، وأمّا على رأي البصريين فـ(أل) فيه للتعريف، أو أنهم يعدون (أل) بمعنى الذي، وتكون (بالرحى) تمييزًا لا صلة^(٥).

والبصريون لا يجيزون ذلك كما تقدم، واحتجّوا بأنّ ((الاسم الظاهر يدلُّ على معنى مخصوص في نفسه، وليس (كالذي)؛ لأنه لا يدلُّ على معنى مخصوص إلاّ بصلة توضحه؛ لأنه مبهم)).^(٦)

ويرجّح الباحث رأي البصريين المتقدم؛ لأنّ ما وُضع لمعنى لا ينوب عنه غيره إلاّ لغرض أو فائدة غير موجودة في معنى الأول.

(١) معاني القرآن ٢١٩/١.

(٢) سورة الأنبياء: ٥٦.

(٣) سورة يوسف: ٢٠.

(٤) لأبي ملح السعدي في الكامل ٣٤/١، المتقاعس "إنما هو الذي يخرج صدره ويدخل ظهره، ينظر: تاج العروس ٣٨٤/١٦.

(٥) اللامات ٥٨.

(٦) الانصاف: المسألة ١٠٤ - ٥٩٥/٢.

الفصل الرابع

آراء الكوفيين في مسائل مشرقة

الفصل الرابع: آراء الكوفيين في مسائل متفرقة.

بعد تقسيم آراء الكوفيين على الفصول الثلاثة المتقدمة اقتضت الدراسة أن يكون الفصل الرابع بعنوان (المسائل المتفرقة)؛ لأنّ كل مبحث من هذه الآراء والمسائل يحتوي على مجموعة قليلة من الآراء تحت عنوان كبير، فلم يسمح المقام بوضع كل مبحث منها تحت فصل، فجمعنا هذه الآراء في هذا الفصل ثمّ قسمناها على مباحث وتناولناها بالدراسة والمناقشة كسائر الآراء، أمّا تقسيمها، فكان المبحث الأول للأفعال والثاني للعطف، والثالث للإعراب، والرابع لآراء أخرى.

المبحث الأول: آراء في الأفعال.

أولاً : الأصل في الأفعال الإعراب:

نقل الزجاجي عن الكوفيين قولهم: إنّ أصل الإعراب للأسماء والأفعال، قال الزجاجي: ((وقال الكوفيون: أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال، فلعله أزالته عن أصله)).^(١)

وذكر لهم ثلاث حجج، وسأوجزها بما يأتي:

الحجة الأولى: أنّ الأصل في الأفعال الإعراب؛ لما يدخلها من المعاني المختلفة، لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة، فكان قولنا: (يقوم زيد) يحتمل معنى قائم، وتأويله: سوف يقوم على الاستقبال، كما قالوا: فلان يطيع الله، فأمكن ان تقع (يطيع) على زمان متصل، ويطول إلى انقضاء الفاعل، وهذه الحجة مشابهة لحجة البصريين في إعراب الفعل المضارع.

الحجة الثانية: أنّ الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الاسماء، فتكون ماضية، ومستقبلية، وموجبة، ومنفية، ومحازي بها، وأموراً بها، ومنهياً عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب. والذكر والانثى؟ وجواب هذه الحجة: إنّ اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها؛ لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها.

الحجة الثالثة: وقوع الفعل بين الحرف والاسم، فأشبهه الأداة بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه، وأشبه الاسم بوقوعه على دائم الفعل، وهو

(١) الإيضاح ٧٨، وينظر: توضيح المقاصد ٣٠٣/١، وشرح الأشموني ٤٥/١، وجمع الهوامع ٦٢/١.

الذي قدمنا ذكره، فأعطي بحصة شبهه الاسم، الرفع والنصب، وخص بالجزم لحصة شبهه الحرف، وهذه الحجة ذكرها البصريون، ولأجلها قسموا الأفعال إلى معرب ومبني، فما أشبه الحرف كان مبنيًا، وما أشبه الاسم كان معربًا. (١)

ومما استدلل به الكوفيون كذلك: أنَّ اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ إذ إنَّ إعراب الفعل (تشرب) يغير معنى الجملة، فالرفع على الابتداء، والنصب على المعية بعدم الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وأجاب البصريون بأن النصب في (وتشرب) بـ(أن) مضمرة، والجزم على إرادة (لا)، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني، ولم يحتج إلى الإعراب: وليس كذلك: (ما أحسن زيداً)؛ لأن الرفع والناصب والجار هو أحسن. (٢)

وبين ابن الوراق أن أصل الإعراب ((إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَسْمَاءِ دُونَ الْأَفْعَالِ، وَالِدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ لَوْ لَمْ تَعْرَبْ لِأَشْكَالِ مَعْنَاهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ، لَكُنْتَ ذَامًا لَهُ، وَلَوْ قُلْتَ: مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ؟ لَكُنْتَ مُسْتَفْهِمًا عَنْ أَبْعَاضِهِ أَيَّهَا أَحْسَنَ، وَلَوْ قُلْتَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا! لَكُنْتَ مُتَعَجِّبًا، فَلَوْ أَسْقَطَ الْإِعْرَابَ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ، لاختلطت هذه المعاني، فَوَجَبَ أَنْ تَعْرَبَ الْأَسْمَاءُ لِيُزِيلَ الْإِشْكَالَ، وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تَعْرَبْ لَمْ يَشْكَلْ مَعْنَاهَا، لِأَنَّهَا بَنِيَتْ لِأَزْمَنَةِ مَخْصُوصَةٍ، فإِعْرَابُهَا أَوْ تَرْكُهَا لَا يَخِلُ بِمَعْنَاهَا، وَالْإِعْرَابُ زِيَادَةٌ، وَمَنْ شَرَطَ الْحَكِيمُ أَلَّا يَزِيدَ لَغَيْرِ قَائِدَةٍ، فَكَانَ حَقَّ الْأَفْعَالِ كُلِّهَا أَنْ تَكُونَ سَوَاقِنَ)). (٣)

(١) ينظر: الإيضاح ٨٠-٨٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٣٠٣/١.

(٣) علل النحو ١٤٢-١٤٣.

والكوفيون في قولهم المتقدم يذهبون إلى أنّ الاسم والفعل مشتركان في أصل الإعراب، وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنّه وجد فيه بغير سبب، فهو له بذاته بخلافه الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرع^(١)، قال أبو حيان: ((وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة)).^(٢)

ويظهر للباحث أنّ ما ذكره أبو حيان يوافق البحث اللغوي الحديث، فالبحث في مسائل الأصل والفرع إذا لم يكن فيه فائدة، فالأولى تركه وعدم التعمق فيه.

ثانيًا : فعل الأمر معرب:

نقل العكبري عن الكوفيين: أنّ فعل الأمر مُعْرَبٌ بِالْجَزْمِ؛ لأنّ الأصل في (قُمْ): لِنَقْمٍ، ولأنّ حروف العلة تسقط من هذا الفعل نحو: اغْزِ واسع وارْمِ، كما تسقط بالجازم.^(٣)

ولم يرتض العكبري مذهب الكوفيين، وذهب إلى أنّ الأصل في الفعل البناء، أمّا ما أعرب من الأفعال، فلمشابهته الاسم بحرف المضارعة، والدليل على بناء فعل الأمر أن (نَزَلَ) وبابه مبنيّ لقيامه مقام الأمر، وأجاب عن احتجاجهم بأن (قُمْ) و(اذهب) أصلٌ بنفسه، وليس الأصل فيه ما ذكرُوا؛ لأنّه لو كان كذلك لَلَزِمَ مِنْهُ حذفُ الْعَامِلِ وحرف المضارعة وتغيير الصيغة، وكلّ ذلك مخالفٌ للأصل ولا سماع يدلّ عليه، كما أنّ الجزم يحتاج إلى جازم وتقدير الجازم ممتنع، وأمّا حذف حرف العلة، فلأنّ البناء يُذهب الحركة، فيذهب الحرف القائم مقامها، وحروف العلة قامت مقام الحركة.^(٤)

(١) ينظر: همع الهوامع ١/٦٢.

(٢) الارتشاف ٢/٨٣٤.

(٣) ينظر: اللباب ١٧/١٨، وينظر لرأي الكوفيين في شرح الكتاب للسريافي ١/٣٩، والإنصاف: المسألة ٧٢ - ٢٧/٤٢٧.

(٤) ينظر: اللباب ١٩/٢٠ - ٢٠.

ومما يؤيد مذهب الكوفيين ورود فعل الأمر على الأصل في نحو قراءة أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم (فلتفرحوا)^(١)، وخص سيوبه حذفها، وهي مضمرة في الشعر كقول الشاعر: { من الوافر }

محمد نقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا^(٢)

أراد لتقد^(٣)، ومنع السيرافي أن تضر اللام، وتعمل في فعل الأمر، لأن عوامل الأفعال ضعيفة.^(٤)

وأكثر الذين ذكروا قول الشاعر السابق، على أنه جرى على مذهب أهل الكوفة في حذف لام الجزم، وكذلك تقدر لام الأمر في اسم الفعل في نحو (صه، ومه، وحيهلا)، ونزال ودراك؛ لأن صه بمعنى اسكت، ونزال بمعنى لتتزل^(٥)، وكذلك قراءة أبي جعفر يزيد (ولتصنع على عيني)^(٦) بجزم العين.

وأثبت العكبري أن حرف المضارعة، ولام الأمر، وإن لم يلحق فعل الأمر في اللفظ فهما مقدران، ففي قولك (قم) التقدير لتقم، ويدل على ذلك أن حذف لام الأمر قد جاء صريحاً في البيت المتقدم.^(٧)

(١) ينظر: المحتسب ٣١٣/١، والإنصاف: المسألة ٧٢ - ٤٢٧/٢.

(٢) نسب البيت إلى حسان، والأعشى وقيل لابي طالب ينظر الخزانة ١٤/٩، معجم شواهد العربية : ٣٥٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٨/٣ - ٩.

(٤) ينظر: شرح الكتاب ٣٩/١.

(٥) ينظر: الخصائص ٣٠٢/٢.

(٦) سورة طه: ٣٩، والقراءة في المحتسب: ٥٢/٢.

(٧) مسائل خلافة: ١٢١.

ثالثاً : الأفعال الواقعة بعد (إن) المخففة من الثقيلة:

نقل الخوارزمي مذهب الكوفيين في الأفعال الواقعة بعد (إن) المخففة من الثقيلة، فذهبوا إلى جواز وقوع الأفعال الناسخة للابتداء وغيرها من الأفعال؛ واحتجوا بقول الشاعر: { من الكامل }

هبلتك أمك ان قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد^(١)

وخالفهم الخوارزمي وذهب إلى أن (إن) المخففة المكسورة تلزمها اللام الفارقة في الخبر، وأن يكون الفعل الواقع بعدها من الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر؛ لأن المبتدأ والخبر تعاقباها قبل تخفيفها، ((في كونها داخلة على المبتدأ والخبر، فلما خُفِّفَت جاز الجمع بينها وبين التي تعاقبها بخلاف سائر الأفعال التي لم يكن بينها هذه الألفة، وقد جَوَّز الكوفيون دخولها في غيرها)).^(٢)

وظاهر قول ابن هشام أنه يوافق الكوفيين؛ إذ ذهب إلى أن الأكثر في هذا الفعل الذي يأتي بعدها أن يكون ناقصاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٣)، ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾^(٤)، ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾^(٥)، أما في الماضي فهو دون ذلك قال: (ودون هذا ان يكون ماضياً غير ناسخ نحو قوله: شلت يمينك ان قتلت لمسلماً...).^(٦)

(١) البيت لعاتكة زوج الزبير بن العوام ينظر: شرح المفصل ٥٥٣/٤، وشرح الكافية الشافية ٥٠٥/١، هبلته أمه: ثكلته ينظر: لسان العرب ٦٨٦/١١.

(٢) تشريح العلل ١٤٦.

(٣) سورة البقرة: ١٤٣.

(٤) سورة الإسراء: ٧٣.

(٥) سورة القلم: ٥١.

(٦) ينظر: معني اللبيب ٣٦-٣٧.

ومما نُقل من كلام العرب الذي يؤيد مذهب الكوفيين في دخولها على الفعل غير الناسخ قول العرب: (إن قنعت كاتبك لسوطاً)، يريد انك قنعت كاتبك سوطاً^(١)، ومن ذلك قراءة ابن مسعود ((أن لبثتم لقليلاً))^(٢).

وذكر ابن يعيش حجة البصريين في منع إيلاء الفعل غير الناسخ الماضي (إن)، وحجتهم في ذلك لمشابهتها (إن)، التي تأتي للمجازاة، وهي لا تعمل فيه شيئاً، فأتوا بها مع لفظ الماضي^(٣).

ويرى الباحث أن مذهب الكوفيين مقبول، لورود السماع الذي يؤيده وإن كان قليلاً- إذ إن مذهبهم مبني على الجواز وليس الوجوب.

رابعاً: علة خفة الاسم وثقل الفعل:

ذكر الزجاجي مذهب بعض الكوفيين في تعليل خفة الاسم وثقل الفعل، فذكر عن الكسائي، والفرّاء، وهشام أن ((الاسم أخف من الفعل؛ لأنّ الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم، وكان ثعلب يقول: الأسماء أخفّ من الأفعال؛ لأنّ الأسماء جوامد لا تتصرّف، والأفعال تتصرّف، فهي أثقل منها))^(٤).

ونقل عن البصريين قولهم: إنّ الفعل أثقل من الاسم؛ لأنّ الأسماء ((أشدّ تمكناً من الأفعال؛ لأنّ الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال، كقولك: الله ربّنا، ومحمد نبينا، وزيد أخوك، والفعل لا يستغني عن الاسم، ولا يوجد إلّا به))^(٥).

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٨/١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٤٥٥/٢ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٥٥٣/٤ .

(٤) الإيضاح ١٠١ .

(٥) الإيضاح ١٠٠ .

أما العكبري، فذكر تعليلاً لخفة الاسم وثقل الفعل غير الذي نُقل عن البصريين، فقال: ((والخفة والثقل يعرفان من طريق المَعْنَى لَا من طريق اللَّفْظ، فالخفيف مَا قلت مدلولاته ولوازمه، والثقل مَا كثر ذَلِكَ فِيهِ، فخفة الإِسْم أَنه يدل على مُسَمَّى وَاحِد، وَلَا يلزمه غَيْرُهُ فِي تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ، كلفظة: رجل فان مَعْنَاهَا ومسامها الذَّكر من بني آدم... وَمَعْنَى ثَقُلَ الْفِعْلُ أَن مدلولاته ولوازمه كَثِيرَةٌ، فمدلولاته الْخَدَث والزمن، ولوازمه الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ وَالتَّصَرُّفُ وَغير ذَلِكَ)).^(١)

وبالرجوع إلى حجة الكسائي والفراء وهشام في بيان علة خفة الاسم وثقل الفعل يظهر لنا أَنَّها علة جيدة ترتقي إلى مستوى القبول والسكوت، بخلاف حجة ثعلب التي كان مستواها أَقلَّ كما صرَّح بذلك شوقي ضيف؛ إذ قال: ((وعقل ثعلب من هذه الناحية لم يكن مثل عقل الفراء والكسائي، فقد كان يهبط عنهما درجات، ويتضح ذلك في كثير من آرائه وتعليلاته... فحاول أَن يأتي بعلة أخرى لهذه الخفة، فقال: الأسماء أخف من الأفعال؛ لأن الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تتصرف، فهي أَثْقَلُ منها، ومعروف أَن من الأسماء ما يتصرف وهو المشتقات، ونفس التعليل ليس متجها؛ لأن المعقول أَن يكون المتصرف أخف، ولذلك تصرف وتحرك في صور مختلفة)).^(٢)

ونقل لنا الزجاجي علة مرتبطة بالعلة السابقة من قول الكوفيين: ((لم تخفض الأفعال لنقلها، ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام)).^(٣)

(١) مسائل خلافية في النحو ١١٦-١١٧.

(٢) المدارس النحوية ٢٩٩.

(٣) الإيضاح ١٠٦.

وقولهم السابق مبني على قول سيبويه وهو ((أنّ الأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشدّ تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تتوين ولحقها الجزم والسكون)).^(١)

ونقل الزجاجي مذهب سيبويه، في علة امتناع الفعل من الخفض؛ لأنّه ((ليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتتوين، وليس ذلك في هذه الأفعال))^(٢)، واختاره الزجاجي مذهباً له، وعدّ غيره من العلل معتمداً عليه، قال: ((هذا الذي يعتمد عليه في امتناع الأفعال من الخفض، وكل علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض، فإنما هي شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين)).^(٣)

ونذكر لنا السيرافي عللاً كثيرة في توجيه امتناع خفض الفعل المضارع، منها:

١- إنّ الجر إنما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال، وهي حروف الجر، وبالإضافة المحضة، وليس لدخول ذلك على الأفعال معنى يعقل.

٢- إنّ الفعل لا يكون إلا نكرة، ولا يكون شيء منه أخصّ من شيء، فإذا كانت الإضافة إنما ينبغي لها زيادة معرفة المضاف، ولا سبيل إلى أن يعرف المضاف إليه، حتى يكون مقصوراً إليه معروفاً، فيتعرف المضاف بذلك، لم يصح.

(١) الكتاب ٢٠/١، وينظر: الإيضاح ١٠٦.

(٢) الإيضاح ١٠٧، وينظر: الكتاب ١٤/١.

(٣) الإيضاح ١٠٧.

٣- إن الفعل إنّما هو اللفظ الدال على حدث في زمان ماض أو غير ماض، فلو أضفنا إلى الفعل كنا قد أضفنا إلى الحدث والزمن، لا إلى أحدهما، ولا يصح الإضافة إلى زمان غير متحصل.^(١)

ونقل عن الأخفش علتين في توجيه امتناع خفض الفعل، إحداهما: أنه قال: لو أضفنا إلى الفعل لاحتجنا بعده إلى الفاعل، وقد علمنا أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، ولم يبلغ من قوة التنوين عنده أن يقوم مقامه شيئاً، والعلة الثانية، زعم أن الأفعال أدلة على غيرها، يعني على الحدث والزمان وعلى فاعليها ومفعوليها، وزعم أن المضاف إليه مدلول عليه؛ قال: والأفعال أدلة، وليست بمدلول عليها، فلا يضاف إليها؛ لأن الإضافة إلى المدلول عليه لا إلى الدليل.^(٢)

ويبدو أنّ البحث عن تعليل لخفة الاسم وثقل الفعل، وتعليل لامتناع الفعل من الجرّ أمر مبني على الاجتهاد الذاتي لبيان عقلية المعلل، وتدخل في فلسفة النحو وكل تعليل منها قابل للقبول والردّ، والسعي نحو تيسير النحو وتعليمه يقتضي عدم الإطالة في مباحثه.

خامساً: اكتفاء (ظنّ) بمفعول واحد:

نقل العكبريّ عن الكوفيين جواز اكتفاء ظنّ بمفعول واحد، نحو قولنا: ظنّ زيد قائماً أبوه، واحتجوا بقول الشاعر: { من الطويل }

أظنّ ابن طرثوث عتيبةً ذاهباً بعاديّتي تكذابه وجعائله^(٣)

(١) ينظر: شرح الكتاب ١/٤٢-٤٣.

(٢) ينظر: شرح الكتاب ١/٤٢-٤٣.

(٣) البيت لذي الرمة في معاني القرآن للفراء ١/٤١٥، طرثوث، وهو ثبتٌ يُنْبِطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ كَالْفَطْرِ، ينظر: لسان العرب ٢/١٦٥.

وذهب العكبري إلى أنّ التعبير السابق غير جائز؛ لأنّ (زيد) فاعل و (قائما) مفعول و (أبوه) فاعل القيام، وليس في الكلام سوى مفعول واحد، وعدّ هذا البيت شاذّا لا يعرّج عليه.^(١)

وظاهر كلام الفراء في معاني القرآن امتناع نحو التعبير السابق، وقد أنشد البيت السابق وعدّه شاذّا^(٢)، وذهب ابن السراج إلى جواز الاختصار على المفعول الأول في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وعدم إجازة الاختصار على المفعول الثاني، أمّا ظنّ وأخواتها فلك أن تقتصر على الفاعل، ولا يجوز أن تقتصر على المفعول الأول، وإنما استحال هذا من جهة المعنى؛ لأنك إذا قلت: (ظننت زيدا منطلقا)، فالشك إنما وقع في الانطلاق، لا في زيد فلذلك لا يجوز أن تقول: (ظننت زيدا)، وتقطع الكلام، ويجوز أن تقول: (ظننت)، وتسكت، فيساوي (قمت) في أنه لا يتعدى.^(٣)

وخالفه أبو البركات الأنباري، فذهب إلى عدم جواز الاختصار على أحد المفعولين فيما تعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فقال: ((وضربُ يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، كقولك: أعلم الله زيدا عمرا خير الناس، ونبأ الله عمرا بشرا كريما، وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف مما يتعدى إلى مفعولين، لا يجوز الاختصار على أحدهما)).^(٤)

ويظهر أنّ الاختصار على مفعول واحد في باب ظنّ لم يجعله الكوفيون مطلقا، بل جعلوه في الجملة التي يكون المفعول الأول فيها مشتقا وفاعله ظاهر بعده، فقائما

(١) ينظر: اللباب ٢٥٤/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٤١٥-٤١٦.

(٣) ينظر: الأصول ٢٨٥/٢.

(٤) أسرار العربية ٨٤.

أبوه، وذاهباً تكذابه حالتان خاصتان بخلاف قولنا: أظنّ زيداً قائماً، فنسكت من دون ذكر فاعل (قائماً)، وهذا القيد له أثر كبير لم يبينه العكبري؛ لأنّ الفاعل (أبوه - تكذابه) يوحي للكوفيين بتمام المعنى وعدم الحاجة إلى مفعول ثان.

سادساً: مجيء الفعل الماضي حالاً من دون قد:

نقل العكبري عن الكوفيين قولهم: إنّ الفعل الماضي يجوز أن يأتي حالاً بدون (قد)؛ ((لأنّ أكثر ما فيه أنّها غير موجودة في زمان الفعل وذلك لا يمنع الحال المقدرة)).^(١)

واحتجّ الكوفيون لجواز وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد) بما ورد منه، قال الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٢)، ف(حصرت): فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرَتْ صدورهم، والدليل على صحّة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أو جاؤوكم حصرة صدورهم) وهي قراءة يعقوب الحضرمي^(٣)، وقال أبو صخر الهذلي: {من الطويل}

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لَذِكْرِكِ نَفْضَةً كما انتقض العصفورُ بلّله القطرُ^(٤)

ف(بلّله): فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، فدلّ على جوازه، ومما يدلّ على جوازه أنّ كلّ ما جاز أن يكون صفةً لنكرة، نحو: مررتُ برجلٍ قاعدٍ، وغلّامٍ قائمٍ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: مررتُ بالرجل قاعدًا، وبالغلّام قائمًا، والفعل الماضي

(١) اللباب ١/١٩٣.

(٢) سورة النساء: ٩٠.

(٣) ينظر: معاني القراءات ١/٣١٤.

(٤) ينظر: الشعر والشعراء ٢/٥٤٩، والأغاني ٢٤/١٠٦.

يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: مررت برجل قعد، و غلام قام، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام، وما أشبه ذلك ^(١).

هذا وقد وجدنا الفراء يذهب مذهب الجمهور في كتابه (معاني القرآن)؛ فذهب إلى القول بوقوع الحال فعلاً ماضياً بإضمار (قد) أو إظهاره، ومثّل لما ذهب إليه بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، قال: ((يريد - و الله أعلم - جاءوكم قد حصرت صدورهم)). ^(٢)

فإنما أن تكون نسبة الرأي إلى الكوفيين خطأ تداوله النحاة، أو أن يكون المراد بالكوفيين: بعضهم؛ لأنّ الفراء يرى خلاف مذهبهم.

أمّا العكبري، فيرى أنّ ((الفعل الماضي لا يكون حالاً إلاّ بـ(قد) مظهرة أو مضمرة كقَوْلِكَ جَاءَ زيد ركب؛ لأنّ الحال إمّا مُقَارَنَةٌ أو منتظرة، والماضي مُنْقَطِعٌ عَنْ زمن العَامِلِ، وَلَيْسَ بهيئة في ذَلِكَ الزَّمان، و(قد) تقرّبه من الحال)) ^(٣)، قال: ((فإنّما قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فَقِيلَ التَّقْدِيرُ: قومًا حصرت، فالفعل صفة لا حال، وقيل: هُوَ دُعَاءٌ مُسْتَأْنَفٌ، وقيل: لفظه ماضٍ وَالْمَعْنَى على المضارعة أي: جاءوكم تحصر صدورهم؛ لأنّ الحصر كَانَ مَوْجُودًا وَقت مجيئهم فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال، وقيل: التقدير: قد حصرت)). ^(٤)

ومذهب العكبري السابق هو مذهب البصريين ^(٥)، واحتجّوا على أنّ الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً بغير تقدير (قد) بوجهين، أحدهما: أنّ الفعل الماضي

(١) ينظر: الإنصاف: المسألة ٣٢ - ١/ ٢٠٥.

(٢) معاني القرآن: ٢٤/١.

(٣) اللباب ٢٩٣/١.

(٤) اللباب ١٩٣/١ - ١٩٤.

(٥) ينظر: الإنصاف: المسألة ٣٢ - ١/ ٢٠٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٥، ومغني اللبيب ٢٢٩.

لا يدلّ على الحال، فينبغي ألاّ يقوم مقامه، والوجه الثاني: أنّه إنّما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه: الآن، أو الساعة، نحو: مررتُ بزيد يضرب، ونظرتُ إلى عمرو يكتب؛ لأنّه يحسن أن يقترن به (الآن) أو (الساعة)، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي ألاّ يكون حالاً^(١)، فالمجيء بلفظ (قد) هاهنا، لظاهر الحالية، كما أنّ التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك^(٢)، قال ابن جنّي: وذلك أنّ (قد) تُقَرَّب الماضي من الحال حتّى تلحقه بحكمه أو تكاد، ألا تراهم يقولون: قد قامت الصلاة، قبل حال قيامها، وإنّما جاز ذلك؛ لمكان (قد).^(٣)

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين، قال: والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً من دون (قد) ولا يحتاج لتقديرها؛ لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً لأنّنا إنّما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة^(٤)، وقال الدكتور عفيف دمشقيّة: والحق أنّ مذهب الكوفيين أقرب إلى روح اللغة ممّا نادى به النحاة بعدهم، وما تأولوه في الآية من تمحّلات لا طائل تحتها.^(٥)

ويظهر للباحث أنّ مذهب الكوفيين جيد، والسماع الذي احتجوا به كثير كثرة تؤهل هذا الرأي إلى القبول.

سابعاً: ما جرى من الأفعال مجرى نعم وبئس:

نقل الجليس النحويّ عن الكسائي جواز بناء الفعل المعتلّ اللام على (فعل)، فيقول: قُضُو، ودُعُو، ولم يذكر حجة للكسائي، واكتفى بالنقل عنه، ونقل عن بعضهم

(١) ينظر: الإنصاف: المسألة ٤٩ - ٢٩٥/١، واللباب ٢٩٣/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٤/٢.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٢٨٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤/١٤، والارتشاف ٣/١٦١٠.

(٥) ينظر: خطي متعثرة ٦٥.

في سائر الأفعال الأخرى قوله: ((لك أن تذهب بسائر الأفعال مذهب نعم وبئس فتردها إلى مثال (فعل)، وتستعملها استعماله، واستثنوا ثلاثة أفعال سمعت في ذلك على أصل وزنها، وهي (علمَ وجهلَ وسمعَ)، فأما المضاعف ومعتل العين، فإنهم ينوون بهما هذا الوزن مع بقائهما على حالهما، وكذلك ما كان معتل اللام)).^(١)

ووافق أبو بكر ابن السراج الكسائي؛ إذ قال: وهو القياس عندي^(٢)، وذكر عبد القاهر الجرجاني أن هذا البناء يكون في التعجب وتبنى عليه الأفعال التي تكون غريزة، وذكر من هذه الأمثلة (قَضُوَ الرَّجُلُ رَيْدًا، وَعَلَّمَ الرَّجُلُ عَمْرًا)^(٣)، وكذلك قال الأشموني.^(٤)

ونقل السيرافي قول الكسائي السابق، وأضاف أنه أجاز ذلك إذا كان القصد أن (زيد) أجاد القضاء وأحسن الدعاء، ثم قال: ((وكل ما كان من ذلك بمعنى (نعم، وبئس)، يجوز نقل حركة وسطه إلى أوله، وإن شئت، تركت أوله على حاله، وسكنت وسطه)).^(٥)

ويبدو أن الكسائي كان مهتمًا بالمعنى أكثر من اهتمامه في اللفظ في مذهبه السابق، فالنحويون منعوا بناء الفعل المعتل اللام للمدح لصعوبة التلفظ به، أما الكسائي فأجاز بناءه على ذلك إن دلّ على إجادة الفعل من الفاعل بغض النظر عن صعوبة اللفظ، ويفهم من هذا أن البناء على (فعل) جائز في كل الأفعال.

(١) ثمار الصناعة ١٠٢، وينظر: الأصول ١١٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٩٢/٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١١٦/١.

(٣) ينظر: التعجب من فعل المفعول ١٥١.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١١٠/٤.

(٥) شرح الكتاب ٣٩٢/٤.

المبحث الثاني: آراء في العطف.

أولاً: العطف بـ(لكن) بعد الإثبات:

نقل العكبري عن الكوفيين جواز العطف بـ(لكن) بعد الإثبات، واحتجوا بأن (لكن) كـ(بل) في المعنى، فكانت مثلها في العطف، وذهب العكبري إلى أن (لكن) لا يعطف بها إلا بعد النفي؛ لأن ((الاستدراك لازم لها والاستدراك لا يكون إلا المختلفين، فإذا كان الأول نفياً كان الثاني إثباتاً، فيصح أن يقدر العامل بعدها كقولك ما قام زيد لكن عمرو، أي: لكن قام عمرو ولا يصح ذلك بعد الإثبات كقولك: قام زيد لكن عمرو؛ لأنك إن قدرت لكن قام عمرو لم يكن الثاني مخالفاً للأول وإن قدرت لكن ما قام عمرو لم يصح؛ لأنك قدرت مع العامل ما ليس بعامل، وحرف العطف إنما ينوب عن العامل فقط، ويدل على ذلك أنك لو قلت: قام زيد لكن عمرو لم يقم كان جائزاً، فظهور النفي والفعل بعد الاسم دليل على أنه لم يكن مقدراً بعد (لكن))، وردّ مذهب الكوفيين وأبطل حجتهم من وجهين: ((أحدهما: ما ذكرنا من اختلافهما في المعنى، والثاني: أنهما لو استويا في العطف لأدّى إلى الاشتراك، والأصل أن ينفرد كل حرف بحكم)).^(١)

وفصل الأنباري حجة الكوفيين السابقة، وذكر وجه الشبه بين (لكن وبل)، ((ألا ترى أنك تقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، فتثبت المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت: ما جاءني زيد بل عمرو، فتثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب)).^(٢)

(١) اللباب ١/٤٢٧-٤٢٨، وينظر: الإنصاف: المسألة ٦٨ - ٣٩٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/١٧، وشذور الذهب ٥٨٢.

(٢) الإنصاف: المسألة ٦٨ - ٣٩٦/٢.

ويبدو أنّ حجة الكوفيين مقبولة، وإن كان احتجاجهم مستنداً إلى القياس وليس إلى السماع، غير أنّ هذا القياس منطقيّ، فالاشتراك والتشابه بين (لكن وبل) في المعنى يقتضي التشابه بينهما في الاستعمال.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الخلاف السابق فيما إذا كان ما بعدها مفرداً، أمّا إن وقع بعدها جملة، فيجوز أن تقع بعد النفي والإيجاب، فمثلاً في النفي: ما قام زيد لكن عمرو قام، ومثالها في الإيجاب: قام عمرو لكن بكر لم يقم، فهي أدّت لعطف جملة على جملة لمغايرة ما بعدها لما قبلها وقيل: التي تقع في الجمل ليست بعاطفة بل حرف ابتداء ^(١).

ثانياً: العطف على الضمير المتصل المرفوع:

نُقل عن الكوفيين جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَاءَ آبَاؤُنَا﴾ ^(٢)، ويقول الشاعر: { من الخفيف }

قلتُ إذ أقبلتُ وزُهرٌ تهادى كنعاج الملا تَعَسْفَنَ رَملاً ^(٣)

واحتجوا كذلك بأنّ العطف كالتوكيد والبدل، وذهب العكبريّ أنّ الضمير المرفوع المتصل لا يعطف عليه حتّى يؤكّد؛ ((لأنّ الضمير إن كان مستتراً لم يعطف عليه؛ لأنّ العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني وإن كان ملفوظاً به فهو في حكم جزء من الفعل، بدليل أنّ الفعل يسكن له... فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة فإذا أكّد قوي))، وردّ على حججهم، بقوله: ((أمّا الآية، فإنّ (لا) سدّ فيها مسدّ التوكيد،

(١) ينظر: الكناش ١٠٦/٢-١٠٧.

(٢) سورة الأنعام: ١٤٨.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: الديوان ١٧٧.

وَأَمَّا الْبَيْتُ فَقِيلَ: (الْوَاو) وَآوُ الْحَالِ وَ(زَهْر) مُبْتَدَأٌ، وَقِيلَ: هُوَ شَاذٌ لَا يُقَاسُ، وَأَمَّا التَّوَكِيدُ وَالْبَدَلُ، فَهُمَا الْمُضْمَرُ فِي الْمَعْنَى بِخِلَافِ الْمَعْطُوفِ)).^(١)

وورد مذهب الكوفيين في معاني القرآن للفراء، فنقل عن الكسائي أن (الصابئون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾^(٢)، مرفوع على اتباعه الاسم الذي في (هادوا)، وبجعله من قوم ﴿إِنَّا هُذَنَّا إِلَيْكَ﴾^(٣)، لا من اليهودية^(٤)، واحتج الفراء لمذهبه بقوله تعالى: ﴿أَنذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا﴾^(٥)، فعطف (أبَاؤُنَا) على المضمر في (كُنَّا) من غير توكيد.^(٦)

ولم يرتض أبو اسحاق الزجاج مذهب الكوفيين وعدّه خطأ؛ لأن ((الصابئيّ يشارك اليهوديّ وإن ذكر أنّ (هادوا) بمعنى تابوا فهذا خطأ في هذا الموضع أيضًا؛ لأن معنى الذين آمنوا ههنا إنما هو إيمانٌ بأفواههم؛ لأنه يُعْنَى به المنافقون، ألا ترى أنه قال: من آمن بالله، فلو كانوا مؤمنين لم يحيج أن يقال إن آمنوا فلهم أجرهم)).^(٧)

والعطف على المضمر المرفوع المتصل قبيح عند سيبويه حتى يؤكد الضمير، إلا أنه جوّز ذلك في الشعر^(٨)، وقريب منه مذهب المبرد؛ إذ قال: ((لو قلت: قُمْ وَعَبِدَ الله، كان جائزًا على قُبْحِ حتى تقول: قُمْ أَنْتَ وَعَبِدَ الله)).^(٩)

(١) اللباب ١/٤٣١-٤٣٢.

(٢) سورة المائدة: ٦٩.

(٣) سورة الأعراف: ١٥٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣١٢.

(٥) سورة النمل: ٦٧.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٠٤.

(٧) معاني القرآن وإعرايه ٢/ ١٩٤.

(٨) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧٩.

(٩) المقتضب ٣/ ٢١٠.

ويظهر أنّ ما ذهب إليه الكوفيون يخالف البصريين بيد أنّهم يوافقون سيبويه والمبرد؛ لأنّهما أجازا ذلك على قبح، والجواز على قبح يختلف عن المنع الذي نادى به العكبري في نصه المتقدم، والسماع الدالّ على مذهب الكوفيين يجعلنا نراه صواباً.

ثالثاً: العطف على الضمير المجرور:

نقل العكبري عن الكوفيين جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١)، على قراءة الجر^(٢)، وبأبيات أنشدوها، وذهب العكبري أنّ الضمير المجرور لا يُعطف عليه إلاّ بإعادة الجار، والعلّة في ذلك من ثلاثة أوجه: ((أحدها: أنّ الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد؛ ولذلك لم يكن إلاّ متصلاً، فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة، والثاني: أنّ المعطوف لو كان مضمرّاً لم يكن بدّاً من إعادة الجرّ، فكذلك إذا كان معطوفاً عليه، والثالث: أنّ الضمير كالتنوين مع الإضافة وأنّه على حرف واحد كما لا يعطف على التنوين كذلك الضمير)).

وردّ احتجاجهم بقوله: ((أمّا الآية، فقراءة الجرّ فيها ضعيقة والقارئ بها كوفيّ تنبيهها على أصولهم، وقيل: هي واو القسم وجواب القسم ما بعدها، وقيل: أراد إعادة الباء) فحذفها، وأمّا الأبيات، فمِنْهَا مَا لَا يثبت فِي الرِّوَايَةِ، وَمَا يثبت مِنْهَا، فَهُوَ شاذّ، وَبَعْضُهَا يُمكن إِعادة الجار مَعَهُ)).^(٣)

ووافق الكوفيون يونس والأخفش، فذهبا إلى جواز العطف على الضمير من دون إعادة الخافض، وذلك نحو قولك: مررت بك وزيد، وفي المسألة مذهب ثالث، وهو

(١) سورة النساء: ١.

(٢) وهي قراءة أحد القراء السبعة، وهو حمزة الزيات. ينظر: السبعة في القراءات ٢٢٦.

(٣) اللباب ١/٤٣٢-٤٣٣.

أنّه إذا أُكِّدَ الضمير، جاز، نحو: مررتُ بك أنتَ وزيد، وهو مذهب الجرمي والزيادي^(١).

ومما احتجّ به الكوفيون ومن وافقهم قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢)، ف(ما) في موضع خفض؛ لأنّه عطف على الضمير المخفوض في (فيهنّ)، وقال تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾^(٣)، فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به)، وقال الشاعر: { من البسيط }

فالיום قربت تهجونا وتشتمنا فازهبت فما بك والأيام من عجب^(٤)

فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في (بك)، والتقدير: بك وبالأيام، وغير ذلك ممّا احتجّوا به^(٥)، قال ابن مالك بعد أن ذكر الشواهد على مذهب الكوفيين: ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجرّ، بل نبّهتُ على أنّ عود حرف الجرّ مع المعطوف مفضّل على عدم عوده^(٦).

ومذهب العكبري السابق هو مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أنّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الخافض، واحتجّوا بأشياء ذكرها العكبري في نصّه المتقدم^(٧).

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١٠٢٧/٢، والتصريح ١٨٣/٢، وجمع الهوامع ٢٢١/٣.

(٢) سورة النساء: ١٢٧.

(٣) سورة البقرة: ٢١٧.

(٤) من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢، والأصول ١١٩/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف: المسألة ٦٥ - ٣٧٩/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١٢٥٤/٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٤٦/٣، وجمع الهوامع ٢٢١/٣.

ويبدو أنّ مذهب الكوفيين تنبأه بعض المحدثين، ومما لا ريب فيه أنّ من شأن هذه الإجازة أن تيسر على المتكلم أمره، وتجعله بالخيار بين أن يكرّر حرف الجر: (سلمت عليك وعلى زيد)، (مررت بك وبزيد)، أو أن يستغني عن تكريره تخفيفاً إذا أمن في عبارته اللبس: (سلمت عليك وزيد)، (مررت بك وزيد)^(١)، وذلك لتيسير النطق وإيجاز الكلام.

رابعاً : العطف على موضع (إنّ) واسمها:

يجوز النعت والعطف على موضع إنّ واسمها بعد تمام الخبر؛ لاختصاصهما من معنى الابتداء بما لا يشركهما فيه أخواتهما، ونُقل عن الكوفيين جواز العطف على موضع إنّ واسمها قبل الخبر، فنسب الجليس النحويّ ذلك إلى لكوفيين، من دون تعليق على قولهم^(٢)، ونسبه العكبريّ إلى الكسائيّ والفراء^(٣)، ونسبه ابن الوراق للفراء^(٤)؛ إذ ذهب إلى إنّ المعطوف على إنّ واسمها يُنصب فيما يظهر فيه الإعراب، وأجاز الرّفْع فيما لم يظهر فيه الإعراب، واختار الكسائيّ الرّفْع فيهما، واحتجّ الكوفيون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ﴾^(٥)، فرفع قبل خبر، وبما حكاه سيبويه: إنّ زيّداً وعمرو زاهبان، وبقياسه على المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس.^(٦)

(١) ينظر: خطي متعذرة ١٨١.

(٢) ينظر: ثمار الصناعة ١١٨.

(٣) ينظر: اللباب ٢١٢/١.

(٤) ينظر: علل النحو ٢٤٣/١.

(٥) سورة المائدة: ٦٩.

(٦) ينظر: علل النحو ٢٤٣، واللباب ٢١٢/١.

أما اختيار أصحاب كتب العلل، فهو وجوب نصب الاسم المعطوف على اسم
إنَّ قبل الخبر، ولا يجوز الرفع؛ لأنَّ الخبر إذا تثنَّى كَانَ خبراً عَنِ الاسمين، وَكَانَ
الْعَمَلُ فِيهِ عَمَلًا وَاحِدًا، وَقَدْ وَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ، أَحَدُهُمَا: (إِنَّ) وَالْآخَرُ: الْمُبْتَدَأُ الْمَعْطُوفُ،
وَالْعَمَلُ الْوَاحِدُ لَا يُوجِبُهُ عَامِلَانِ، وَتَأَوَّلُوا مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ الْكُوفِيُّونَ. (١)

وقد أوضح الفراء مذهبه في معاني القرآن، فقد اشترط في جواز العطف على
موضع (إِنَّ واسمها) أن يكون اسمعها مما لم يظهر فيه عمل (إِنَّ)، أي: في المبني؛
إذ قال في (الصابئون): ((فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)،
(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدًا
وكان نصب (إِنَّ) نصبًا ضعيفًا، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره، جاز
رفع (الصابئين)). (٢)

وردَّ الزجاج قول الكوفيين وضعفه، إذ قال في قول الفراء السابق: ((وهذا التفسير
إقدامٌ عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب (إِنَّ) ضعيف؛ لأنها تغيّر
الاسم ولا تُغيّر الخبر، وهذا غلط؛ لأنَّ (إِنَّ) عملت عملين: النصب، والرفع، وليس
في العربية ناصب وليس معه مرفوع؛ لأنَّ كُلَّ منصوبٍ مشبّه بالمفعول، والمفعول لا
يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسمَّ فاعله، وكيف يكون نصب (إِنَّ) ضعيفًا وهي
تتخطى الظروف فتتصب ما بعدها)). (٣)

وتقدم أنَّ الكوفيين يحتجون بما ورد من السماع، كما في الآية السابقة، وأورد أبو
البركات الأنباري حجة الكوفيين القياسية، قالوا: ((أجمعنا على أنه يجوز العطف
على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، نحو: (لا رجل وامرأة أفضل منك)، فكذلك مع

(١) ينظر: علل النحو ٢٤٣، وثمار الصناعة ١١٨، واللباب ٢١٢/١-٢١٤.

(٢) معاني القرآن ١ / ٣١٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٩٣ / ٢ .

(إِنَّ)؛ لأنها بمنزلتها، وإن كانت إن للإثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره))^(١).

ويظهر أن حجة الكوفيين ضعيفة؛ لأنّ (الصابئون) من المواضع التي اختلف فيها المعربون اختلافاً كبيراً، وذكروا فيها أوجهاً كثيرة، أمّا قياسهم (إِنَّ) على (لا)، فبعيد؛ لأنّهم بذلك يجيزون قياس الأدوات على بعضها من دون قيود، فمعنى (لا) يختلف عن معنى (إِنَّ)، كما إنّ (لا) فرع في العمل فلا يقاس الأصل على الفرع.

(١) الإنصاف: المسألة ٢٣ - ١٥١/١.

المبحث الثالث: آراء في الإعراب.

أولاً : إعراب (ما) في (بئسما):

ذكر الخوارزمي الوجوه التي تأتي عليها (ما) الاسمية، فذكر منها: الموصوفة، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾^(١) ، ونقل عن الكسائي أنّ التقدير: بئس شيئاً^(٢)، ولم يعلق الخوارزمي على إعراب الكسائي.

وتقدير الكسائي السابق يقتضي أن تكون (ما) تمييزاً، والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة، والفعل الذي بعدها صلة لـ (ما) الموصولة المحذوفة^(٣)، وذهب الفراء إلى أنّ (بئسما) بجملته شيء واحد رُكِّب، كـ(كلما)، قال الفراء أيضاً: يجوز أن تكون (ما) مع بئس بمنزلة (كلما)^(٤)، فظاهر قوله أنّ (ما) لا موضع لها من الإعراب، وذهب الجمهور إلى أنّ لها موضعاً من الإعراب^(٥)، فقليل: إنّها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسيّ في أحد قوليه والزمخشريّ وكثير من المتأخرين^(٦)، وقيل: إنّها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، أي: شيء، يضاف إلى هذه الإعرابات إعراب الكسائي المتقدم.

وعقب النحاس على الأقوال السابقة قائلاً: ((أبين هذه الأقوال قول الأخفش، ونظيره ما حكى عن العرب: بئسما تزويج ولا مهر، ودقته دقاً نعمًا، وسبيل بئس

(١) سورة البقرة: ٩٠

(٢) ينظر: تشريح العلال ٢٥٠، وينظر رأي الكسائي في توضيح المقاصد ٩١٨/٢، وشرح الأشموني ٢٨٩/٢، والتصريح ٨١/٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٩١٨/٢، والتصريح ٨١/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/٥٧.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/٤٨٩.

(٦) ينظر: الكشاف ١/١٦٥، وشرح الكافية الشافية ١١١١/٢، وتوضيح المقاصد ٩١٨/٢، وشرح الأشموني ٢٨٩/٢، والتصريح ٨١/٢.

ونعم أن لا تدخلا على معرفة إلّا للجنس، فأما قول الكسائي، فمردود من هذه الجهة، وقول الفراء: تكون (ما) مع بئس مثل (كلّما) لا يجوز؛ لأنه يبقى الفعل بلا فاعل وإنّما تكون (ما) كافّة في الحروف نحو إنّما وربّما^(١).

ثانيًا: إعراب المصدر المؤول بعد فاعل (عسى):

نقل العكبريّ عن الكوفيين أنّ الفعل الواقع بعد الاسم في نحو: عسى زيد أن يقوم، موضّعه رفع على أنّه بدلٌ ممّا قبله، وذهب هو إلى أنّ موضّعه نصب، واحتجّ لذلك ((من وجهين: أحدهما أن (زيدا) هُنا فاعل (عسى) ومَعْنَاهَا: قارب زيد، فيَقْتَضِي مَفْعُولًا وَهُوَ قَوْلُكَ (أن يقوم)، والثّاني أن (عسى) دلّت على معنى في قَوْلِكَ (أن يقوم) كما دلّت (كَانَ) على معنى في الْخَبَرِ، فَوَجَبَ أن يكون مَنصُوبًا كَخَبَرِ (كَانَ) يشهد له... المثل: (عسى الغوير أبؤسا)^(٢).

ومذهب الكوفيين السابق يقتضي أن تكون (عسى) فعلاً قاصراً بمنزلة (قرب)، و(أن والفعل) بدل اشتمال من فاعلها، أمّا المثل الذي أورده الكعبريّ، فقدّره الكوفيون بـ(عسى الغوير يكون أبؤسا)، وهو عندهم مما حذف فيه الخير أي: يكون أبؤسا، وأكون صائماً؛ لأن ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي^(٣)، ووافقهم الرضي بقوله: ((والذي أرى أن هذا وجه قريب))^(٤).

أمّا مذهب العكبريّ المتقدم، فهو مذهب سيبويه، فذهب سيبويه إلى أنّ (عسى) يأتي بعد اسمها (أن والفعل) نحو عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى عنده محمولة عليها أن، ونقل عن العرب تجردها من (أن) على أن من العرب من يقول

(١) إعراب القرآن ١/ ٦٨.

(٢) اللباب ١/ ١٩٢.

(٣) ينظر: معني اللبيب ٢٠٢-٢٠٣.

(٤) شرح الكافية، الرضي ٤/ ٢١٦.

عسى يفعل شبهوها بكاد يفعل، وهي عنده ناقصة مثل (كان)، ويكون خبرها (أن) والفعل، كما أن خبرها يأتي مفردًا منصوبًا نحو قولهم (عسى) الغوير أبؤسا^(١)، ويرى المبرد أن خبر (عسى) الذي هو (أن والفعل)، يكون في تقدير المصدر، وهو مفعول به لعسى ينوب عن الخبر، وذلك نحو قولك: (عسيت أن أقوم)، إنما هو بتقدير القيام، وهذا ما يراه في (أبؤسا) في المثل السابق.^(٢)

ويرى الباحث أن مذهب الكوفيين لا يتفق مع المعنى المفهوم من الجمل التقدمة، فقولنا: عسى زيد أن يقوم، يعني: قرب زيدٌ على رأي الكوفيين، وما بعده بدل، والبدل لا يضيف للجملة معنى جديدًا، بل يوضح معنى موجودًا، والجملة (عسى زيدٌ) تحتاج إلى بيان الرجاء الذي نرجوه من زيد، وليس بيان زيد.

ثالثًا : إعراب ضمير الفصل:

جاء في بعض كتب علل النحو مذهب الكوفيين في تسمية الضمير الذي يقع قبل الخبر، ومذهبهم في إعرابه، قال الجليس النحوي في صدد حديثه عن خبر (ظنٌ): ((وتقول: ظننْتُ زيدًا هو القائمُ، وإن شئت: هو القائمُ على أن تجعل (هو) فصلًا، والكوفيون يسمونه عمادًا)).^(٣)

قال العكبري: ((وإنما سمي فصلًا؛ لأنه يجمع أنواعًا من التبيين، فيؤكد الخبر للمخبر عنه، ويفصل الخبر من الصفة، فيعين ما بعده للإخبار لا للوصف، ويعلم أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة))^(٤)، ثم ذكر أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب، ونقل عن الكوفيين قولهم: إنَّ له موضعًا، وهو عند بعضهم: تابع لما

(١) ينظر: الكتاب ١٥٨/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٧٠/٣.

(٣) ثمار الصناعة ٤٩. وينظر: تشریح العلل ٣٤٧. واللباب ٤٩٦/١.

(٤) اللباب ٤٩٦/١.

قبله، وعند بعضهم حكمه حكم ما بعده، قال: ((والدليل على أنه لا موضع له دخول اللام عليه في خبر كان، كقولك: إن كنا لنحنُ الذاهبين)).^(١)

ونقل مذهب الكوفيين في تسمية الضمير السابق بـ(ضمير العماد) غير واحد من النحويين^(٢)، أما علة تسميته عمادا؛ فلأنه يعتمد عليه في الفائدة؛ إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه، وبعض المتأخرين سمّاه ويغني به التأكيد.^(٣)

أما موقعه من الإعراب، فليس في معاني القرآن للفراء ما يدل على أن ضمير الفصل له موضع من الإعراب، بل إنه ذهب مذهب الجمهور من أنه لا محل له من الإعراب، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾^(٤) قال: ((في الحق) النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بهو، وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت الحق، وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظن وأخواتها... فإذا قلت: وجدت عبد الله هو خيراً منك وشرّاً منك أو أفضل منك، ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع، النصب على أن ينوي الألف واللام، وإن لم يمكن إدخالهما، والرفع على أن تجعل (هو) اسماً فتقول: ظننت أخاك هو أصغر منك وهو أصغر منك)).^(٥)

وقد فصل الأنباري حجة الكوفيين السابقة، فمن ذهب إلى أن حكمه حكم ما قبله، قال: ((لأنه توكيد لما قبله، فتتزل منزلة النفس إذا كان توكيدا، وكما أنك إذا

(١) اللباب ١/٤٩٦-٤٩٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٥١-١٠٤-٤٠٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٧٤، الأصول في النحو ٢/١٢٥، والمفصل ١٧٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٩٥٢، وهمع الهوامع ١/٢٧٥.

(٤) سورة الأنفال: ٣٢.

(٥) معاني القرآن ١/٤٠٩.

قلت: جاءني زيد نفسه، كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: زيد هو العاقل، يجب أن يكون تابعاً في إعرابه، وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه^(١).

ونُسب للكسائي أن محل هذه الضمائر محل ما بعدها، ونُسب للفراء أن محلها محل ما قبلها، وثمره الخلاف في نحو (كنت أنت الرقيب)، فعلى مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً، وعلى مذهب الفراء يكون محله رفعاً^(٢).

قال ابن السراج في إعرابه: ((وهو ملغى من الإعراب، فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما، ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل (كان) ولا يجوز كان هو القائم زيد، ولا هو القائم كان زيد))^(٣).

ويبدو أنه لا محل له من الإعراب؛ لأن الغرض منه الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف؛ إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب.

رابعاً : إعراب جواب الطلب:

نقل الخوارزمي قول الفراء في إعراب (يغفر) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَذْكَرُ عَلَى تَجَرَّةٍ تُجِيعُكُمْ مِنْ عَذَابِ إِلِيمٍ... يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾^(٤)؛ إذ ذهب الفراء أنه جواب لـ(هل أذكركم)؛ وضعف الخوارزمي قول الفراء؛ ((لأن مجرد الدلالة على التجارة لا يكون سبباً في غفران الذنوب ما لم يكن من جهتهم القبول والعمل بما دلهم عليه، ولهذا

(١) الإنصاف: المسألة ١٠٠ - ٥٧٩/٢ - ٥٨٠.

(٢) الجنى الداني ٣٥١.

(٣) الأصول ١٢٥/٢ - ١٢٦.

(٤) سورة الصف: ١٠ - ١١ - ١٢.

مال أبو إسحاق الزجاج إلى أن يكون (يغفر) مجزومًا بـ(تؤمنون)؛ لأنه بمعنى: آمنوا^(١).

والعلة في ضعف إعراب الفراء السابق هو أن الطلب لم يكن سببًا في وجود الجواب، قال الخوارزمي: ((ولو لم يكن في الأول أن يكون سببًا في وجود الثاني لم يجز أن يكون مجزومًا، وبيانه لو قلت: انتهي برجل يحسن الكتابة لم يجز إلا الرفع؛ لأن الإتيان بالرجل لا يكون سببًا في أن يحسن الكتابة))^(٢).

وصرح الفراء بقوله السابق في معاني القرآن؛ إذ قال تعليقًا على الآية السابقة: ((جزمت في قراءتنا في هل))^(٣)، ورأيه هذا أشكل على النحويين؛ لأنه عندهم خلط بين ، ليس إذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا، فإنما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم^(٤)، وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنه مجزوم على الجواب والتقدير: آمنوا إن تؤمنوا يغفر لكم^(٥).

ويبدو أن ظاهر إعراب الفراء ضعيف، إلا إن كان أراد به غير ما فهمه النحويون، وهو ما يرجحه الباحث؛ إذ ليس من المعقول أن يخطئ الفراء هذا الخطأ، وعنده من العلم ما يؤهله لتجاوز الخطأ السابق، فلعله أراد أن (يغفر) مجزوم بـ(تؤمنون) باعتبارها عطف بيان على (هل أدلكم)، قال مكي: ((فإن أراد هذا المعنى

(١) تشريح العلال ١٩٤.

(٢) تشريح العلال ١٩٣.

(٣) معاني القرآن ٣ / ١٥٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٦٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٧٥.

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٣٤٦.

فهو حسن، وإن لم يردده فذلك غير جائز؛ لأن الدلالة لا تجب بها المغفرة إلاّ بالقبول والعمل^(١).

(١) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٣١.

المبحث الرابع: آراء أخرى.

أولاً : أصل (الاسم) واشتقاقه:

ذكر الجليس النحويّ والعكبريّ الخلاف في أصل الاسم، وأنّ فيه قولين: أحدهما قول الكوفيين: وهو أنّ أصله (وَسْمٌ)، وهو مشتق عندهم من السمة، وهي العلامة، والآخر: قول البصريين: إنّ أصله (سِمَوٌ) وفيه لغتان (سِمَوٌ) و (سَمَوٌ)، واشتقاقه عندهم من السُمُو، كأنّه سما بمُسمّاه، فأوضحه وكشف معناه. ^(١)

وذكر الجليس النحويّ تعليل الفريقين لما ذهبوا إليه، فعلل الكوفيون ما ذهبوا إليه بقولهم: إنّ ((الأسماء أمارات وعلامات تُعرف بها المسمّيات، وحجّة البصريين أنّ التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، وإذا اعتُبر (اسم)، وُجد تكسيّره (أسماء)، وتصغيره (سُمياً)، فتعود لام الكلمة المحذوفة))، وردّ على الكوفيين بقوله: ((ولو كان كما زعم الكوفيون، لكان تكسيّره (أوساماً) وتصغيره (وُسَيْمياً) مع أنّه لا يوجد في العربية مثال يقاس عليه ما ذكره في لفظة (اسم)). ^(٢)، فردّه السابق يدلّ على موافقته البصريين، وممن وافق البصريين: الزجاج وابن جني والأنباريّ وابن عصفور. ^(٣)

قال أبو البركات الأنباريّ: ومما يدلّ على أنّه مشتقّ من (السُمُو) قولنا: أسميته، ((ولو كان مأخوذاً من السمة؛ لوجب أن تقول: وسمته؛ فلما قيل: أسميته، دلّ على أنّه من السمو، لا من السمة... وأنّك تجد في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنّما تكون في ما حذف منه لامه لا فاؤه، ألا ترى أنّهم لما حذفوا الواو التي هي اللام

(١) ينظر: ثمار الصناعة ٣٥-٣٦. واللباب ٤٦/١.

(٢) ثمار الصناعة ٣٦، وينظر مذهب الكوفيين في أسرار العربية ٣٦، والإنصاف: المسألة ١- ٨/١، واللمحة في شرح الملحة ١١١/١، وجمع الهوامع ٤٦٦/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٠/١، والمنصف لابن جني ٦٠، وأسرار العربية ٣٦، الممتع الكبير ٣٩٦.

من (بنو)، عوضوا الهمزة في أوله، فقالوا: (ابن)، ولمّا حذفوا الواو التي هي الفاء من (عدة) ونحو ذلك، لم يعوضوا الهمزة في أوله، فلما عوضوا الهمزة في أوله، دلّ على أن الأصل فيه: (سمو)، كما أن الأصل في ابن: (بنو)).^(١)

ثانيًا : أصل الاشتقاق:

إنّ الخلاف في أصل الاشتقاق مشهور عند النحويين، ونقل هذا الخلاف أكثر من تكلم في أصل الاشتقاق، ومنهم: أصحاب كتب العلل، فنقلوا عن الكوفيين قولهم: إنّ المصادر مشتقة من الأفعال.^(٢)

والمراد من مذهب الكوفيين هو جعل الفعل أصلًا للمشتقات كلها، قال تمام حسان: ((وأنت ترى أن المراد هنا هو جعل الفعل أصل المشتقات، لا أصل المصدر فحسب، وإنما اختص المصدر بالذكر؛ لأن البصريين جعلوه أصل الاشتقاق، فجعل الكوفيون من هذا الأصل فرعًا، وانسحب ذلك على كل ما عداه من الصيغ بالضرورة)).^(٣)

واعتلّ الكوفيون لذلك بعلل، وسنذكر ما نقله عنهم أصحاب كتب العلل:

١- أنّ الأفعال عاملة والمصادر معمولة، وأنّ العامل قبل المعمول^(٤)، قال الجليس النحوي: ((ولا حجة لهم في ذلك؛ لأنّ الحروف عاملة في الأسماء وفي الأفعال، ثمّ ليست بالإجماع منا ومنهم، قبلها ولا أصلًا لها)).^(٥)

(١) أسرار العربية ٢٧.

(٢) ينظر: الإيضاح ٥٦، وثمار الصناعة ٤٩، واللباب ٢٦٠/١-٢٦١.

(٣) مناهج البحث في اللغة ١٧٩.

(٤) ينظر: ثمار الصناعة ٤٩، واللباب ٢٦٠/١-٢٦١.

(٥) ثمار الصناعة ٤٩.

٢- أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل، ويصح إذا صح، ورد عليهم بأنه لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال مصدره، لوجب ألا يوجد فعل معتل إلا ومصدره معتل، ولا يوجد لفعل معتل مصدر صحيح، وليس كذلك في لغة العرب. (١)

٣- أن المصادر تكون توكيداً للأفعال كقولك ضرب زيد ضرباً، والتوكيد تابع للمؤكد ثانٍ بعده، والمؤكد سابق له، قال الزجاجي: ليس الأمر كما ذهبوا إليه، وذلك أن المصدر إنما سمي هنا توكيداً للفعل من قولنا: ضرب زيد ضرباً؛ لأنه لا فائدة فيه أكثر مما في الفعل؛ وتقديره: ضرب ضرب، فاستقبحوا ذلك، فبدلوا أحد اللفظين مصدرًا ليكون أحسن. (٢)

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وأن المصادر سابقة للأفعال، واحتجوا بحجج كثيرة، سنذكرها كما وردت في كتب علل النحو:

١- أن المصادر دالة على العموم، والأفعال دالة على الخصوص، والعموم قبل الخصوص، وشرح ذلك أن المصادر تدلّ على الحدث، وزمان مجهول، والفعل يدلّ على حدث وزمان مختصّ. (٣)

٢- أن المصدر (مفعّل) من قولك: صدرت الإبل عن الماء، وصدر الكتاب، إذا انفصل عن صاحبه وما أشبه ذلك، فلما وقع الاصطلاح والعرف على تسمية أسماء الأحداث مصادر، علم أنها الأصل، والأفعال صادرة عنها، ولو كان كما زعم

(١) ينظر: الإيضاح ٦١، وأسرار العربية ١٣٨-١٣٩.

(٢) ينظر: الإيضاح ٦١، وأسرار العربية ١٣٨-١٣٩.

(٣) ينظر: علل النحو ٣٥٩-٣٦٠، وثمار الصناعة ٥٠، واللباب ٢٦٠/١.

الكوفيون، لكانت أسماء الأحداث صادرة، والأفعال مصادر، فتعكس اللغة وتنتقص البنية^(١).

٣- أنَّ المصدر يقوم بنفسه، ((ألا ترى أنَّك تقول: ضربك حسن، ولا تحتاج إلى ذكر الفاعل، والفعل لا يجوز أن تذكره خالياً من الاسم، فوجب أن يكون المصدر - لاستغنائه عن الفاعل - أصلاً للفعل، لافتقار الفعل إليه)).^(٢)

٤- أنَّ الاسم قبل الفعل، والمصدر اسم، فصحَّ أنه أصل للفعل.^(٣)

وغيرها من العلل التي استدلت بها أصحاب كتب العلل على صحة مذهب البصريين؛ إذ إنهم فذهبوا إلى ما ذهب إليه البصريون، بل إنَّ بعض الحجج والردود التي تقدمت كانت من أفكارهم ردًّا على مذهب الكوفيين.^(٤)

ويرى الباحث أنَّ الخلاف في أصل الاشتقاق لا يضيف للدرس اللغوي فائدة سوى الجدل العقلي البحت الذي يُخرج اللغة عن طبيعتها، وهذا ما أشار إليه بعض المحدثين، قال الصاعدي: ((والحق أنه يصعب الجزم بصحة أحد المذهبين وتخطئة الآخر، فالطابع العام لهذه المسألة نظري... ولذا كان الخلاف فيها ميداناً لتصارع الحجج النظرية))^(٥)، وقال تمام حسان: ((ولعل القارئ يرى أن النحاة هنا، قد خرجوا في محاجتهم عن شكلية اللغة إلى مضايق المنطق والفلسفة، وبنوا جدلهم على نظرية ظهر فسادها، هي نظرية العامل والنظرة الفاحصة تكشف عن مبلغ تضارب هذه

(١) ينظر: الإيضاح ٥٨، وعمل النحو ٣٥٩-٣٦٠، وثمار الصناعة ٥٠، واللباب ١/٢٦٠.

(٢) علل النحو ٣٦٠.

(٣) ينظر: الإيضاح ٥٧-٥٨.

(٤) ينظر: ينظر: الإيضاح ٥٨، وعمل النحو ٣٥٩-٣٦٠، وثمار الصناعة ٥٠، واللباب ١/٢٦٠.

(٥) موت الألفاظ في العربية ٣٩١.

الحجج في منطقها، حتى لو قيل: إن صاحب كل حجة منها غير قائل الحجة (الأخرى)).^(١)

ثالثاً : المسألة الزنبورية:

نقل العكبري خلاف الكوفيين مع سيبويه في قولهم: كنت أظن أن العُرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها، فذهب الكوفيون إلى جواز القولين، أي: فإذا هو إياها، أو فإذا هو هي، وذهب العكبري إلى موافقة سيبويه في وجوب الرفع، فنقول: فإذا هو هي وهو، ولا يجوز: فإذا هو إياها، ونقل حجة الكوفيين في ذلك، إذ احتجوا من وجهين، ((أحدهما: أن جماعة من العرب شهدوا عند يحيى بن خالد حين اجتمع سيبويه والكسائي وأصحابه بقول الكوفيين، والثاني: أن التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بأنه مُبتدأ وخبر، وأن ينتصب على إضمار أجد، وعلى ذلك جاءت الحكاية، وقال ثعلب هو عماد أي وجدته إياها))^(٢)، فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي، وتكلمت بمذهبه، وأما من جهة القياس فقالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، وتعمل في الخبر عمل وَجَدْتُ؛ لأنها بمعنى وجدت.^(٣)

أما حجة العكبري في اختيار قول سيبويه، فهي ((أن (هو) مُبتدأ والخبر لا يخلو إما أن يكون (إذا) التي للمفاجأة؛ لأنها مكان، فيلزم أن يكون الضمير الثاني حالاً، وإما أن يكون الخبر الضمير الثاني و(إيا) من ضمائر المنصوب لا المرفوع، فإذا بطل القسمان تعين أن تكون هي خبر المُبتدأ))^(٤)، وأبطل حجة الكوفيين من

(١) مناهج البحث في اللغة ١٨٠-١٨١.

(٢) الباب ٤٩٨/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: المسألة ٩٩-٥٧٧/٢.

(٤) الباب ٤٩٧/١.

وجهين، ((أحدهما: أَنَّ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِبَابِ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ مِنَ الْعَرَبِ بِذَلِكَ لَهُمْ أَصْحَابُ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ مَا لَا عَلَى أَنْ يَقُولُوا بِمَا يُوَافِقُ قَوْلَهُمْ، وَلَمْ يَشْعُرْ بِذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ، وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَذُوذِ اللَّغَةِ كَمَا شَذَّ فَتَحُ لَامِ الْجَرِّ وَالْجُرِّ بِ(لَعْلٍ)...وَأَمَّا النَّصْبُ بَعْدَ إِذَا، فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْحَالِ، وَ(إِيَّا) لَا يَكُونُ حَالًا وَلَا يَصِحُّ النَّصْبُ بـ(يَجِدُ)؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَا فِي الْكَلَامِ...وَلَا يَصِحُّ جَعْلُ هُوَ فَصْلًا؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ يَكُونُ بَيْنَ اسْمَيْنِ وَلَيْسَا هُنَا)).^(١)

ومهما يكن، فالرواية يوردها أنصار الكوفيين ليحتجوا بها على تغلب الكسائي على سيبويه، ومنهم من جعل موت سيبويه كان إثر هذه الحادثة، وسنذكر الرواية كما أوردها النحاس على سبيل الاستئناس، قال النحاس: ((حدثنا علي بن سليمان، قال: حدثنا أحمد بن يحيى ومحمد بن يزيد وبعض أصحابنا يختلفون في الشيء بعد الشيء، قالوا: لما ورد سيبويه إلى العراق شق أمره على الكسائي، فأتى جعفر بن يحيى والفضل بن يحيى، فقال: أنا وليكما وصاحبكما، وهذا الرجل قد قدم ليذهب محلي؛ فقالوا: احتل لنفسك، فإننا سنجمع بينكما؛ فجمعنا عند البرامكة، وحضر سيبويه وحده وحضر الكسائي ومعه الفراء وعليّ الأحمر وغيرهما من أصحابه، فسألوه: كيف تقول: كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ قال: أقول: فإذا هو هي؛ فأقبل عليه الجمع، فقالوا: أخطأت ولحنت؛ فقال يحيى بن خالد: هذا موضعٌ مشكّل، فمن يحكم بينكم؟ قالوا: هؤلاء الأعراب على الباب؛ فأدخل أبو الجراح ومن وجد معه من الأعراب ممن كان يحمل عنه الكسائي وأصحابه، فقالوا: نقول: فإذا هو إياها؛ وانصرم المجلس على أن سيبويه قد أخطأ وحكم عليه، فأعطاه البرامكة وأخذوا له من الرشيد، وبعث به إلى بلده، فيقال: إنه ما

لبث بعد هذا إلا يسيراً ثم مات، فيخال أنه مات كمداً، ومما أنشد عند موته وأخوه جالسٌ عند رأسه: { من الطويل }

أخيين كنا فرق الدهر بيننا إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهرا

قال علي بن سليمان: وأصحاب سيبويه إلى هذه الغاية لا اختلاف بينهم أن الجواب على ما قال سيبويه، وهو: فإذا هو هي^(١).

رابعاً : تأكيد النكرة:

أجاز الكوفيون تأكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقتة، نحو قولك: قعدت يوماً كله، أما البصريون، فمنعوا ذلك إطلاقاً، ونقل هذا الخلاف الخوارزمي والعكبري، قال الخوارزمي: ((فإن قيل: لم لا تؤكد النكرة؟ قيل: لأن معنى التأكيد ما ذكرنا من أنه لإزالة الشبهة، والنكرة شيء مجهول، فإذا لم يعلمه المخاطب بعينه كيف يزول عنه الشبهة بالتأكيد فيما هو مشتبه بنفسه، وقد أجازوه الكوفيون فيما كان محدوداً، وأنشد: { من الرجز }

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا^(٢).

ومما احتج به الكوفيون قول الشاعر: { من الرجز }

إذا القعود كر فيها حفدا يوماً جديدا كله مطّردا^(٣)

((فاكد (يوماً) وهو نكرة بقوله كله، وقول الآخر:

(١) عمدة الكتاب ٥٤-٥٥.

(٢) تشريح العلل ٢٦٨، وينظر: اللباب ٣٩٦/١، والبيت مجهول القائل.

(٣) البيت للبراء بن قيس الكندي في الأغاني ٣٦٦/١٦، مطردا: مرّ بنا يوم طريد وطرد أي طويل، ينظر: لسان العرب ٢٦٩/٣.

زحرت به ليلة كلها

فجئت به مؤيداً خنفيًا^(١)

فأكد ليلة، وهي نكرة بقوله (كلها)، وكان قياسهم في ذلك أن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، واللييلة مؤقتة، يجوز أن يقوم في بعضها، أما البصريون، فاحتجوا على عدم الجواز بأن النكرة شائعة غير ثابتة، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين.^(٢)

وذكر العكبري أن النكرات لا تؤكد لعلتين: ((أحدهما: أن التوكيد كالوصف، وألفاظه معارف، والنكرة لا توصف بالمعرفة، والثاني: أن النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتل الحقيقة والمجاز، فيُفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، ألا ترى أنك لو قلت جاءني رجل لم يحتمل أن تفسره بكتاب رجل؛ لأنَّ المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة (القوم)، فإنه يغلب استعمالها في الأكثر فإذا أردت الجميع، أكدت لرفع المجاز الغالب، ومثل ذلك الاستثناء فإنه دخل الكلام ليزفع حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنه يستعمل فيه غالباً)).^(٣)

والظاهر من كلام سيبويه أنه لا يجوز تأكيد النكرة، بألفاظ التوكيد، نحو: (مررت برجل نفسه، ومررت بقوم أجمعين)^(٤)، ووافق ابن هشام الكوفيين في تأكيد النكرة المحددة^(٥)، وذكر أبو حيان أن بعض النحويين من الكوفيين، قد أجاز تأكيد النكرة مطلقاً، مؤقتة كانت أم غير مؤقتة.^(٦)

(١) البيت لشبيب أو شتيم بن خويلد وهو شاعر جاهلي ينظر البيان والتبيين ١/١٦١، خنفيًا أي ناقصًا والخنفيُّ أيضًا: الناقص الخلق، ينظر: تاج العروس ٢٥/٢٤٨.

(٢) ينظر: الأنصاف: المسألة ٦٠ - ٣٧١/٢ - ٣٧٢.

(٣) الباب ١/٣٩٥-٣٩٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٣٨٦.

(٥) أوضح المسالك: ٣/٢٩٨.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٥٣.

ويبدو أنَّ مذهب الكوفيين مقبول؛ لوجود السماع الذي يعضّده، كما أنَّه مبني على تقييد النكرة التي يجوز توكيدها بقيد المحدودية، وهذا ما التمسّه الباحث في شواهدهم.

خامساً : إقامة الظرف مقام الفاعل مع وجود المفعول:

ذكر العكبري مذهب الكوفيين في إقامة غير المفعول مقام الفاعل في الجملة المبنية للمفعول، قال: ((وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: يجوز إقامة الظرف مقام الفاعل وإن كان معه مفعول صحيح؛ لأنَّه يصير مفعولاً به على السعة))، وذهب العكبري إلى خلاف ذلك، فذكر أنَّه إذا ((كَانَ فِي الْكَلَامِ مَفْعُولٌ بِهِ صَحِيحٌ جُعِلَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ دُونَ الظَّرْفِ وَحَرَفِ الْجَرِّ لِأَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا: أَنَّ الْفِعْلَ يَصِلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ كَمَا يَصِلُ إِلَى الْفَاعِلِ بِخِلَافِ الظَّرْفِ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ شَرِيكَ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يُوْجِدُ الْفِعْلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ يَحْفَظُهُ، وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْمَفْعُولَ فِي الْمَعْنَى قَدْ جُعِلَ فَاعِلاً فِي اللَّفْظِ كَقَوْلِكَ: مَاتَ زَيْدٌ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَهُمَا فِي الْمَعْنَى مَفْعُولٌ بِهِمَا بِخِلَافِ الظَّرْفِ، وَالرَّابِعُ: أَنَّ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِحَالٍ نَحْوُ: غُنَيْتَ بِحَاجَتِكَ وَبَابِهِ، وَلَمْ يَسْنَدْ إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ صَحِيحٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَشْبَهَ بِالْفَاعِلِ)).^(١)

ومما استدلل به الكوفيون قراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٢)، فبنى (يُجْزَى) للمفعول، وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو (قَوْمًا) مقدّمًا على النائب، ويقول الشاعر: { من الرجز {

وإنما يرضي المنيب ربّه
ما دام معنيًا بذكر قلبه^(٤)

(١) الباب ١/١٥٩.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ٥٩٤، وحجة القراءات ٤٦٩.

(٣) سورة الجاثية: ١٤.

(٤) لم ينكر قائله، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٦١٠ / ٢، وأوضح المسالك ١٢٨ / ٢.

ف(معنيًا) اسم مفعول من عني بحاجتك، أصله: معنوي، كمضروب، أعلّ بقلب الواو ياءً وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة، ونائب فاعله هو المجرور بالباء، وهو (ذكر) مع وجود المفعول به مؤخرًا، وهو (قلبه)، ونحوه قول الآخر: { من الرجز {

لم يُعن بالعلياء إلا سيّدًا ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى^(١)

ف(يُعن) مضارع مبني للمفعول من (عني بكذا)، و(بالعلياء) نائب الفاعل، و(سيّدًا) مفعول به مؤخر^(٢)، وتأول البصريون ومن تبعهم الشواهد السابقة^(٣).

ويظهر لي أنّ مذهب الكوفيين مقبول؛ لورود السماع بذلك، ولأنّه مبني على الجواز، لا على الوجوب.

سادسًا : الاعتماد في اسم الفاعل الواقع مبتدأ:

ذكر الجليس النحوي رأي الكوفيين في اسم الفاعل الواقع مبتدأ عند كلامه عما ينوب عن خبر المبتدأ، فمن ذلك: الفاعل المرفوع بالمبتدأ، ((وذلك المبتدأ اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال معتمدًا على همزة الاستفهام أو حرف النفي عن المحققين، ولم ير أبو بكر بن السراج بأسًا بكونه غير معتمد بعد أن قبحه، وهو رأي الكوفيين، وبه قال أبو الحسن الأخفش)).^(٤)

وإنّما أجاز الكوفيون ذلك؛ لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون رفع الاسم الواقع بعد الظرف أو المجرور بهما وإن لم يعتمدا، نحو: في الدار زيد، أو

(١) البيت لرؤية العجاج في ملحق ديوانه ١٧٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٨٥.

(٣) ينظر: حاشية الخضري ١/ ٣٨٢، وحاشية الصبان ٢/ ٩٧.

(٤) ثمار الصناعة ٨٤.

عندك زيد^(١)، ونقل ابن مالك عن سيبويه جواز الوصف مبتدأ من غير اعتماد على قبح^(٢)، وأجازه ابن السراج أيضاً على قبح كما مرّ في نصّ الجليس النحويّ، قال ابن السراج: ((فأما إذا قلتَ: قائم زيد، فأردتَ أن ترفع (زيد) بـ(قائم)، وليس قبله ما يعتمد عليه البتّة، فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه)).^(٣)

ومما استدلّ به الكوفيون من السماع قول الشاعر: { من الوافر }

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال: يالاً^(٤)

فخير: مبتدأ و(نحن) فاعل سدّ مسدّ الخبر، ولم يسبق (خير) نفياً ولا استفهاماً^(٥)، وقول الآخر: { من الطويل }

خبير بنو لهب فلا تكُ ملغياً مقالة لهبيّ إذا الطير مرّت^(٦)

فخبير: مبتدأ و(بنو لهب): فاعل سدّ مسدّ الخبر.^(٧)

سابعاً : أعرف المعارف:

ذكر العكبريّ المذاهب في اختيار أعرف المعارف، فنقل عن الكوفيين قولهم: إنّ العلم أعرف من المضمّر، وهو أعرف المعارف؛ واحتجّ لهم بقوله أنّ ((العلم لا

(١) ينظر: مغني اللبيب ٥٧٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣٣٢.

(٣) الأصول ١/ ٦٠.

(٤) البيت لزهير بن مسعود الضبّي ينظر: خزائن الأدب ١٣/٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٩٥.

(٦) البيت لرجل من الطائيين لم يذكر أحد اسمه، ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٧٤، والتصريح ١/ ١٩٤.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٢.

اشْتَرَاكَ فِيهِ وَضَعًا، وَإِنَّمَا تَقَعُ الشَّرَكَةُ فِيهِ اتِّفَاقًا، وَالضَّمِيرُ يَصْلَحُ لِكُلِّ مَذْكُورٍ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ نَكْرَةً، فَيَصِيرُ هُوَ نَكْرَةً أَيْضًا؛ وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ رُبُّ فِي قَوْلِهِمْ: رَبِّهِ رَجُلًا))، وَنَقَلَ عَنْ سَيَبَوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّ الْمُضْمَرَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ؛ ((لَأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا اشْتَرَاكَ فِيهِ لِتَعْيِينِهِ بِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهِ، بِخِلَافِ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ فِيهِ اشْتَرَاكَ وَيُمَيِّزُ بِالْوَصْفِ، وَالْمُبْهَمُ يُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهِ، وَيَقَعُ اسْمُ الْإِشَارَةِ عَلَى كُلِّ حَاضِرٍ وَيَقَعُ فِيهِ اشْتَرَاكَ حَتَّى لَوْ كَانَ بِحَضْرَتِكَ جَمَاعَةٌ فَقُلْتُ: هَذَا، مِنْ غَيْرِ إِقْبَالٍ وَاحِدٍ لَمْ يَعْلَمْ الْمُرَادُ إِلَّا بِانْضِمَامِ الْإِقْبَالِ إِلَيْهِ))، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ السَّرَاجِ أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ أَعْرَفُ مِنْهُ وَمَنْ الْعِلْمِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ ((اسْمَ الْإِشَارَةِ يَعْرِفُ بِالْعَيْنِ وَالْقَلْبِ، فَهُوَ أَقْوَى)).^(١)

وَوَافَقَ الْعَكْبَرِيُّ مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ، وَرَدَّ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْآخَرَيْنِ، فَقَالَ: أَمَّا احْتِجَاجُ ابْنِ السَّرَاجِ، فَضَعِيفٌ؛ ((لَأَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى تَعْرِفِهِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ، فَأَمَّا السَّامِعُ فَلَا يَعْلَمُ مَا فِي قَلْبِ النَّاطِقِ بِهَذَا، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ الْمَشَارَ إِلَيْهِ بِالْإِقْبَالِ عَلَيْهِ، وَهُوَ شَيْءٌ غَيْرُ الْإِسْمِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ يَصْغُرُ وَيَتَنَّى وَيَجْمَعُ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَقَدُّمِ ذِكْرِ فَهُوَ فِي ذَلِكَ كَالْمَظْهَرِ الْمَحْضِ))، وَرَدَّ عَلَى حُجَّةِ الْكُوفِيِّينَ بِقَوْلِهِ: ((أَمَّا الْعِلْمُ، فَيَعْرِفُ بِالْوَضْعِ وَيَفْتَقِرُ تَعْرِيفَهُ إِلَى إِعْلَامِ الْمَسْمُومِ بِهِ غَيْرِهِ بِأَنِّي سُمِّيتَ هَذَا الشَّيْءَ كَذَا، ثُمَّ تَقَعُ فِيهِ الشَّرَكَةُ، وَقَدْ زِيدَتْ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ...وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يُوْجَدُ فِي الْمُضْمَرِ، ثُمَّ إِنَّ الْعِلْمَ يَتَنَكَّرُ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَزَيْدٌ آخَرٌ...وَالضَّمِيرُ لَا يَتَنَكَّرُ، فَأَمَّا عَوْدُهُ إِلَى نَكْرَةٍ فَلَا يَنْكِرُ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ عَلَى مَنْ عُنِيَ بِالضَّمِيرِ فَهُوَ مُتَعَيِّنٌ، فَأَمَّا رَبُّهُ رَجُلًا، فَشَاذٌ وَقَدْ جُعِلَتْ النَكْرَةُ بَعْدَهُ مَفْسَرَةً لَهُ بِمَنْزِلَةِ تَقَدُّمِهَا عَلَيْهِ)).^(٢)

(١) الباب ١/٤٩٤-٤٩٥.

(٢) الباب ١/٤٩٤-٤٩٥، وَيَنْظُرُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي الْإِنْصَافِ: الْمَسْأَلَةُ ١٠١-١٠٢/٥٨١، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لَا بِنَ يَعِيشُ ٣/٣٥٠.

وذكر ثعلب أن المضمّر هو أعرف المعارف بلا خلاف، وهذا يدلّ على عدم دقّة العكبريّ في نسبة المذهب السابق للكوفيين، قال ثعلب: ((أنا وأنت) لم يُخْتَلَفَ في أنّها أوّل المعارف، ولكنّ اختلفوا في (زيد و هذا)).^(١)

وهو في ذلك يوافق البصريين، ولو صحّ ما نسب إلى الكوفيين لذكره ثعلب، أمّا البصريون فقد رتبوا المعارف إلى مراتب، و جعلوا الضمير أوّل المراتب، ثمّ العلم، ثمّ اسم الإشارة، ثمّ الموصول، ثمّ المُعرّف بالألف و اللام، ثمّ ما أضيف إلى المعارف الخمسة الواردة الذكر^(٢). وهذا الترتيب هو الشائع في كتب النحو، ويبدو أنّ نحاة الكوفة قد تابعوا نحاة البصرة في هذه المسألة.

ثامناً : صرف ما لا ينصرف للضرورة:

ذكر العكبريّ أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّه يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف عدا اسم التفضيل الذي بعده (من)، واحتجّ الكوفيون بأنّ (منك) تجري مجرى الألف وَاللَّام وَالْإِضَافَةُ؛ وَلِذَلِكَ يَنْوَبَانِ عَنْ (مِنْ)، فَكَمَا لَا تَتَوَّنُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ، لَا تَتَوَّنُ مَعَ مِنْ، وَذَهَبَ الْعَكْبَرِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَصْرِفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلضَّرُورَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ (أَفْعَلَ مِنْكَ) اسْمٌ مَعْرَبٌ نَكْرَةٌ، فَجَازَ لِلشَّاعِرِ صَرْفَهُ كِبَقِيَّةِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ، وَرَدَّ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ بِأَنَّ (مِنْ) وَإِنْ خَصَّصْتَ، وَلَكِنْ بَعْضُ التَّخْصِيسِ، وَالِاسْمُ بَعْدَ ذَلِكَ نَكْرَةٌ بِخِلَافِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ. ^(٣)

قال ابن عصفور: وما قاله الكوفيون باطل؛ بدليل أنّهم صرفوا: خيراً من عمرو، وشراً من بكر، مع وجود (مِنْ) فيهما، فثبت بذلك أنّ المانع لصرفه كونه صفةً على

(١) - مجالس ثعلب ٤٣٩.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ١١٣.

(٣) ينظر: اللباب ٥٢٢-٥٢٣.

وزن (أفعل) بمنزلة (أحمر)، فكما أنّ (أحمر) يجوز صرفه في الضرورة، فكذلك (أفعل من).^(١)

وتجدر الإشارة إلى أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنّما هو لغة لبعض العرب، وهي لغة الشعراء، لأنّهم قد اضطرّوا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك، أمّا سائر العرب فلا يجبرون صرف شيء منه في الكلام، فلذلك جعل من قبيل ما يختصّ به الشعر.^(٢)

تاسعًا : التعجب من لوني (البياض والسواد):

نقل العكبريّ عن الكوفيين قولهم بجواز بناء فعل التعجب من البياض والسواد؛ لأنّهم أصلا الألوان، وقد جاء في الشعر: (أبيضهم) و(أبيض من كذا) و(أسود من كذا)، وذهب العكبريّ إلى خلاف ذلك؛ لأنّ من شروط التعجب ألا يكون الفعل الذي يُبنى منه فعل التعجب مما دلّ على لون؛ لأنّ الأصل في أفعال الألوان أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف نحو (ابيض) و(أحمر)، ومثل ذلك لا يُعدّى بالهمزة، وعدّ مذهب الكوفيين ضعيّفًا لما تقدّم، وجعل البياض والسواد أصلين دَعَوَى لا دليل عليهما، ولو صحت لم يستقم قولهم فيها، وما جاء في الشعر، فهو إمّا شاذّ أو يكون (منه) التي بعده صفة له أو يكون (أفعل) لا يُراد به المُبالغة.^(٣)

وجاء في معاني القرآن للقرّاء خلاف ما نُقل عن الكوفيين، فذهب إلى عدم جواز التعجب بالألوان، لأنّه يرفضه في أفعل التّفضيل، قال: ((و العرب إذا قالوا: هو

(١) ينظر: ضرائر الشعر ٢٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢٥.

(٣) ينظر: الباب ١/٢٠١.

(أفعلُ منك)، قالوه في كلّ فاعل و فعيل وما لا يزداد في فعله شيء على ثلاثة أحرف..))^(١)، فعنده ما ليس له فعل ثلاثي لا تفاوت فيه ولا تفاضل، بل إنّهُ نسب رواية مجيء التعجب من السواد إلى شيخ من البصرة، قال: ((حدثني شيخٌ من أهل البصرة أنّه سَمِعَ العرب تقول: (ما أسودَ شعره)... فَمَنْ قالَ هذا لزمه أن يقول: الله أبيضك، الله أسودك، وما أسودك)).^(٢)

فظهر أنّ النقل عن الكوفيين يحتاج إلى إعادة النظر؛ لأنّ الفراء -وهو من شيوخ مدرسة الكوفة- لا يجيزه في التفضيل، وما امتنع في التفضيل امتنع في التعجب.

(١) معاني القرآن: ١٢٧/٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٢٨/٢.

الخائفة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد: فبعد توفيق الله الذي منّ عليّ بإتمام هذا البحث، توصّلت إلى مجموعة من النتائج المهمة، وسأذكرها فيما يأتي:

(١) إنّ نقل آراء الكوفيين لم يكن مختلفاً اختلافاً يجعلنا نقارن بين ناقلي مذهبهم؛ لأنّ أغلب الناقلين اعتمدوا على المصدر نفسه، فالتأخرون بعد العكبريّ اعتمدوا عليه في نقل آراء الكوفيين، واعتمد هو على أبي البركات الأنباري، فيما اعتمد الأنباري على الزجاجي وغيره، وهكذا.

(٢) وجدنا بعض الآراء التي نُسبت إلى الكوفيين خطأ مشهوراً عند النحويين؛ إذ وجدنا ما يخالف النقل عنهم في كتب علماء الكوفة المتوافرة لدينا، كما في العامل في المستثنى بـ(إلا) و تقديم التمييز على عامله وخبر كان المنصوب على الحال.

(٣) يمكن تقسيم آراء الكوفيين في بحثنا إلى ثلاثة أقسام: آراء مسكوت عنها، وهي الآراء التي نسبها أصحاب كتب العلل إلى الكوفيين، ولكننا لم نجدها فيما توافر لدينا من مصادر الكوفيين، وآراء تحتاج إلى نظر، وهي الآراء التي نسبها أصحاب كتب العلل إلى الكوفيين ولكننا وجدنا ما يخالفها في مصادر الكوفيين، وآراء مقبولة، وهي الآراء التي نسبها أصحاب كتب العلل إلى الكوفيين، ووجدنا بعض الكوفيين يصرح بها في كتبه، كالفراء في معاني القرآن.

(٤) إنّ مصطلحات النحو الكوفية لا يُعرف مبتكروها، غير أنّنا وجدنا الفراء هو المبتكر لمصطلح (الخلاف أو الصرف)؛ لأنّه أول من ذكره من النحويين في كتابه (معاني القرآن)

(٥) قد تختلف نسبة الرأي إلى الكوفيين عند أصحاب كتب العلل، فينسبه أحدهم للفراء، وينسبه آخر للكسائي، أو قطرب وهكذا، وهذا الاختلاف في النسبة قليلٌ أو نادر، ومنها وظيفة أحرف العلة في التنثية والجمع والأسماء الستة. (٦) لم أجد في كتاب (رسالتان في العلة النحوية) آراء للكوفيين ولا لعلمائهم، ولعل السبب في ذلك هو قلة المادة في هذا الكتاب الذي اعتمد أسلوب الإيجاز والاختصار في عرض المادة، وعدم التعرض للخلافات النحوية.

(٧) قد يعبر بعض أصحاب كتب العلل عن الكوفيين بلفظ (الباقون)، وذلك عندما يذكر مذهب البصريين، فيتلوّه بذكر مذهب الباقيين، ولا شك أنّ المراد به: الكوفيون.

(٨) قد يُنسب الرأي للكوفيين ويراد بهم: الفراء، وقد يُنسب للفراء، ويراد به: الكوفيون، كما في مسألة (الألف واللام تكون بدلاً من هاء الضمير)، وفي مسألة (عامل المستثنى)، ولعلّ السبب في ذلك أنّ الفراء يعدّه أغلب النحاة رأس مدرسة الكوفة، فرأيه يمثل مذهبهم.

(٩) وافق أصحاب كتب العلل البصريين في أغلب الآراء التي نقلوها، وقد يوافقون الكوفيين في مواضع قليلة جدًّا، كما في مسألة لام الابتداء هي لام القسم و مجيء الواو زائدة .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر المطبوعة

- القرآن الكريم.
- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين: محيي الدين توفيق إبراهيم، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر - جامعة الموصل، ط ١، ١٩٧٩م.
- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذاهبه: طارق عبد عون الجنابي، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع - بغداد، ١٩٧٤م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٩٩٩م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل: الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي - حلب ، ط ٣، ١٩٨١م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر - بيروت، ط ٢.

- الأفعال الناسخة: حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب)، مطبوع سنة ١٩٩٨م.
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦م .
- الأمالي الشجرية: هبة الله ابن الشجري، تحقيق : حبيب الله العلوي وآخرون، ط١، ١٩٤٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية- بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٧٨م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ٢٠٠٠م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد ، دار الفكر - بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ .

- بحوث ومقالات في اللغة: رمضان عبد التواب (ت: ١٤٢٢هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٩٩٥م.
- البغداديات المسائل المشكلة: أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف، دار الشؤون الدينية، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٨٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة - القاهرة.
- البيان والتبيين: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي أبو عثمان الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٤٢٣هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانية - بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٧م.
- تشریح العلل في شرح الجمل: القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٨م.
- التطور النحوي للغة العربية: برجستراسر، تصحيح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٨٢م.
- التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بـ الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، الدار التونسية - تونس، ١٩٧١م.

- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي - القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- ثمار الصناعة في علم العربية: الحسين بن موسى الشهير بالجليس النحوي (ت في حدود ٤٩٠هـ) تحقيق: حنا جميل حداد، وزارة الثقافة في الأردن، ط١، ١٩٩٤م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر - عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ٢٠٠١م.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني (ت: ٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة - بيروت.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: رضوان الداية، وفايز الداية، مكتبة سعد الدين - دمشق، ط٢، ١٩٨٧م.
- ديوان إبراهيم بن هرمة - تحقيق محمد جبار المعبيد، مطبعة الآداب - النجف الأشرف ١٩٦٩م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة - بغداد، ١٩٥٤م.
- ديوان المخبل السعدي ضمن (عشرة شعراء مقلّون)، صنعة : حاتم صالح الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر - الموصل، ١٩٩٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - بمصر ١٩٧٧م.
- ديوان الهذليين - الناشر الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - بمصر، ط٤، ١٩٨٤م.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، شرح: محمد عزت نصر الله، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: دار الكتب - بيروت، ١٣٦٣هـ.
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق و دراسة: عليّ الجندي، دار الفكر العربي.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، ط٢، ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت-، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح (أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو): خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى زين الدين المصري وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م.
- شرح ألفية بن الناظم: بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، نقحه: محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس- بيروت، ١٣١٢ هـ.

- شرح ألفية بن معطي (عبد العزيز بن جمعة الموصلي)، تحقيق د. علي الشوملي، مكتبة الخانجي - الرياض، ط ١، ١٩٨٥ م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: لأبي بكر محمد بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٢، ١٩٦٩ م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي أبو عبد الله جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، ط ١.
- شرح المفصل: موقّق الدين ابن يعيش النحوي، (ت ٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبي - القاهرة.
- شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير): لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب - بيروت، ١٩٨٠ م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة، ١٩٦٤ م.
- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد، جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١، ١٩٦٣ م.

- شرح كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ١٩٧٨م.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي- علي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- شعر الاخلط : رواية ابي سعيد عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ، علق حواشيه الاب انطوان صالحاني اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩١.
- شعر ثابت بن قطنة العتكي: تحقيق: ماجد أحمد السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية- بغداد، ١٩٧٠م.
- الشعر والشعراء: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب فى كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، نشره: محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م.
- ضرائر الشُّعر: علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.
- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف -القاهرة، ط٢، ١٩٧٣م.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي (ت ٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني- جدة،
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره فى التحليل اللغوي: خليل عمايرة، مؤسسة علوم القرآن-عمّان، ط٢.

- علل التنثية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية- مصر.
- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، بن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض / السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- عمدة الكتاب: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم- الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٤م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: خليل بن كيكليدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير- عمان، ط١، ١٩٩٠م.
- الفهرست: محمد بن إسحاق بن النديم (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة- بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: علي دحروج، ترجمة من الفارسية إلى العربية: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.
- الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماة (ت: ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت، ٢٠٠٠م.

- اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٩٩٤م.
- اللوحة في شرح الملح: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.
- لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧م .
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة: محمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، دار العروبة - الكويت،
- مباحث لغوية: إبراهيم السامرائي، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، ١٩٧١م.
- مجموع أشعار العرب (مشمتم على ديوان رؤية بن العجاج)، اعتنى به: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة - الكويت.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.

- المحصول في علم أصول الفقه: محمد بن عبد الله بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٣، ١٩٩٧م.
- المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، دار المعارف- القاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي- القاهرة، ط٢، ١٩٥٨م.
- مسائل خلافية في النحو: عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي- بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت ط٢، ١٩٨٥م.
- معاني الحروف: علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق- جدة، ط٢، ١٩٨١م.
- معاني القراءات: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود- السعودية، ط١، ١٩٩١م.
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط١.
- معجم شواهد العربية ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٢.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال- بيروت، ط١، ١٩٩٣م
- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت.
- المُقرب: علي بن مؤمن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وآخرون، مطبعة العاني- بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (لجنة إحياء التراث).
- الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- من تاريخ النحو العربي: سعيد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح.
- مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية- مصر.
- المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني): أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث- بيروت، ط١، ١٩٥٤م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- الموفي في النحو الكوفي : للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي (ت ١٣٤٩هـ) ، علق عليه الاستاذ محمد بهجة البيطار ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ٢٠١٠م.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- نزهة الالباء في طبقات الأدباء: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.

ثانيًا: الرسائل الجامعية والاطاريح

- آراء النحويين الكوفيين في كتاب شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي (دراسة توثيقية): قصي جواد محمد الغراوي، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب - جامعة الكوفة، بإشراف: د. عبد الكاظم محسن الياسري، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- العلل النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج ٣١٦هـ (رسالة ماجستير): حسن عباس ياسين، إشراف: محمد ضاري حمادي، جامعة بغداد - كلية الآداب، ٢٠٠٣م.
- المصطلح النحوي الكوفي واثره على النحاة المحدثين تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين (رسالة ماجستير)، حدوة عمر، الجامعة الجزائرية، الجزائر ط١، ٢٠٠٦.

- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دكتوراه)، دليلة مزوز، إشراف: محمد خان، جامعة محمد خيضر - الجزائر، ٢٠٠٨م.

ثالثاً : البحوث والدوريات

- التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين: سليمان بن إبراهيم العايد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون، رجب، ١٤٠٨هـ.
- موت الألفاظ في العربية: عبد الفتاح بن فراج الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة التاسعة والعشرون، العدد السابع بعد المئة، ١٤١٨ - ١٤١٩هـ.

Abstract

The study consisted of collecting the views of the Coffins from the traditional illis books and documenting them Under the title (Grammatical Opinions of the Kufins in the Heritage Grammar Books of Explanation - Collection, Documentation and Study -) by examining the books of the Coffins, even if they are few, such as the meanings of the Qur'an for furs, fox majlis, Ibn al-Anbari's books, or what was reported by advanced and later scholars about them Since not everything attributed to them is correct, and after documenting the Kufic opinion, we present the arguments that support it by relying on the books that dealt with the opinion in question, then introducing the dissenting opinion and stating its arguments, and discussing this by the researcher and concluding with the weighting of one of the two views. This study, the curriculum was descriptive with the help of the curriculum Comparative.

The research has drawn its scientific material from linguistic sources, including books The heritage illis, in addition to the sources and grammatical references that dealt with the coffins' opinions, documenting and studying, so the sources of this study varied; It collected grammatical and linguistic books, the meanings of the Qur'an and its translation, books of translations, books of grammatical controversy, as well as the use of studies that had He preferred to get ahead in this field.

The nature of the collected material required that the research be divided into four chapters preceded by an introduction in which we explained our methodology in the study, and sealed with the findings of the research, as for the first chapter, it was (the opinions of the cofinists on the grammatical provisions), and it included two topics, the first topic: progression and backwardness The second topic:

deletion and subtraction. As for the second chapter, it was (the opinions of the coves about the factor and the applied), and it included three studies, the first topic: the factors of levitation, the second topic: the accusative factors, and the third topic: other factors, and the third chapter was (opinions The coffin in letters of meanings and tools), and it included two topics, a study of letters, and a study of tools And other opinions.

**The Republic of Iraq
Sunni Endowment Diwan
Imam aladham University College
The Department of Arabic language
Graduate Studies**



**The grammatical views of the Kufians in the
traditional books of grammatical reasoning -
collection, and study-**

**To the Council of the College of Imam Al Aadham
University It is part of the requirements for obtaining
a Master of Philosophy degree in Arabic Language
and Literature**

**By
Naseer Kadhim Ismael**

**Supervised by
Prof. Dr
Abdul Karim Ali Omar**